الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون
الجلسة العامة **١٩**
الاثنين ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ٠٠/٠٩
نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

افتتحت الجلسة الساعة ٠٠/٠٩.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد لينين مورينو غارسيز، نائب رئيس جمهورية إكوادور

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية إكوادور.

اصطحب السيد لينين مورينو غارسيز، نائب رئيس إكوادور إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسرني غاية السرور أن أرحب بفخامة السيد لينين مورينو غارسيز، نائب رئيس جمهورية إكوادور وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

السيد مورينو غارسيز (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشيد بانتخاب معالي السيد جوزيف ديس رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين وأن أرحب باقتراحه الممتاز فيما يتعلق بالموضوع الرئيسي للمناقشة العامة ”إعادة توكيد الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الحكم العالمي“. ذلك أيضا جزء من سياسة إكوادور الرامية إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف. ولبلوغ تلك الغاية، فإننا نحرص دائما على تشجيع التكامل الإقليمي باعتباره الاستجابة الطبيعية للإرث التاريخي الذي لم يعرف يوما إقامة حدود بين البلدان الصديقة أو الدفاع عن تلك الحدود.

أثمرت الرغبة في وجود أمريكا جنوبية موحدة بقيام اتحاد أمريكا الجنوبية كمجال للتكامل الحقيقي الرامي، في جملة أمور، إلى القضاء على التفاوت وتعزيز الديمقراطية. وستُسَلِّم إكوادور في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر الرئاسة المؤقتة التي تتولى مهامها منذ آب/أغسطس ٢٠٠٩، إلى الشقيقة غيانا. وفي السياق نفسه، شجعت إكوادور التعاون بين بلدان الجنوب بوصفه آلية للتنمية وذلك عن طريق التعاون بين الممثلين الشرعيين للدول الأطراف. إننا نؤمن بوجوب الاستماع إلى البلدان، والاستجابة إلى مطالبها، وجعل ذلك التعاون واقعا معاشا على المدى المتوسط.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

أود أن أشدد على أن واحدا من أهم الجهود التي بذلت في إطار ذلك التجمع كان التضامن الذي لاقته الشقيقة هايتي وحكومتها الشرعية بغية إعادة إعمارها ولتحقيق التنمية التي تتطلع إليها بشغف ولتعزيز مؤسساتها كما ينبغي.

أود أن أركز بشكل خاص على الأهمية التي نوليها لتغير المناخ. إن إكوادور واحدة من البلدان الـ ١٩ الأكثر تنوعا في العالم. وتفتخر غابة الأمازون الواقعة في أراضيها بمنتزه ياسوني الذي صنفته اليونسكو عام ١٩٨٩ محمية للمحيط الحيوي. وقد أجمع العلماء على القيمة الفريدة لهذه المحمية لما تمثله من تنوع بيولوجي متميز وحالة حفظها وما تجسده من تراث ثقافي. وتحتوي المحمية على أكثف تجمع في الأمازون للأصناف البرمائية وذوات الثدي والطيور والنباتات. كما أن منتزه ياسوني محمية من العصر الجليدي الأحدث حيث لم تتأثر فيه الأنواع المختلفة بالتجمد، الأمر الذي حافظ على عملية التطور المتنوع للأنواع. وعلاوة على ذلك فإن محمية ياسوني موئل لاثنين من الشعوب الأصلية التي تعيش بمحض إرادتها في معزل عن الثقافة الغربية وهما شعبا التاغايري والتارومينياي. وينتمي الشعبان إلى ثقافة الهواوراني التي تمتلك حكمة وتراثا ثقافيا ممعنين في القدم.

تمتد ثروة المحمية إلى باطن الأرض، إذ توجد في ياسوني موارد نفطية يمكن لإكوادور أن تستخرج منها ٨٤٦ مليون برميل من الخام الثقيل. منذ ثلاثة أعوام، أطلق رئيس إكوادور، الاقتصادي رافائيل كوريا، في هذا المحفل مبادرة ياسوني – آي تي تي (انظر A/62/PV.7) التي اقترحت الاحتفاظ بالنفط في باطن الأرض وعدم استخراجه. إذا تجاوبنا مع هذا التطلع، نكون قد منعنا انبعاث ٤٠٧ مليون طن من الكربون، أي السبب الرئيسي لتغير المناخ، وحافظنا على إحدى محميات المحيط الحيوي الأكثر ثراء في العالم. ذلك يتطلب زيادة الوعي العالمي والحصول على المساهمة الدولية المناسبة التي تساوي، على أقل تقدير، نصف الـ ٣,٦ بليون دولار التي كانت دولة إكوادور ستجنيها إذا قامت باستخراج ذلك المخزون من النفط.

إكوادور بلد يبذل جهودا عظيمة من أجل تحقيق التنمية. ومع ذلك، قرر شعب إكوادور مدفوعا بروح الكرم أن يحرم نفسه من ٥٠ في المائة من الدخل الذي كان سيجنيه من استخراج النفط شريطة أن يبذل المجتمع الدولي جهدا موازيا.

إن مبادرة ياسوني، كما ذكر الرئيس كوريا نفسه، ليست مجرد عمل رمزي. إنها أهم مبادرة بالنسبة لبلدنا بل لكوكبنا بأسره. إنها ستحمي واحدة من محميات التنوع البيولوجي الأكثر ثراء بل قد تكون أكثرها ثراء في العالم على الإطلاق. وما من شك في أنها ستسهم في التخفيف من حدة تغير المناخ. سيكون بمقدور العالم تقييم نمط حياة شعوب الأمازون وبخاصة أكثرها هشاشة: الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية.

لقد أنشأنا بالفعل صندوق رأس مال يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمشاركة من الدولة الإكوادورية ومجتمعنا المدني وممثلين عن البلدان المساهمة في الصندوق.

إنني أناشد البلدان الشقيقة في جميع أنحاء العالم، سيما الصناعية منها، أن تدعم مبادرة ياسوني وأن تسعى، من منطلق مسؤوليتنا المشتركة في مجال تغير المناخ، إلى ابتداع حلول خلاقة لمشكلة تهدد بقاء الجنس البشري. إن حكمة أسلافنا الهنود الأمريكيين تعلمنا أننا لم نرث الأرض عن أبائنا بل إن هذا الخلق البديع دَين لنا من أطفالنا.

لقد حققت إكوادور غاياتها المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية وتواصل تطويرها بما في ذلك عن طريق إعطاء القدوة للمجتمع الدولي. ومع ذاك أود أن أقول بكل حزم إن الأهداف الإنمائية للألفية قد أغفلت قطاعا بالغ الأهمية من

السكان وإن ذلك سيكشف، في القريب، عن أوجه قصور في سياسات البلدان. إنني أتكلم هنا عن الفئات المعرضة للإقصاء والنسيان أكثر من أي فئة أخرى، وأعني بها الأشخاص ذوي الإعاقات.

لنكن واضحين: إن الإعاقة لا تعني عدم القدرة بقدر ما تعني التنوع، فكما أن هناك تنوعا جغرافيا وثقافيا ومناخيا، فإن هناك أيضا تنوعا في القدرات حيث تكمن الموهبة والعاطفة والتفاني والمثابرة والرغبة. لقد قامت إكوادور بدراسة بيولوجية – نفسية – اجتماعية وسريرية ووراثية لجميع الأشخاص ذوي الإعاقات في البلد. لم نكن نتخيل، حتى في أكثر أحلامنا جموحا، ما وجدناه في تلك الدراسة: بشر تُركوا في حُفَر في باطن الأرض وفي أقفاص، رفيقهم الوحيد الصمت، وأملهم الوحيد الموت؛ بشر يَشعَرون بالعار ويُشعِرون الآخرين بالعار.

لم يعد ذلك الوضع موجودا الآن بإكوادور. وعلى الرغم من حجم العمل المتبقي فإننا ا أنجزنا الكثير أيضا. الآن يمكننا، عن طريق الأقمار الاصطناعية، تحديد موقع أي شخص ذي إعاقة في إكوادور بحاجة إلى مساعدة وتوفير المساعدة الفنية التي يحتاج إليها، والمسكن اللائق والسهل المنال، والرعاية الصحية، وإعادة التأهيل، والإدماج في القوة العاملة والنظام التعليمي. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتخصيص إعانة لمن يرعون الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة تعادل الحد الأدنى للأجور وذلك تقديرا للعمل الذي يقومون به بكل تفان.

إن خبرة جمهورية كوبا الشقيقة قد لعبت دورا كبيرا في القيام بتلك الدراسة التفصيلية. ذلك لأن كوبا قد تكون أكثر بلدان أمريكا الجنوبية شعورا بالتضامن لأن الكوبيّن، حينما ينبغي تقديم المساعدة، لا يأخذون في الاعتبار ما يعانونه هم أنفسهم جراء الحصار الأكثر بشاعة والأقل شرعية وقانونية في تاريخ البشرية، وهو حصار تدينه إكوادور بكل ما تملك من طاقة شعب معترف بالجميل.

يجب أن أنبّه إلى ضرورة التصدي على وجه السرعة لمشكلة الهجرة البشرية. اسمحوا لي أن أطلق نداءً لجميع البلدان، سيما المتقدمة اقتصاديا منها، للتوقيع على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي فتحت للتوقيع منذ عشرين عاما: منذ عشرين عاما مضت. إنني أتساءل: ما هذا؟ ألسنا جنسا بشريا واحدا؟ أليست لدينا ذات المشاكل؟

كذلك أتساءل: ألا نشترك في نفس نمط التطور؟ أليست لدينا نفس الآمال للمستقبل؟ دعونا نشترك معا في تحقيق حلم المواطنة العالمية. لندع البشر يتنقلون حيثما يشاؤون ومتى يشاؤون تماما كما يفعلون في منازلهم وبين أسرهم وكما ينبغي أن يكون عليه الحال في جميع أنحاء العالم.

أود أن أؤكد من جديد موقف إكوادور الذي يدين جميع أشكال الاستعمار واحتلال أراضي الغير من قِبَل قوى أجنبية. ونؤكد من جديد أن الحوار يجب أن يكون دائما الآلية المفضلة لتسوية النزاعات.

نحن نؤمن بالحق السيادي لكل البلدان في التنمية وفي الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وإننا نريد عالما خاليا من الأسلحة النووية. لذلك نوصي باتباع منهج الإرشاد عن طريق القدوة. دعوني أكرر ما قلت: نريد عالما خاليا من الأسلحة النووية ولكن منهجنا هو إعطاء القدوة بحيث يكون ما نطلبه من الآخرين هو، أولا وآخرا، ما نفرضه على أنفسنا. إنني أدعو إلى قرار لا عودة فيه. دعونا نفكك الترسانات النووية ونجرِّم صناعة وتسويق أسلحة الدمار الشامل – ويا ليت ذلك ينطبق أيضا على جميع الأسلحة – بنفس القدر الذي نجرِّم به تصنيع وتسويق المخدرات.

لا مجال لحوكمة عالمية بدون سلام. إن الطبيعة هي خير معلِّم لدرس السلام. لقد وُلِدتُ في حوض الأمازون الإكوادوري حيث نطلق على الأرض اسم ''أمنا الأرض''. هي ونحن نفس الشيء. لقد قال الشاعر الرحالة والت ويتمان في إشارة إلى بني البشر ولبقية المخلوقات في الأرض وللأرض نفسها ''كل ذرة تنتمي إلي مثلما هي تنتمي إليك'' (أغنية لنفسي). إننا مصنوعون من ذات الذرة ونتشاطر تلك الذرة. لقد أتينا من تراب وبعد أن ندور في دوامة لبعض الوقت نعود إلى التراب، إلى أمنا الأرض، أمنا الطبيعة. لكنها تعرضت لسوء المعاملة وعدم الاحترام. ورغم معاناتها تلك، لا تزال كريمة. وكما قال رابندرناث طاغور إن الأرض تلاقي الإساءة والتحقير بالزهور والثمار.

إنني أدعو الدول الأعضاء والبلدان الشقيقة، إلى تقاسم تلك الرؤية الثورية، وتحقيق السلام وجعله يدوم إلى الأبد، وتغيير تاريخ الأرض المهملة التي تتعرض للغزو والتلوث والإهانة.

هلم بنا نخلق جيشا من المحاربين الذي لا يحملون السلاح أو الذخائر على أكتافهم أو في جعبتهم بل يتسلحون بالبيئة والطب والذود عن حقوق الإنسان والتضامن؛ جيشا يحارب الإعاقة الحقيقية الوحيدة وهي إعاقة النفس البشرية. إن الإعاقة الوحيدة الموجودة هي الإعاقة التي تصيب القلب. والتفاوت هو العدو، وهو عدو يمكن قهره رغم شراسته. وبطبيعة الحال سنصيب النجاح. بطبيعة الحال سنصيب النجاح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أشكر نائب رئيس جمهورية إكوادور على خطابه الذي ألقاه لتوه.

اصطحب السيد لينين مورينو غارسيز، نائب رئيس جمهورية إكوادور من المنصة.

خطاب الفريق مومباتي ميرافهي، نائب رئيس جمهورية بوتسوانا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن لخطاب نائب رئيس جمهورية بوتسوانا.

اصطحب الفريق مومباتي ميرافهي، نائب رئيس جمهورية بوتسوانا إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بصاحب السعادة الفريق مومباتي ميرافهي، نائب رئيس جمهورية بوتسوانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ميرافهي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف رفيع لي، سيدي الرئيس، أن أتقدم إليكم بالتهاني على توليكم رئاسة الجمعية العامة. وأؤكد لكم تعاون وفدي الكامل معكم ودعمه لكم في القيام بمهامكم الجسام. كذلك أشيد بالأمين العام، السيد بان كي - مون، ومعاونيه على التزامهم بالنهوض بعمل هذه المنظمة النبيلة. ذلك الإيمان الثابت والاعتقاد بجدوى الأمم المتحدة وصدارتها هو الذي دفعنا على مر السنين، ورغم شح مواردنا، إلى الوفاء بالتزاماتنا كاملة تجاه منظمتنا هذه.

إن المناقشات التي دارت خلال الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية - الذي اختتم مؤخرا والذي يجسد خطتنا لرصد التقدم المحرز عالميا نحو الأهداف الإنمائية المشتركة - تُلقي دون شك ضوءا على مواطن قوتنا وضعفنا وهشاشتنا، فرادى ومجتمعين. لذلك السبب، ينبغي مضاعفة جهودنا للتسريع بعملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في ما تبقى من سنوات خمس.

تُصنف بوتسوانا في الشريحة الأعلى من البلدان المتوسطة الدخل. ومع ذلك، وعلى الرغم من الاستقرار الذي تتمتع به والنمو الاقتصادي الثابت الذي شهدته طيلة

فترة متواصلة من الزمن، لا تزال تواجه طائفة كبيرة من التحديات الإنمائية تتزامن – لسخرية القدر – مع تناقص المساعدة والدعم الدوليين من أجل التنمية. لقد اتضحت تماما هشاشة الاقتصادات المماثلة لاقتصاد بلدي خلال الأزمات العالمية الثلاث المتعلقة بالغذاء والطاقة ومؤخرا الانهيار الاقتصادي والمالي العالمي. وفي هذا الصدد، ندعو إلى الاستمرار في تقديم المساعدة للبلدان ذات الدخل المتوسط، المصنفة في الشريحة الأعلى من تلك الفئة، تفاديا لتراجع مكتسباتها التي حققتها بشق الأنفس.

في هذا العصر الذي يشهد تحديات عالمية متنامية وبالغة التعقيد، تمس الحاجة، بشكل أكثر وضوحا من ذي قبل، إلى هيكل عالمي للمال والاقتصاد والسياسة يكون أكثر دينامية واستباقا. وأكثر مغزى من ذلك ما أوضحته الأزمات الأخيرة من حاجة لإصلاح عميق للهيكل المالي والاقتصادي الدولي بغية تعزيز قدرته على الإنذار المبكر ومقاومة الهزات الخارجية وكذلك لتيسير إدماج البلدان الفقيرة في الاقتصاد العالمي.

ترحب بوتسوانا بالإنجازات البارزة التي تحققت في تعزيز أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية والتحسينات التي طرأت على تمويل التنمية والأنشطة ذات الصلة، وكذلك تعزيز الإطار المؤسسي للهيكل المعني بالمرأة عن طريق إنشاء كيان الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أو جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة. إن إنشاء تلك الهيئة يمثل خطوة هامة على طريق الوفاء بالالتزامات التي قُطِعَت عام ١٩٩٥ في مؤتمر بيجين العالمي بشأن المرأة الذي كان هدفه الرئيسي تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

تؤيد بوتسوانا بالكامل تعزيز القدرة المؤسسية للجنة بناء السلام. ونعتقد أن هناك ضرورة لتحديد دور اللجنة على نحو مناسب عن طريق منحها ولاية قوية بتعديل القرارات المنشِئة لها وتوفير الموارد المناسبة لتمكينها من تنفيذ ولايتها بفعالية.

وفي شأن آخر ذي صلة، نتفق تماما مع الرأي القائل بأن نزع السلاح وعدم الانتشار أمران مهمان لتعزيز السلم والأمن الدوليين. من أجل ذلك يرحب وفدي بما تحقق من تقدم في بعض المجالات ولكنه يظل مع ذلك يشعر بقلق بالغ إزاء الطريق المسدود الذي وصل إليه مؤتمر نزع السلاح.

أنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزام بوتسوانا بأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو التزام لا نزال نظهره بوضوح عن طريق التنفيذ الفعلي لأحكام المعاهدة والامتثال بقرارات مؤتمرات الاستعراض المتتالية. وعليه، فإن بوتسوانا تؤيد نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونؤيد تأييدا مطلقا دعوة البلدان النامية إلى استخدام التقنية النووية لأغراض سلمية من قبيل الزراعة والبيئة وإدارة المياه والطب. غير أنه ينبغي للدول الراغبة في استخدام التقنية النووية على ذلك الوجه أن تفعل ذلك على نحو يتسم بالشفافية وبتعاون تام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لذا ندعو إلى زيادة المساعدة المالية لبرنامج التعاون الفني في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجهود بناء قدرات الوكالة بحيث تتمكن من اقتسام معارفها في مجال استخدام التقنية في المجالات ذات الصلة.

لا تزال بوتسوانا نهبا لقلق عميق إزاء تصاعد المخاطر على السلام والأمن الدوليين. وبوصفنا شعبا محبا للسلام، فإننا نؤمن بالتسوية السلمية للتراعات. وبسبب إيماننا القوي هذا، فإننا ندين، دون تحفظ، جميع أعمال الإرهاب بما في ذلك الهجوم الإرهابي في ١١ أيلول/سبتمبر الذي لا نزال إزاءه عند موقفنا المعروف جيدا. إن حكومتي

لا تعتقد أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية هي التي قامت بالتخطيط لهجوم ١١ أيلول/سبتمبر.

من بين الشواغل الكبرى لوفدي تآكل الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون في بعض أجزاء العالم. الحاجة ملحة إذاً إلى تصحيح هذا المضمار نظرا لما يشكله من تهديد لجميع الجهود التي بذلناها حتى الساعة لنضع بلداننا على طريق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. لذلك نشيد بمنظمات المجتمع المدني المختلفة التي تدق بصفة مستمرة ناقوس الخطر فيما يتعلق بحالات انتهاك حقوق الإنسان حيثما وقعت.

يرى بلدي ضرورة دعم المحكمة الجنائية الدولية في جهودها الرامية إلى حل القضايا العالقة في ما يتعلق بأوامر إلقاء القبض الصادرة في حق أشخاص وجهت إليهم تهمة ارتكاب جرائم جسيمة. وفي هذا السياق، تظل بوتسوانا على تأييدها الثابت والحازم لعمل المحكمة الجنائية الدولية. إننا نرحب بالقرار التاريخي الصادر عن مؤتمر استعراض نظام روما الأساسي الذي عُقِد مؤخرا بكمبالا في أوغندا، القاضي بتوسيع الولاية القضائية للمحكمة لتشمل جريمة العدوان.

ما من مجال تمس فيه الحاجة إلى مسؤوليتنا المشتركة كأعضاء في المجتمع الدولي أكثر من حماية ورعاية بيئتنا المشتركة وكوكبنا الأرض. ولهذه الغاية، من المهم أن نشير إلى أن تغير المناخ قد أصبح، وبصورة متنامية، واحدا من التحديات الجسام التي تواجه الإنسانية. إن الكوارث الطبيعية المدمرة التي شهدتها بعض أجزاء عالمنا تظهر بوضوح مدى هشاشتنا كسكان لهذه الأرض.

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب، بالنيابة عن حكومة وشعب بوتسوانا وبالأصالة عن نفسي، عن مشاعر التعاطف والتضامن مع جميع البلدان التي وقعت ضحية لمثل تلك الكوارث. كما نتقدم بتعازينا لجميع الأُسَر التي فقدت أعزاء لها ولتلك التي دُمِّرت ممتلكاتها وخربت وسائل عيشها. كذلك نعرب عن بالغ التقدير للحكومات ولهيئات القطاع الخاص والمجتمع المدني التي استجابت على نحو إيجابي للنداء الإنساني الدولي الذي أطلقته الأمم المتحدة لصالح البلدان المتضررة. ونود بشكل خاص أن نحيي البلدان التي قادت عمليات الإغاثة الإنسانية. إننا لا نزال متفائلين بأن المؤتمر القادم للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ سيحقق نتائج إيجابية تأخذ في الاعتبار بشكل كامل مصالح وشواغل الدول النامية والدول المتقدمة اقتصاديا على حد سواء.

في الختام، نأمل أن تدخل هذه الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة التاريخ بوصفها علامة فارقة في الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الأكثر إلحاحا في عصرنا ومصدرا للأمل والإلهام لبلايين اليائسين في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية بوتسوانا على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب الفريق مومباتي ميرافهي، نائب رئيس جمهورية بوتسوانا، من المنصة.

خطاب السيد محمد وحيد، نائب رئيس جمهورية ملديف

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية ملديف.

اصطحب السيد محمد وحيد نائب رئيس جمهورية ملديف، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أرحب بفخامة السيد محمد وحيد، نائب رئيس جمهورية ملديف، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد وحيد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): أود في البدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. وأرجو أن تتأكدوا من أنكم ستجدون من وفدي كل الدعم والتعاون. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن التقدير لسلفكم، السيد علي عبد السلام التريكي، على الطريقة النموذجية التي أدار بها أعمال الدورة الرابعة والستين، وللأمين العام بان كي - مون على قيادته للأمم المتحدة طيلة السنوات الأربع الماضية.

لقد أتيحت لي الفرصة الأسبوع الماضي لتقديم تقرير عما تم إحرازه من تقدم في ملديف نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. أوضحتُ في تقرير ذاك أنه، رغم بلوغنا خمسة من الأهداف الثمانية من الأهداف الإنمائية للألفية - وأعني بها الأهداف ١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٦ - لا تزال الأهداف الأخرى تشكل تحديات أمامنا، كما أن بعض الإنجازات التي تحققت بالفعل قد أصبحت عرضة للخطر بشكل متزايد. وعلى سبيل المثال، فإن ملديف قد خطت خطوات جبارة نحو الفضاء على الفقر وفي مجال التعليم وتحسين معدلات وفيات الأمهات والرضع. غير أننا لم نحقق حتى اللحظة إنجازات كبيرة في مجال تمكين المرأة. كذلك لا نزال نكافح لتلبية احتياجاتنا البيئية والإنمائية. وعلاوة على ذلك، فإن التطرف الديني يناقض مفهومي المساواة والعدالة الاجتماعية ويشكل خطرا على إنجازاتنا في مجال المساواة بين الجنسين. وفي تلك الأثناء، تواصل هشاشتنا البيئية والاقتصادية تعريض جميع مكتسباتنا للخطر.

إن تلك المكتسبات وغيرها قد أدخلت تحسينا على حياة شعب ملديف وأسهمت في الوضع الذي سيؤدي إلى رفعنا قريبا هذا العام من قائمة الأمم المتحدة لأقل البلدان نموا. ونحن إذ نتطلع إلى ذلك، يساورنا القلق حيال السحب المفاجئ لبعض الفوائد المرتبطة بوضع البلدان الأقل نموا التي ساعدت على كفالة استدامة جهودنا الإنمائية خلال العقود الأربعة الماضية. من ضمن تلك الفوائد الوصول إلى الأسواق بشروط تفضيلية وكذلك القروض الميسرة. وفي حين أننا قد سعدنا جدا بالتعهدات التي قطعها شركاؤنا في مؤتمر المانحين الذي عقد بملديف في آذار/مارس من هذا العام بالاستثمار في مشاريع التنمية العاجلة، فإننا ننتظر بترقب صرف المعونة الموعودة على سبيل الاستعجال.

بالإضافة إلى ذلك، نتطلع إلى التعاون مع شركائنا الإنمائيين لتحقيق توافق الآراء على نموذج انتقالي يكفل التدرج في سحب تلك الفوائد، تفاديا لإحداث ارتباك في جهود التنمية كما ينص على ذلك القرار ٥٩/٢٠٩. وبوصفنا بلدا على وشك الخروج من فئة البلدان الأقل نموا، فإننا نتطلع إلى اعتماد استراتيجية إنمائية تضع الثقل بدرجة أكبر على الاستقلالية والاستقرار الاقتصادي عن طريق الاستثمارات الخاصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص. إن الهدف من سياسة الخصخصة التي تتبعها حكومتنا واستخدامنا الدبلوماسية التجارية هو تحقيق ذلك الانتقال. ومع ذلك، ومثلنا في ذلك مثل دول جزرية صغيرة أخرى، فإن الظروف الجغرافية - السياسية والاجتماعية - الاقتصادية التي نعيشها ستؤدي إلى استمرار حالة الهشاشة التي تعاني منها ملديف.

تكشف تداعيات الركود الاقتصادي العالمي الذي حدث مؤخرا عن مواطن الضعف تلك بوضوح. لقد تأثرت ملديف، بوصفها بلدا يعتمد في الأساس على السياحة وصيد الأسماك، تأثرا كبيرا من انخفاض الاستهلاك في أسواقنا التقليدية. وبالنتيجة، اضطرت الحكومة إلى تنفيذ تدابير تقشفية قاسية لخفض الإنفاق العام، كما أجرت عملية إصلاح اقتصادي كبيرة. على الرغم من ذلك، لا يزال شعبنا يواجه تحديات إنمائية هائلة، الأمر الذي يدفع بملديف إلى

الاستمرار في الدعوة إلى قدر أكبر من الاعتراف في الأمم المتحدة بمعاناة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

يكمل الانتقال الاقتصادي في ملديف مرحلة الانتقال السياسي الطموح من مرحلة حكم الفرد المطلق إلى مرحلة الديمقراطية. وعلى الرغم من الصعوبة التي تكتنف تلك المهمة، تمكنا من تحقيق إنجازات مشهودة خلال العامين الماضيين. وفي الواقع، فإن فترة السنتين المنصوص عليها في الدستور لإكمال المرحلة الانتقالية قد انتهت في آب/أغسطس. وقد نتج عن تلك العملية إنشاء المحكمة العليا ومؤسسات أخرى ذات صلة. وعلى الرغم من بعض الخلافات السياسية التي صاحبت العملية الانتقالية فإنها تمت بطريقة سلمية إلى حد كبير.

لقد ساعدنا أصدقاؤنا في المجتمع الدولي على إيجاد الحلول السلمية خلال تلك الفترة السياسية التي اتسمت نوعا ما بالاضطراب. أود أن أشكر جميع أعضاء المجتمع الدولي على تعاونهم ومساعدتهم بصورة مستمرة، وبخاصة الرئيس ماهندا راجاباكسا، رئيس سري لانكا، على إسهاماته البناءة.

رافق انتقالنا إلى الديمقراطية تطور في وضعنا من منتهك لحقوق الإنسان إلى مدافع قوي عنها. إننا فخورون بما أنجزنا، ولكننا أول من يقر بأن التحديات كثيرة وأنها تتطلب اهتماما فوريا. ومن ضمن تلك التحديات ضرورة إلغاء التعذيب، والحاجة إلى صون حقوق النساء والأطفال وذوي الإعاقة، والحاجة إلى تحسين قدرتنا على التصدي للاتجار بالبشر في منطقتنا.

تعتز ملديف بانتخابها عضوا في مجلس حقوق الإنسان في أيار/مايو ونحن ندرك حجم الثقة والمسؤولية التي أوليت لنا بالدعم الهائل الذي لقيناه من أعضاء الأمم المتحدة من المناطق كافة. إننا سنستمر في الوفاء بوعدنا بأن نستغل عضويتنا لتعزيز حقوق الإنسان عن طريق الانخراط الإيجابي وأن نعالج الحساسيات في مسعانا الجماعي لحماية أكثر الفئات ضعفا. علاوة على ذلك، سيتم هذا العام الاستعراض الدوري الشامل الخاص بملديف ونحن نعتبر تلك الممارسة فرصة سانحة لتعزيز حماية حقوق الإنسان في الوطن.

إذا كان اهتمامنا بحقوق الإنسان متجذرا في طموحنا لتحسين حياة مواطنينا، فإنه أيضا ينبغ من شواغلنا المتنامية فيما يتعلق بالحياة في قريتنا العالمية المترابطة حيث الحاجة إلى التسامح والتفاهم واحترام الكرامة الإنسانية أصبحت اليوم أكثر إلحاحا من ذي قبل. نحن نؤيد مبادرات ثقافة السلام والحوار فيما بين الحضارات والتسامح فيما بين الأديان.

بوصفنا بلدا مسلما، نشعر بالأسى لمشاعر كراهية الإسلام التي تتنامى في البلدان غير الإسلامية. ويدرك شعب ملديف بالتأكيد الفرق بين الحوادث التي تقف وراءها الحكومات والأنشطة المعادية للمسلمين التي تقوم بها شرائح هامشية في المجتمعات غير المسلمة. ومع ذلك، فإننا نؤمن بأن التعصب الديني، والقوالب النمطية السلبية، والتنميط والتمييز العنصريين، كلها أمور تهدد المهمة الموكلة إلى هذه المؤسسة لتعزيز السلام والرخاء في جميع المجتمعات. لذلك، ينبغي لنا مضاعفة الجهود بغية تعزيز ثقافة التسامح والتفاهم في الوقت الذي نسعى فيه إلى حوار فعال لتوسيع نطاق الخطاب العقلاني بين العالم الإسلامي والحضارات الأخرى.

إن بعض المخاطر الكبرى التي تواجه الإنسانية اليوم لا تجد مكانها المناسب في العناوين الرئيسية للأنباء ولا تثير الاهتمام بالقدر الذي تستحقه. ونؤمن بأن تغير المناخ واحد من تلك المخاطر. بالنسبة لملديف، فإن تداعيات الاحترار العالمي تمثل تهديدا كبيرا للبنى الأساسية وللاقتصاد، بل لبقائنا ذاته.

في سعيها لتنفيذ تدابير التكيف، استثمرت ملديف في مشاريع المياه والصرف الصحي والدفاعات الساحلية، كما تسعى إلى وضع برامج إعادة توطين طوعية داخل البلد في جزر أكثر قابلية للبقاء. كذلك نستثمر في تهيئة مستقبل منخفض الكربون بالتركيز على الطاقة المتجددة ومشاريع خضراء أخرى بغية تحقيق هدفنا بأن تصبح ملديف خالية تماما من الكربون بحلول عام ٢٠٢٠.

من البديهي أن أعمالنا وحدها لن تكفي لإنقاذنا. على المجتمع الدولي أن يتصرف. ينبغي القيام بمبادرات إقليمية مكمِّلة لعمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. قبل أسابيع من مؤتمر كوبنهاغن، دعت ملديف مجموعة من البلدان إلى اجتماع وشكلت ”منتدى البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ“ لإعلان شواغلنا بصوت واحد. ويسعدني أن أبلغكم بأن كيرياس ستتولى رئاسة المجموعة قبل الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المزمع عقدها بكانكون هذا العام، وأن بنغلاديش ستتولى قيادة المجموعة حتى الدورة السابعة عشرة التي ستعقد في جنوب أفريقيا العام القادم.

تُعتبر المنطقة الآسيوية واحدة من أكثر المناطق تأثرا بتغير المناخ. ونحن ندرك أن عدم تمديد أهداف خفض الانبعاثات إلى ما بعد عام ٢٠١٠ سيترك ٦٠ في المائة من سكان العالم بدون حلول مستدامة لمواجهة تداعيات الاحترار العالمي التي بدأت آثارها بالفعل. إن المخاطر التي يتعرض لها الغذاء والأمن المائي بالنسبة للسكان الأكثر ضعفا ستسهم بدون شك في إدامة الأمراض وتأجيج النزاعات وتبديد النجاحات التي تحققت بشق الأنفس خلال عقود من الزمن في بلدان المنطقة بأسرها.

في الوقت الذي نعلِّق فيه آمالا كبيرة على الدورات التالية لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية – الدورات السادسة عشرة والسابعة عشرة والثامنة عشرة – نعتقد أن من الضروري إيجاد حلول بديلة بغية موائمة الاحتياجات الإنمائية للدول الصناعية مع حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية للشعوب المعرضة للخطر. من أجل ذلك، يدعو شعبا ملديف وتيمور – ليشتي إلى مبادرة آسيوية تهدف إلى تشكيل اتحاد للبلدان الآسيوية وشراكات إقليمية بهدف تمكين منطقتنا من تقديم المعونة للدول الأكثر ضعفا في العالم.

تؤمن ملديف بأن قد آن الأوان للتخلي عن عقلية الارتياب والتلاوم التي طالما سمّمت أجواء عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. نحن نرحب بالمبادرة الطوعية الأخيرة للهند لخفض الانبعاثات والتزامها بتعزيز الطاقة الخضراء بدون انتظار أن يحذو الآخرون حذوها. كما نناشد جميع الأمم، كبيرها وصغيرها، أن توحد صفوفها بروح التعاون في كانكون بحيث نتمكن فعلا من تحديد وتعزيز أنشطة لتخفيف آثار تغير المناخ لاستعادة بالوعات ثاني أكسيد الكربون المحلية، ورفع كفاءة الطاقة، وخفض الانبعاثات، وصون النظم الإيكولوجية.

تود ملديف أن تعرب أيضا عن تأييدها لموقف مجموعة الأربعة فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. نحن نؤمن بأن توسيع العضوية الدائمة للمجلس، تماشيا مع حقائق نظامنا الدولي المعاصر، سيساعد على تحسين التمثيل في المجلس والتصدي على نحو أفضل لطائفة من الشواغل التي تواجه الدول اليوم في جميع المناطق الخمس.

لا تزال ملديف في صراع مع التهديدات الأمنية التقليدية. إن آفة الإرهاب، والخطر المتنامي للقرصنة، يهددان الأمن الوطني والاقتصادي والبحري في المنطقة بأسرها بل وفي العالم. ومع ذلك، لا يزال لدينا عجز في القدرة على المساءلة الجنائية لمرتكبي جرائم الإرهاب. ومما يفاقم من إخفاقاتنا تطور أساليب عمل الإرهابيين وانتشار نقل

التكنولوجيا غير المشروع، وزيادة الاتجار بالأسلحة غير المشروعة. ومهما شددت ملديف على ضرورة فراغ هذه الجمعية من إعداد مشروع الاتفاقية المتعلقة بالإرهاب فإنها لن توفي الأمر حقه.

إن موقع ملديف الجغرافي في المحيط الهندي يجعلها عرضة بشكل خاص للتهديدات لأمنها البحري نظرا لاتساع مياهنا المفتوحة التي تستعصي على الرقابة. ويساورنا قلق بالغ حيال زيادة القرصنة التي تجاوزت خليج عدن إلى المحيط الهندي. وإذا لم يضاعف المجتمع الدولي جهوده، فإن أخشى ما نخشاه هو أن ينتهي الأمر بالقرصنة بأن تصبح تهديدا لا يمكن السيطرة عليه في المنطقة. لذلك السبب، شعرنا بارتياح بالغ عند اتخاذ مجلس الأمن لقراره ١٨٩٧ (٢٠٠٩)، كما نعرب عن غبطتنا لعمل فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. ومع ذلك نرى أن ثمة ضرورة لأن يعد الفريق على وجه السرعة مجموعة أدوات قانونية متاحة بسهولة للدول لتمكينها من سد الثغرات في نظمها القانونية الوطنية والتصدي للقرصنة على نحو شامل.

إن معاناة الشعب الفلسطيني المستمرة مصدر حزن عميق لملديف. لقد حُرِمَ الفلسطينيون منذ أمد طويل من حقهم في تقرير المصير وحقهم في العيش في سلام وحرية في دولتهم المستقلة. ونحن إذ نُقِرُّ بحقوق الشعب الفلسطيني، نقدر أيضا ونؤيد حق شعب إسرائيل في العيش في سلام وأمن بجانب الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة. إننا نواصل مناشدتنا لجميع الجوانب للاستفادة من مباحثات السلام القائمة لتسوية جميع خلافاتها، ومن أجل ذلك نشعر بالارتياح للمبادرات الجديدة التي تتخذها الولايات المتحدة في سعيها لتحقيق معاهدة سلام في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، ندعو إلى استمرار الدعم لحكومتي الأردن ومصر في عملهما المتعلق بمبادرة السلام العربية التي نؤمن بأنها السبيل إلى تسوية دائمة للنزاع لصالح شعوب المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن سعينا لبناء عالم آمن وعادل، واحترامنا للقانون الدولي هو ما دفع بملديف إلى الاعتراف باستقلال كوسوفو الذي أعلن في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وتؤمن ملديف بأن إعلان شعب كوسوفو استقلاله يمثل علاج الملاذ الأخير الذي يحمل أفضل فرص السلام والاستقرار في المنطقة. كذلك ترحب ملديف بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن إعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد، الصادر في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، وهي الفتوى التي خلُصت إلى أن إعلان الاستقلال ذاك ليس فيه ما يعد انتهاكا القانون الدولي. وعلى الرغم من خيبة الأمل التي شعرت بها ملديف إزاء المحاولات الأخيرة لإبطال ذلك الحكم فإنها ترحب بالحل البديل الوارد في القرار ٢٩٨/٦٤ الذي قدمه الاتحاد الأوروبي واتخذته الجمعية العامة بالإجماع وهو يمثل خطوة ايجابية نحو العضوية الكاملة لكوسوفو في الأمم المتحدة.

شهدت ملديف، في محيطها الأقرب، إنجازات في مجال الديمقراطية والتنمية المستدامة وبناء السلام في كل منطقة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وبشكل خاص، نشيد بالتقدم الذي أحرزته جمهورية أفغانستان الإسلامية، بما في ذلك تعزيز المؤسسات الديمقراطية وكذلك تحسينات في مجالات الصحة والتعليم ووضع المرأة. إننا نتمنى للأفغان نجاحا مستمرا في جهودهم الرامية إلى إعادة بناء أمتهم التي قاست كثيرا وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه للشعب الأفغاني.

علاوة على ذلك، ترحب ملديف بنجاح سري لانكا في سعيها الحالي لتوطيد السلام والديمقراطية، وندعو المجتمع الدولي إلى دعم ذلك البلد في مسعاه إلى تحقيق المصالحة وفي جهوده الرامية إلى إعادة بناء أمة مزقتها ٢٥ عاما من النزاع المتواصل.

نحن دولة صغيرة تحمل آمالا عِراضا. وأحلامنا ضاربة جذورها في الميثاق الذي يربط بين أعضاء هذه الجمعية المجتمعين هنا اليوم. وترتبط أحلامنا ارتباطا لا انفصام فيه بمخاوف الماضي التي ألهمت هذه الهيئة وبأحلام من يرجون مستقبلا قائما على العدالة والمساواة والفرص المتاحة والسلام لشعوب الشمال كما لشعوب الجنوب، للشعوب الكبيرة كما للشعوب الصغيرة. إن إنسانيتنا تحدد طبيعة العوائق التي نواجهها ولكننا نؤمن بأن أحلامنا من أجل مستقبل أفضل هي التي تتحدى جوانب نقصنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة أشكر نائب رئيس جمهورية ملديف على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب السيد محمد وحيد، نائب رئيس جمهورية ملديف، من المنصة.

خطاب السيد ميزينغو بينـدا، رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة.

اصطحب السيد ميزنغو بيندا، رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد ميزنغو بيندا، رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بيندا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): في البدء أهنئكم، سيدي، على انتخابكم المُستحَق رئيسا للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. وأؤكد لكم دعم تنزانيا وتعاونها الكاملين. وأشكر وأهنئ أيضاً سلفكم، معالي السيد عبد السلام التريكي، على قيادته وإنجازاته.

بعد أن اختُتم للتو مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية بنجاح، أود أن أهنئ الأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، على قيادته، وتفانيه، والتزامه بعمل المنظمة، وعلى الزخم الجديد الذي يأتي به لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومرة أخرى، نرحب بالاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل التي وضعها، ونحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم اللازم لتنفيذها.

ونشدد على أهمية القيادة الوطنية والشراكة العالمية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف تؤدي تنزانيا قسطها في ذلك. ونناشد جميع الشركاء أن يؤدوا قسطهم في ذلك، وفقاً لما ينص عليه الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. وثمة شراكة ناجحة هي الجهود الجماعية للقيادة الأفريقية من خلال تحالف القادة الأفريقيين لمكافحة الملاريا، برئاسة فخامة السيد جاكايا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة. وتركيزنا داخل التحالف ينصب على كفالة أن نحقق أهداف العام ٢٠١٠ المتمثلة في تعميم الوقاية من الملاريا وتشخيصها وعلاجها. وتحدونا الثقة بأنه إذا تحقق الدعم المطلوب، فبإمكاننا بلوغ ذلك الهدف. لذلك السبب، نطالب بتمويل الصندوق العالمي لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا، تمويلاً كاملاً وفي الوقت المناسب.

ونعلم جميعاً أن الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق بدون النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. وبالنسبة إلى تنزانيا، حيث تعتمد الأغلبية الواسعة من الشعب على الزراعة في مداخيلها وموارد رزقها، لا يمكن التخفيف من مستوى الفقر بدون التصدي لتحديات الإنتاج والإنتاجية والأسواق في القطاع الزراعي.

وإذ تدرك تترانيا ذلك، فقد وضعت برنامجاً يُعرف ببرنامج كيليمو كوانزا، وترجمته ''الزراعة أولاً''، يرمي إلى تحوّل القطاع الزراعي وتحديثه. والعنصر الرئيسي في البرنامج هو تحسين البنية التحتية، ولا سيما نظم الري، والنقل، والطاقة. ومع ذلك، لا يزال التحدي الرئيسي لنا هو كيفية سد الفجوة الضخمة في تمويل الاستثمار في البنية التحتية. ولا يمكن سد تلك الفجوة من خلال القطاع العام وحده. لذلك السبب، لا محالة من مشاركة القطاع الخاص.

ولقد أجرت تترانيا عدداً من الإصلاحات لتهيئة بيئة تفضي إلى استثمار القطاع الخاص. وأنشأنا الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي لاجتذاب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في البنية التحتية للتنمية. ولدينا الآن سياسة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، ووضع البرلمان في حزيران/يونيه مشروع قانون بشأن هذه الشراكات.

ومن خلال تعميم رئاسي، أنشأت تترانيا أيضاً مجلس تترانيا الوطني للأعمال التجارية، بوصفه مؤسسة لتوفير منتدى للحوار بين القطاعين العام والخاص. ويجمع مجلس الأعمال التجارية القطاعين العام والخاص، بغرض التوصل إلى توافق الآراء والتفاهم المتبادل بشأن المسائل المتعلقة بالإدارة الفعالة للموارد في تعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في تترانيا. ورئيس المجلس هو رئيس جمهورية تترانيا المتحدة.

وتود حكومة جمهورية تترانيا المتحدة أن تؤكد من جديد التزامها بالحكم الديمقراطي الرشيد، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان. وأسفر الاستفتاء السلمي الذي جرى في زنزبار مؤخراً، عن وضع سياسي جديد يؤدي إلى إنشاء حكومة وحدة وطنية، أيا كان الحزب الفائز في الانتخابات. وينبغي لذلك أن يضفي الآن الاستقرار على زنزبار، ويعزز المُثُل الديمقراطية التي نطمح جميعاً إليها، بينما تعدّ تترانيا لإجراء انتخاباتها العامة المقررة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وعلى غرار الانتخابات السابقة، سنبذل قصارى جهدنا لكفالة أن تكون الانتخابات سلمية وحرة ونزيهة. ونشكر جميع الشركاء، الثنائيين أو من خلال الأمم المتحدة، الذين يعززون قدرتنا على تحقيق ذلك الهدف.

ويسعد تترانيا أن أفريقيا تواصل تأدية دور قيادي في منع الصراع وإدارته وحله، فضلاً عن ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد. وهناك المزيد والمزيد من البلدان الأفريقية التي تُجري على نحو متزايد انتخابات حرة ونزيهة وسلمية، تعقبها عمليات الانتقال بسلاسة. والاستفتاء السلمي الذي جرى في كينيا ومهد السبيل أمام وضع دستور جديد يدل على إرادة البلدان الأفريقية لتحمّل المسؤولية عن مستقبلها. وهذه المسألة هي مبعث ارتياح كبير لنا، ونشيد بكينيا شعباً وقيادة على ذلك الإنجاز الهام.

ونتوجه بالشكر والإشادة إلى جميع الذين ما زالوا يعملون بجد من أجل التوصل إلى حل سياسي للحالة في دارفور، يؤدي إلى السلام الدائم ومعالجة الحالة الإنسانية. ونشعر بالقلق إزاء اندلاع أعمال العنف بشكل دوري، ونناشد جميع الجهات في دارفور أن تنضم إلى عملية السلام. في غضون ذلك، نشيد بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على العمل الجيد الذي تواصل القيام به في ظل ظروف صعبة جداً. لذلك، نحث المجتمع الدولي على تزويد العملية المختلطة بكل الدعم الذي تحتاج إليه.

ونلاحظ التحضيرات لإجراء استفتاء في جنوب السودان أوائل العام المقبل، والتقدم المحرز في ذلك. ونناشد جميع الأطراف أن تبذل قصارى جهدها لإجراء ذلك الاستفتاء في الوقت المحدد. ويجب أن يكون الاستفتاء سلمياً، وحراً، ونزيهاً، ويجب احترام رغبات الشعب في جنوب

السودان. ونشيد بالأمين العام على مبادرته إلى تيسير تلك العملية، بما في ذلك قراره بتعيين فريق الشخصيات البارزة برئاسة فخامة السيد بنجامين مكابا، رئيس جمهورية تترانيا المتحدة السابق، لرصد العملية. ونتعهد بدعم تترانيا الكامل للسيد مكابا وفريقه لإنجاز المهمة الماثلة أمامهما بنجاح. ونحث جميع الأطراف على التعاون مع الفريق، ونناشد المجتمع الدولي أن يوفر الدعم المطلوب لإجراء ا لاستفتاء بنجاح، وإدارة نتائجه سلمياً.

وسوف تواصل تترانيا تأدية دورها في كفالة السلام والاستقرار الدائمين في أفريقيا وغيرها. وذلك يشمل الإسهام في عمليات وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا وغيرها، بما فيها تلك المنتشرة في دارفور ولبنان.

ونشعر بالقلق إزاء الحالة السياسية والإنسانية والاجتماعية والأمنية التي تزداد سوءاً في الصومال، والتي تهدد المنطقة بأسرها، والعالم في نهاية المطاف. ولقد شهدنا مؤخراً تفجيرات إرهابية في أوغندا قامت بها جماعة الشباب، وسببت خسارة العديد من الأرواح البريئة وتدمير الممتلكات. وتترانيا التي كانت ضحية هجمات مماثلة في دار السلام عام ١٩٩٨، تدين ذلك الهجوم الوحشي بأشد العبارات، وتعرب عن تضامنها مع أوغندا وجيرانها الآخرين وعن دعمها لهم في ملاحقة المعنيين به ومحاكمتهم.

ونشيد عالياً بأوغندا وبوروندي للإسهام بقوات في الصومال في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونشكر أيضاً جميع البلدان الأفريقية التي التزمت بتوفير قوات إضافية للبعثة. ونطلب من المجتمع الدولي أن يوفر الدعم المطلوب لجعل ذلك الانتشار ممكناً وفي الوقت المناسب. ومع ذلك، إن مشكلة الصومال لا يمكن أن تُترك للأفارقة أنفسهم. وفي ذلك الصدد، يجب على مجلس الأمن أن يكون أكثر انخراطاً ودعماً في إيجاد حل دائم للصومال.

وتشعر تترانيا بالقلق إزاء التزايد المستمر لأنشطة القرصنة في خليج عدن والمحيط الهندي، التي تتوسع الآن إلى ما بعد سواحل الصومال. ومسألة القرصنة لا يمكن حلها في البحار وحدها، أو بدون معالجة العوامل الطارئة في البر. والمطلوب استجابة منسقة ومتماسكة وشاملة ومتكاملة، تشمل الدعم السياسي والعسكري والمالي والقانوني. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يعملا على نحو وثيق مع الاتحاد الأفريقي وأعضاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والدول المجاورة الأخرى، لقمع أعمال القرصنة، فضلاً عن اعتقال ومحاكمة الذين يرتكبون تلك الجريمة.

وفي جمهورية تترانيا المتحدة، عدّلنا مؤخراً القانون الجنائي بغية السماح لمحاكمنا بمحاكمة المشتبه في أنهم قراصنة، بموجب الولاية القضائية العالمية. ونناشد المجتمع الدولي أن يعزز قدرات البلدان على إجراء المحاكمات واحتجاز الأشخاص، كما يفعل بلدنا، الذي يعتقل القراصنة ويحاكمهم. ويجب أن يوافق المجتمع الدولي أيضاً على تحمل مسؤوليات ما بعد المحاكمات مع البلدان المعنية بالنسبة إلى المعتقلين. وتوفر تترانيا كذلك تدريب ١ ٠٠٠ جندي صومالي في تترانيا اعتقاداً راسخاً منها أن السلام والأمن في الصومال يكمنان، في نهاية المطاف، في أيدي الصوماليين أنفسهم.

ما برحت تترانيا على مر السنين وطنا للعديد من اللاجئين. إن الاستقرار الحالي في البلدان المجاورة لنا مكن العديد من اللاجئين من العودة الطوعية، فضلا عن الذين حصلوا على الجنسية. نتيجة لذلك انخفض عدد السكان اللاجئين في تترانيا من ١,٢ مليون في عام ١٩٩٤، إلى ٤٢٦ ١٠٨ لاجئ في ٣١ تموز/يوليه من هذا العام. وقد مكن هذا من إغلاق ١٢ مخيما للاجئين هذا العام.

وما فتئت تترانيا منذ الاستقلال تواصل تقليدها بمنح الجنسية للاجئين الموجودين في بلدنا لسنوات عديدة. وفي نيسان/أبريل من هذا العام منحنا الجنسية لـ ٢٥٤ ١٦٢ لاجئ دخلوا البلد في عام ١٩٧٢، والحكومة الآن بصدد دمج الأشخاص المجنسين في المجتمع التترانى.

غير أن هذه ممارسة مكلفة. ومن المقدر أن تبلغ تكلفة برنامج التجنيس والدمج أكثر من ١٤٦ مليون دولار. وهذا عبء كبير على بلد فقير مثل تترانيا. ونهيب بالمجتمع الدولي دعم برنامج الدمج هذا بموجب مبدأ المسؤولية المتكافئة واقتسام العبء.

ونشارك الآخرين الترحيب باعتماد القرار ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة والذي أنشأ من بين برامج أخرى برنامج جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة. ونأمل أن يحظى جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة على الدعم المطلوب من جانب المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها لتنفيذ الولاية المنوطة به. وتهنئ تترانيا السيدة ميشيل باشيليه، على تعيينها لترؤس جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة ونؤكد لها دعم تترانيا في اضطلاعها بمهام عملها.

إن خبرة تترانيا بوصفها بلدا رائدا في تطبيق نهج ”توحيد الأداء“ أقنعتنا بأن هذا، في الواقع، كان قرارا حصيفا وعزز من الملكية الوطنية والقيادة الوطنية. ويسرني أنه في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ستكون تترانيا أو بلد يقدم برنامجا قطريا مشتركا.

وتؤيد تترانيا تأييدا كاملا الأولويات التي وضعتموها، سيدي، للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. إن الحكم الديمقراطي والذي يشمل الجميع مهم على الصعيد الوطني بنفس القدر من الأهمية على الصعيد العالمي. وللأسف أنه استغرق وقتا طويلا لإعطاء هذه المسألة الأولوية التي تستحقها على جميع الصعد. ونعتقد أن برنامج الحوكمة العالمية الشاملة سيتضمن المساءلة والمشاركة المنصفة في التجارة الدولية والمؤسسات المالية ويفتح الأبواب أمام مشاركة البلدان النامية على نحو منصف ومتكافئ في منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

تشدد تترانيا وتؤكد من جديد على شمول الجمعية العامة مقابل مجلس الأمن. ولذلك نناشد جميع الدول الأعضاء الضغط من أجل سرعة إصلاح مجلس الأمن. إن أفريقيا لديها أكبر عدد من الدول الأعضاء. ولا يمكنها أن تظل محرومة من التمثيل العادل في هذا الجهاز الهام في الأمم المتحدة. ونحض الدول الأعضاء على دعم أفريقيا في سعيها، عن حق، إلى الحصول على تمثيل دائم في مجلس الأمن.

وفي ذلك الصدد، تكرر تترانيا، قرار الاتحاد الأفريقي، كما ورد في توافق آراء إزولويني الذي يطالب بما لا يقل عن مقعدين دائمين مع كل ما ينطوي على ذلك من حقوق وامتيازات للعضوية الدائمة، بما في ذلك حق النقض وكذلك خمسة مقاعد غير دائمة.

أما بشأن مسألتي الشرق الأوسط والصحراء الغربية، فأود أن أكرر ما قاله فخامة الرئيس جاكايا مريشو كيكويتي خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة في عام ٢٠٠٩ (انظر A/64/PV.6). وتؤيد تترانيا حل الدولتين حيث تعيش إسرائيل وفلسطين معا جنبا إلى جنب في سلام إحداهما مع الأخرى. وتؤكد تترانيا بقوة أن هذه أفضل طريقة للسلام المستدام في الشرق الأوسط.

أما فيما يتعلق بالصحراء الغربية، فقد دعا أيضا رئيس مجلس الأمن إلى الإسراع في عملية إعطاء شعب الصحراء الغربية الفرصة لتقرير مصيره. وهذه المسألة لا تزال قائمة منذ عام ١٩٧٥. وبعبارة أخرى، لقد استمرت وقتا طويلا. وحان الأوان لفتح هذا الطريق المسدود.

أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا مرة أخرى على إيمان تنزانيا واقتناعها بالأمم المتحدة بوصفها منظمة ومنتدى للحوكمة العالمية وفقا لنص وروح ميثاقها، من أجل عالم خال من الحروب والفقر المذل، عالم يسوده التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستدام والحرية وحقوق الإنسان والعدالة للجميع. ونؤكد من جديد التزامنا بالقيام بنصيبنا في السعي إلى ذلك العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة على بيانه الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد ميزينغو بيندا، رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة من المنصة.

خطاب السيد علي عثمان محمد طه، نائب رئيس جمهورية السودان

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة إلى خطاب نائب رئيس جمهورية السودان.

اصطحب السيد علي عثمان محمد طه، نائب رئيس جمهورية السودان إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): من دواعي سروري الكبير أن أرحب بفخامة السيد علي عثمان محمد طه، نائب رئيس جمهورية السودان، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد طه (السودان): السيد الرئيس، يسعدني في البدء أن أتقدم لكم بالتهنئة الحارة بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة وهو انتخاب مستحق.

كما أود أن أعرب عن تقديرنا للأسلوب المتميز الذي أدار به معالي الأخ الدكتور علي عبد السلام التريكي اجتماعات الدورة السابقة ونحمد له خبرته وحنكته التي انعكست إيجابا على نتائج أعمال الدورة.

كما نتقدم بالشكر والتقدير لمعالي الأمين العام السيد بان كي – مون ومساعديه وكل العاملين بالأمانة العامة للأمم المتحدة لاستمرارهم في بذل جهودهم المتصلة والمقدرة.

لقد تابعنا باهتمام وحرص بالغين وشاركنا بفعالية في التحضيرات المتعلقة بالاجتماع الرفيع المستوى حول الأهداف الإنمائية للألفية، وقد قمنا باستعراض الإنجازات، والوقوف على العقبات والتحديات على النحو الذي يمكننا من الوفاء بالتزاماتنا ولا شك أن النجاح الذي تحقق والتوصيات البناءة التي خرج بها الاجتماع، ستشكل حافزاً ودافعاً للدول الأعضاء لتحقيق المزيد من التقدم في هذا المجال. ونود أن ننوه بصفة خاصة بالأهمية القصوى لدور المعونة الإنمائية في تحقيق أهداف الألفية وضرورة المحافظة على هذا النجاح، خاصة في أجواء الأزمات الدولية المتعاقبة واستمرار تفاقم عبء الديون الخارجية على اقتصاديات الدول النامية وعلى قدرتها على تحقيق أهداف الألفية.

وأنتهز هذه الفرصة لأقدم للجمعية العامة عرضاً سريعا لآخر التطورات السياسية في بلادي، خاصة فيما يتصل بتنفيذ اتفاقية السلام الشامل الموقعة في عام ٢٠٠٥، والتي كانت موضوعاً للاجتماع الرفيع المستوى حول السودان، الذي عُقد أمس الأول بدعوة من الأمين العام وبحضور عدد كبير من رؤساء وقادة الدول، ونشير إلى البيان الختامي الذي أشاد بالتطورات الإيجابية في تنفيذ اتفاقية السلام وخطوات إرساء السلام في دارفور، كما أشاد الاجتماع بتنظيم الانتخابات العامة ببلادنا في نيسان/أبريل الماضي في أجواء سادها الهدوء والسلام وشهد المراقبون الدوليون على مصداقيتها ونزاهتها.

وتجري الآن الترتيبات لإجراء الاستفتاء لجنوب السودان في موعده المحدد حول خياري الوحدة والانفصال، ومن جانبنا نحرص كل الحرص على أن يقول الإخوة المواطنون في جنوب السودان كلمتهم دون إملاء أو إكراه وفي مناخ تسوده الحرية والشفافية والنزاهة. كما أننا نعمل جاهدين على أن تكون الوحدة هي الاختيار الطوعي لمواطني جنوب السودان، ومن هنا ندعو الجميع لمساندة وتعضيد وحدة السودان، كما ندعوكم للمشاركة في مراقبة إجراءات الاستفتاء. ونرحب ترحيبا خاصا بقرار الأمين العام بتكليف الرئيس التنزاني السابق، الرئيس مكابا لرئاسة فريق الأمم المتحدة لمراقبة الاستفتاء.

ونود أيضا، من على هذا المنبر، أن نُذكر بالجهود التي تبذلها حكومة بلادي من أجل استكمال تحقيق السلام في دارفور. لقد شهد الإقليم عدة تحولات إيجابية تدفع باستمرار نحو تطبيع الأوضاع فيه بما يعيد الإقليم إلى حيويته التي تأثرت في الأعوام الماضية بالنزاعات التي أججها انتشار السلاح والتدخلات الإقليمية والدولية. وهذه التحولات الإيجابية هي التي مكنت من إجراء انتخابات في كل أنحاء دارفور، حيث كرست المشروعية الديمقراطية وأنشأت مؤسسات منتخبة.

وشجعت هذه المعطيات الإيجابية الجديدة، على أرض الواقع، الحكومة على صياغة استراتيجية جديدة لدارفور أجرينا حولها نقاشا واسعا بين أبناء دارفور أفرادا وجماعات ومؤسسات، ومع كافة القوى السياسية الوطنية. كما حرصنا على التشاور بشأنها مع شركائنا في عملية السلام وفي مقدمتهم العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى الذي يقوده بجدارة واقتدار الرئيس ثابو مبيكي.

كما وجدت الاستراتيجية الدعم والتشجيع من كثير من شركائنا في السلام من أعضاء الأسرة الدولية. وتقوم الاستراتيجية الجديدة على خمس عناصر رئيسية هي: تحقيق الأمن، وتكريس التنمية، وإعادة توطين النازحين والمتضررين من الحرب ليعيشوا حياة كريمة، وإجراء المصالحة الداخلية التي تُعزز مناخ السلام الاجتماعي، والاستمرار في المفاوضات بهدف الوصول إلى وثيقة تسوية سياسية تنال رضا أهل دارفور عبر منبر الدوحة، بجهود مخلصة ورعاية من دولة قطر الشقيقة.

وفي سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية لهذه الاستراتيجية، رصدت الحكومة من مواردها الذاتية مبلغ مليار وتسعمائة مليون دولار تُنفق على مدى السنوات الأربع القادمة، فضلا عن ما ترجو الحكومة أن يتم توفيره من مساهمات الشركاء والمانحين.

وتهدف الاستراتيجية إلى العمل بشكل وثيق مع العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والوسيط المشترك، والهيئة التنفيذية الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي لتسهيل وتنظيم عملية المشاورات مع مواطني دارفور، لتعميم المصالحة والعمل على تطبيق العدالة للجميع من خلال الآليات الوطنية بالتشاور الوثيق مع قطاعات مجتمع دارفور.

ونشير هنا إلى أن الاستراتيجية قد استحدثت منهجا عمليا في التطبيق مبني على ركيزتين: الأولى هي تبني فكرة الشراكة مع كل من يرغب في التعامل معنا وفق هذه الاستراتيجية من الدول والمنظمات، وفي مقدمة هؤلاء الشركاء العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، والهيئة التنفيذية الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأفريقي نفسه ومؤسساته، والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

أما الركيزة الثانية فهي إيلاء جهد خاص لإشراك مواطني دارفور، خاصة على مستوى القاعدة، وعلى صعيد النواب المنتخبين في الهيئات التشريعية ومنظمات المجتمع الأهلي، والنازحين، حتى لا يبقى مركز ثقل العملية السلمية بعيدا عن مجتمع دارفور، وحتى تترسخ وصفات السلام في وجدان المجتمع فيتلقاها بالقبول. إن التطور الإيجابي في علاقتنا مع الشقيقة تشاد، قد أعطى دفعة قوية لهذه الرؤية الاستراتيجية للسلام، إضافة إلى جهودنا الحثيثة لتقوية كافة علاقاتنا الإقليمية بما يعزز مناخ السلام في بلادنا.

وسعيا منها لتدعيم الاستقرار في أقاليم السودان المختلفة وإزالة الأسباب التي قد تؤدي لنشوب النزاعات المسلحة، توصلت الحكومة في العاصمة الإريترية أسمرا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، إلى اتفاق مع جبهة الشرق، التي كانت تقود تمردا عسكريا في شرق البلاد، تم بمقتضاه الاتفاق على مختلف الترتيبات التي أدت إلى بسط الأمن والسلام في كل أنحاء الإقليم. ولتعزيز جهود الدولة لإنفاذ الاتفاق، سيعقد مؤتمر دولي لتنمية وإعمار شرق السودان في أول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وقد وافقت دولة الكويت الشقيقة مشكورة على استضافته وشارك في الإعداد له برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبنك التنمية الإسلامي بجده، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والمصرف العربي للتنمية بالكويت، بالإضافة إلى الحكومة السودانية. وسيركز المؤتمر على ثلاثة محاور هي البنية الأساسية أو الخدمات والاستثمار. وأود من هذا المنبر، أن أناشد الدول الأعضاء بتنشط المشاركة في هذا المحفل الحيوي لاستقرار هذا الجزء في السودان.

أننا مُلتزمون بمبدأ مكافحة الإفلات من العقاب وهو جزء لا يتجزأ من مبدأ العدالة الدولية الذي يرفض التسييس والانتقائية والتمييز. غير أن التسييس والانتقائية قد غلبا على أحكام وسلوك ما يُسمى بالمحكمة الجنائية التي أضحت أداة لكسر إرادة الشعوب في العالم الثالث، والهيمنة على مصائرها، وفرض الاستلاب عليها، وقد شهدنا جميعاً كيف تسارعت الخطى لإخضاع دولة ليست طرفاً في النظام الأساسي للمحكمة لسلطاتها واختصاصاتها مما أوقع مبادئ القانون الدولي المستقرة ضحية للتدخل السياسي المغرض والظالم.

لقد شهد السودان في السنوات الستة المنصرمة إنجازات كبيرة على صعيد التسوية السياسية عن طريق التفاوض مع الحركات المسلحة والحركات المطلبية في الجنوب والشرق والغرب. ويجيئ إقحام المحكمة الجنائية الدولية مهددا مباشرا لعملية التسوية السياسية السلمية التي تُنظم البلاد. ومن هنا، فإننا نرفض تماما هذا التدخل الذي ليس له من قواعد القانون ولا السياسة والمنطق ما يسنده أو يبرره.

إننا نُقدر ونُشيد بمواقف الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى التي ينتمي إليها السودان والدول ذات الضمير الحي الملتزمة بمعايير العدل الدولي التي شجبت وأدانت إدعاءات ما يسمى بالمحكمة الجنائية وأبدت رفضها القوي والحاسم لهذه الادعاءات، ومن هنا نطالب مجلس الأمن بأن يعيد النظر في قراره ويسحب الملف نهائيا من المحكمة على ضوء الاجتماع الرفيع المستوى والذي ضم في عضويته جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن ودول عديدة أخرى وذلك في بيانه الصادر في ٢٤ أيلول/سبتمبر، والذي أشاد فيه بجهود حكومة السودان لمكافحة الإفلات من العقاب. وأن يحيله إلى القضاء الوطني السوداني ليقوم بواجبه العدلي في محاسبة كل من ارتكب خروجا عن القانون وفقا لمعايير العدالة المكرسة في القانون الدولي والقوانين الوطنية.

كان يحدون الأمل بعد توقيع اتفاق السلام الشامل أن نجد من المجموعة الدولية تعاوناً يتفق مع ما حققه السودان

من إنجاز في العديد من الجوانب، وكان السودان يتطلع إلى أن تشمله مبادرة إعفاء ديون الدول الفقيرة المثقلة بالديون وإعادة العون التنموي، أسوة بنظرائه من الدول الخارجة من النزاعات والتي تجد اهتماما وتعاوناً مقدراً تعكسه القرارات والتوصيات الدولية ذات الصلة، فضلاً عن المعاملة الخاصة التي يجب أن يتمتع بها السودان باعتباره من أقل الدول نمواً. إننا نرى، إضافة لذلك أن إعلان الدائنين عن العزم على إعفاء ديون السودان الخارجية سيزيل الكثير من الهواجس المتعلقة بالجوانب ذات الصلة بعملية تنظيم الاستفتاء على تقرير مصير جنوب السودان والمفاوضات الجارية بين الطرفين الآن حول المواضيع المتعلقة بترتيبات ما بعد الاستفتاء.

نحن من هذا المنبر نطالب بإعفاء السودان من الديون وفقا لذات المعايير التي طُبقت على كل الدول الأفريقية المنتمية لمجموعة أقل البلدان نموا، مثل السودان، لأن ذلك من شأنه أنه يساعد على مكافحة الضمور التنموي الذي يقود غالباً إلى الصدامات المختلفة وزعزعة الاستقرار الاجتماعي في الدول النامية.

ظلت القارة الأفريقية تُعاني من آثار الأزمة العالمية الاقتصادية والمالية والآثار السالبة للتغيرات المناخية وآثار ذلك على أسعار الغذاء والطاقة، مما نتج عنه اتساع دائرة الفقر والجوع وازدياد وتيرة التوترات الاجتماعية والنزوح والهجرة والنزاعات المسلحة وعدم قدرة الدول الأفريقية، خاصة النامية منها، على مواجهة الآثار الإنسانية للكوارث الطبيعية.

ونود هنا أن نلفت الانتباه إلى أولوية قضايا القارة ضمن الأجندة التنموية للأمم المتحدة من خلال مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)، ومن خلال تعزيز قدرة المؤسسات الأفريقية ومؤسسات الاتحاد الأفريقي على حفظ السلام، ومن خلال التمييز الإيجابي في تمويل مشاريع القارة لمكافحة الفقر وجائحة الإيدز والملاريا وتقديم المساعدات الإنسانية ورفع قدرات دول القارة لتعزيز جهودها في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد ظلت القضية الفلسطينية مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة عقودا طويلة، واستمرت على الأرض معاناة الشعب الفلسطيني: نزوحا وقتلا وتجريدا وتشريدا وإبعاداً من أرضه، ورغم ذلك فقد أصدرت المنظمة العديد من القرارات التي رفضت إسرائيل ولا تزال ترفض إنفاذها في تحد واضح وفاضح للإرادة الدولية. إننا نطالب بإنفاذ كل القرارات الدولية باسترجاع كل الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان ولبنان. وستظل الدولة الفلسطينية المستقلة مطلبا نبيلا وحقا مشروعا لأهل فلسطين تعززه نداءات كل الشعوب المحبة للعدل والسلام.

أننا ندعو إلى شرق أوسط خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، ونؤكد على حق الدول في امتلاك التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية، وعلى حل الخلافات عن طريق الحوار والمفاوضات والابتعاد عن الدعايات المغرضة ونشر الخوف والذعر والتوتر في المنطقة.

لقد عقدنا الكثير من الآمال حيال نجاح التوافق الدولي حول قضايا البيئة والمناخ، وذلك بسبب التأثير القوي والمباشر لتغير المناخ على حياة الناس في بلادي وبلاد كثيرة أخرى. وهو ما أكدته الدراسات التي أعدها المختصون بهذه المنظمة الموقرة ووكالاتها المتخصصة، الأمر الذي حمل السيد الأمين العام إلى أن يلفت النظر إلى الصلة الوثيقة بين تغير المناخ وعدد من النزاعات المسلحة بالقارة الأفريقية وغيرها، لا سيما مسألة دارفور. ومن هذا المنطلق، توقعنا أن تكلل جهود التعامل مع التغيرات المناخية بالنجاح خلال مؤتمر كوبنهاغن، وأن تتكفل الدول المتقدمة، تأسيسا على مسؤولياتها التاريخية، باعتماد استراتيجيات وبرامج

واضحة المعالم والأهداف لمعالجة الجذور المسببة لتغير المناخ، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتقاسم المسؤولية المشتركة حيال المحافظة على هذا الكوكب، مع الاحترام الكامل للمبادئ التي تم الاتفاق عليها في إعلان قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد صامويل سانتوس لوبيز (نيكاراغوا). ويسعدني أن أشير إلى الاهتمام المقدر الذي توليه بلادي لموضوع تخفيف الأضرار الناجمة عن تغير المناخ عبر العديد من البرامج والخطط والمؤسسات ونشر الوعي اللازم للتنبيه إلى خطورة المر على قطاعات عريضة من الناس. على أن الأمر يظل التزاما أخلاقيا ومسؤولية ورسالة إنسانية تستوجب جهدا عالميا مشتركا للوفاء بها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية السودان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد علي عثمان محمد طه، نائب رئيس جمهورية السودان، من المنصة.

خطاب الأونرابل أوريتي بروس غولدينغ، رئيس وزراء جامايكا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جامايكا.

اصطحب الأونرابل أوريتي بروس غولدينغ، رئيس وزراء جامايكا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة الأونرابل أوريتي بروس غولدينغ، رئيس وزراء جامايكا، وأدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

السيد غولدينغ (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ السيد ديس مرة أخرى على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، وباسم وفد جامايكا. أؤكد له دعمنا الكامل في المهمة الطموحة التي اضطلع بها. وأعرب عن تقدير جامايكا لسلفه، معالي السيد علي التريكي، على قيادته المقتدرة لأعمال الدورة الرابعة والستين للجمعية.

إننا نأتي إلى قاعة هذه المؤسسة العظيمة كشركاء. فتلك هي المنظمة الوحيدة من نوعها، حيث تجلس بلدان العالم، غنية أو فقيرة، كبيرة أو صغيرة، قوية أو ضعيفة، إلى نفس الطاولة، يجمعها معا مبدأ المساواة السيادية بين كل أعضائها.

ونحن، كقادة، نعتز بأننا حُماة العالم، مهمتنا أن نكفل لشعوبه وجودا يقوم على العدل والسلام، وتمكينها من تحقيق السعادة والازدهار. إننا نأتي إلى هنا برؤى مختلفة بلورتها تجاربنا الخاصة والتحديات الفريدة التي نواجهها. لكننا أدركنا منذ حين أنه رغم ما يبدو من تفرد كل منا بظروف فردية، فإنها جميعها تتأثر بتكافلنا.

وآثار تغير المناخ تبين أننا جميعا نعيش تحت مظلة واحدة. والأمراض التي يمكن أن تفتك بسكان برمتهم لا تعرف حدوداً ولا تحتاج تصريحا بالدخول. والكوارث الطبيعية لا تعرف التمييز في انتقاء أهدافها. كما أن الأزمة المالية في وول ستريت لم تعطل الاقتصاد الأمريكي فحسب، بل امتدت تداعياتها عبر العالم حيث طالت ملايين البشر الذين لا يعرفون حتى أين يوجد وول ستريت. جعلتنا تكنولوجيا الاتصالات جيرانا في نفس القرية، إذ مهما كانت شساعة المحيطات التي تفصل بيننا أو القارات التي ننتشر عليها، يؤثر الواحد منا في الآخر تأثيرا إيجابيا أو سلبيا.

وفي عملية التبادل هذه، وفي ذلك الترابط والتكافل، بكل تماثلنا وتنوعنا، نجد أوجه قوتنا وأوجه ضعفنا. وقد شهدنا ما يمكن أن نعمله وما يمكن أن تنجزه، والأثر

الإيجابي الذي يمكن أن نحدثه بفضل أوجه القوة هذه حينما نذلل خلافاتنا ونجعل مقصدنا المشترك هو منع الحروب وتأمين السلام، وحماية حقوق الإنسان والنهوض بالتنمية البشرية. ونحن نعترف بأوجه ضعفنا، وإخفاقنا في أغلب الأحيان الارتقاء بقاسمنا المشترك الأدنى إلى مستوى يمكن فيه بسهولة أكبر التوصل إلى توافق الآراء وتحفيز العمل.

وليس في وسعنا أن نتجاهل المشككين الذين يشعرون بأنه كان ينبغي لنا أن نفعل المزيد، إذ ثمة المزيد مما ينبغي فعله. وما فتئت بعض المشاكل القديمة قائمة، ونشأت تحديات جديدة قد تقوض المنجزات التي حققناها فعلا. ونحن لا نتقبل أنه بعد ٦٥ سنة من وجودنا، يضطر ١,٥ بليون من البشر – ١,٥ بليون – للعيش في الفقر وأكثر من بليون نسمة يضطرون أن يعانون من ويلات الجوع.

إن الفرص في العالم غير متكافئة، لأن المساواة فيما بيننا من حيث السيادة لم تُقابل بالمساواة من حيث الفرصة. والآن يشكل الاحترار العالمي والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية تهديدات جديدة للسلم والأمن والتقدم في العالم.

ويجسد جدول الأعمال الحافل للدورة الخامسة والستين نطاق وتعقد المسائل التي تواجهنا. وكل منا يتناول جدول الأعمال ذلك بمجموعة مختلفة من الأولويات. ومع ذلك، ثمة بعض المسائل لها تداعيات كبيرة للغاية تتطلب منا أن نوليها اهتماما خاصا على نحو الاستعجال. وتتجلى هذه المسائل في الحقيقة الصارخة المتعلقة بوجودنا: يتمتع ٢٠ في المائة من سكان العالم بـ ٧٥ في المائة من الدخل العالمي، ويعيش ١٥ في المائة من سكان العالم على أقل من ١ في المائة من الدخل العالمي. نأتي هنا سواسية، ولكن حينما نعود إلى بلداننا، فإن البعض يكون أكثر مساواة بكثير من الآخرين.

ومن اليسير الإلقاء باللائمة على ذلك على المظالم التي وقعت في الماضي البعيد، أو الاستعمار الجديد في الماضي الأقرب أو توافق آراء واشنطن في الوقت الحاضر. ليس ذلك سوى جزء من القصة.

يجب على البلدان النامية التي تعاني من الفقر والتخلف أن تقبل حصتنا من اللوم. ويجب علينا أن نعترف بأنه ثمة الكثير مما يمكننا أن نفعله، بل يجب أن نفعله من أجل مصلحتنا. ويجب على كل واحد منا أن يعتمد ويواصل بعزم ثابت السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة وممارسات الحكم الرشيد. ويجب علينا أن نكون على استعداد لاتخاذ القرارات الصعبة التي غالبا ما تكون ضرورية لتأمين ولكفالة تقدم شعوبنا، ويجب ألا نبدد أبدا التضحيات التي نطالبها بتقديمها. وكان الرئيس أوباما محقا حينما أعلن في الاجتماع العام الرفيع المستوى يوم الأربعاء الماضي (انظر A/65/PV.9) أن كلا منا يجب عليه أن يتولى زمام عملية التحول لدينا، حتى حينما يحتاج إلى الدعم من المجتمع الدولي.

لن يمكّننا النظام المالي القائم والترتيبات التجارية المتعددة الأطراف من معالجة هذه الاختلالات. إنها لم تفعل ذلك حتى الآن، وليس من المحتمل أن تفعل ذلك في المستقبل. ولا غنى عن قوى السوق والقدرة التنافسية للتنمية الاقتصادية، ولكن الألفية الجديدة لا يمكن أن تُعرّف ببقاء الأصلح. ويجب أن يكون في صلب اهتمامنا مساعدة الضعفاء ليصبحوا أقوياء وقادرين ليس على البقاء فحسب، ولكن على الازدهار أيضا.

طوال عقد تقريبا، حاولنا اختتام جولة الدوحة بغية وضع نظام ييسر توسيع نطاق التجارة، وهو أمر حيوي للغاية لزيادة الازدهار العالمي. ومن الضروري تصحيح الاختلال في التجارة الدولية إذا أردنا استعادة النمو الاقتصادي العالمي واستدامته. ومن الحس السليم أنه إذا

لم يكن بمقدور جزء من أجزاء العالم تصدير المزيد إلى سائر العالم، فلن يكون بمقدوره استيراد المزيد من ذلك الجزء من العالم. وقد يفعل ذلك لفترة معينة عن طريق الاقتراض من ذلك الجزء الآخر من العالم بغية دفع تكلفة وارداته، ولكن فقاعة ستنفجر في نهاية المطاف. لقد شهدت بلدان كثيرة انفجار تلك الفقاعة في الأزمة العالمية التي وقعت مؤخرا.

إننا نصر على وجوب أن تشمل جولة الدوحة بعدا إنمائيا لبناء القدرة التنافسية والقدرات في البلدان المصدّرة الضعيفة، وأيضا معاملة خاصة وتفضيلية توائم مستوياتنا المختلفة من حيث التنمية والحجم الاقتصادي وأوجه الضعف. وذلك يتيح حالة مفيدة للجميع: أي أن المزيد من الصادرات من البلدان النامية سيؤدي إلى مزيد من فرص العمل لشعوبها ومزيد من الطلب على الواردات من البلدان الأخرى.

إننا نحث على بذل كل جهد لاختتام جولة الدوحة بتلك الروح، ونحث أيضا على الحفاظ على المكاسب المتأتية فعلا للبلدان النامية في المفاوضات السابقة. إن الأزمة المالية العالمية كشفت عن أوجه ضعف في حوكمة النظام المالي الدولي، أوجه ضعف أصبحت أشد حدة بفعل التغيرات في المشهد العالمي والتحولات في مركز الجاذبية للاقتصاد العالمي.

إننا نؤيد الحاجة إلى إصلاح المؤسسات المالية الدولية بغية تحسين معياري الكفاءة والمساءلة، وإنشاء هيكل أكثر ديمقراطية، هيكل من شأنه أن يوفر حيزا لصوت أقوى للبلدان النامية.

وعلى نفس المنوال، على الرغم من أننا نرحب بإنشاء مجموعة العشرين بوصفها محفل صنع السياسة الاقتصادية العالمية، فإننا نحثها على إنشاء آلية للاهتمام بآراء العالم النامي على نطاق أوسع. ومن المهم أيضا إقامة علاقة عمل وثيقة مع الأمم المتحدة لضمان التكامل مع دور الأمم المتحدة في التنمية الاقتصادية على النحو المأذون به بموجب ميثاقها.

ونحث أيضا الوكالات المتعددة الأطراف على تجاوز ما هو الآن الهدف الرئيسي: أي كفالة تأمين نظام المدفوعات الدولي. إن المساعدة المالية المقدمة إلى بلدان كثيرة خلال وقت الضيق هذا تستند، على الرغم من كونها ضرورية ومحمودة، إلى سياسات متناقضة ترمي إلى التوطيد وتحقيق الاستقرار حتى بتكلفة زيادة الفقر والاضطراب الاجتماعي.

إننا لم نستفد أي درس تقريبا من تجارب الماضي. فالمكاسب المحققة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تتلاشى، وقدرتنا على التعافي من الصدمات العالمية تُعرقل. ومن اللازم طرح أفكار جريئة جديدة، أفكار تعتبر التنمية محور التركيز للتدخل المتعدد الأطراف. ونحن نعرف أن علينا أن نقدم التضحيات، ولكن لتكن تلك التضحيات استثمارا في مستقبلنا، وليست مجرد وسيلة للخروج من مأزقنا الراهن.

ومما يسبب الإحباط لدينا أن مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ في كوبنهاغن لم يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن استراتيجيات تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها. وعلى الرغم من أن اتفاق كوبنهاغن لم يتوصل إلى الاتفاق الشامل الذي كنا نصبو إليه، فإنه وفر حافزا سياسيا للمفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق ملزم لفترة الالتزام الثانية بموجب بروتوكول كيوتو. ويحدونا الأمل في أن يزيد اجتماع كانكون في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر من تقدم العملية التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى اتفاق شامل وملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وخارطة طريق بالي.

وستواصل الجماعة الكاريبية وشركاؤها في تحالف الدول الجزرية الصغيرة، ومع البلدان الأعضاء التي هي من بين الأكثر عرضة للاحترار العالمي، الدفاع عن الاستقرار الطويل الأجل لتركيزات غازات الدفيئة مع تحديد سقف لا يتعدى ارتفاع درجات الحرارة العالمية ١,٥ درجة مئوية

فوق مستويات ما قبل المرحلة الصناعية. وستكون عتبة ٢ درجة مئوية التي يدعو لها البعض كارثية بالنسبة للبلدان في منطقتنا والدول الجزرية الصغيرة ذات الأراضي المنخفضة بصورة عامة، ونناشد جميع شركائنا أن يتفقوا على عتبة واحدة لدرجة حرارة من شأنها أن تحافظ على استمرارية أكثر البلدان عرضة – على نحو ما تم التأكيد عليه قبل بضعة أيام في الاستعراض الخمسي الرفيع المستوى لاستراتيجية موريشيوس. والتزام البلدان المتقدمة النمو بتوفير تمويل جديد بقيمة ٣٠ بليون دولار لمساعدة البلدان النامية على تحسين استراتيجيات التخفيف والتكيف على امتداد السنتين القادمتين يتيح فرصة لإثبات خطأ المتشائمين، ولإثبات أننا عندما نتكلم نقول ما نعني ونعني ما نقول.

وما الزلزال المأساوي الذي ضرب هايتي في كانون الثاني/يناير هذا العام والفيضانات الكارثية الأخيرة التي اجتاحت باكستان إلاّ تذكير قوي بزيادة هشاشة العديد من البلدان والمناطق أمام الكوارث الطبيعية. لقد شعرنا بالصدمة من هول تأثير هاتين الكارثتين واعترانا الحزن لفقدان الأرواح، والمعاناة والدمار الذي لحق بالممتلكات والبنى التحتية. ونعرب عن تضامننا مع حكومة وشعب كل من هايتي وباكستان.

إن تعمير هايتي أولوية قصوى بالنسبة للجماعة الكاريبية. ونشيد بالمجتمع الدولي لتعهده بتقديم حوالي ١٠ بلايين دولار من ٥٧ بلدا من البلدان والمنظمات المانحة. ومع ذلك، نحثهم على ضرورة أن تتبع الأفعال هذه الالتزامات، لا سيما في مجال تعزيز القدرة المؤسسية لهايتي كي تشرع في المهمة الكبيرة التي هي بصددها. إن شعب هايتي يعاني الكثير منذ زمن طويل. ومن واجبنا أن نساعده ليبدأ من جديد ويشرع في مسيرة التقدم والتنمية الدائمين. ونؤكد على أهمية الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في تقديم المساعدة لتعزيز البيئة المؤاتية لضمان مستقبل مستدام لشعب هايتي.

يجب أن يبقى الخطر الذي يشكله الانتشار النووي والإرهاب النووي على السلم والأمن الدوليين في صدارة جدول أعمال الأمن الدولي. وقد أثلج صدورنا مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠ المعقود في حزيران/يونيه، الذي وضع تدابير لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي. ولا يساورنا أدنى شك في أن المعاهدة الجديدة لزيادة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها الموقّعة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في نيسان/أبريل هذا العام، كانت عاملا مساهما. ونتطلع إلى أن تقوم هاتان الدولتان الحائزتان لأكثر من ٩٠ في المائة من الترسانة النووية في العالم بالتصديق على هذه المعاهدة المبرمة بينهما ودخولها حيز النفاذ. وامتثالهما الصادق بالمعاهدة والتزامهما بقدر أكبر من الشفافية في تحقيق المزيد من التخفيضات سيضمن تحقيق أملنا في نزع السلاح النووي في نهاية المطاف.

وقد أثلج صدورنا أيضا استئناف المحادثات بين إسرائيل وفلسطين. فهي تبعث أملا جديدا في تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط، الذي يضمن أمن إسرائيل والاعتراف بدولة فلسطينية ليست محل خلاف. ونحث الطرفين على أن يضمنا ألاّ يتحول هذا الأمل الجديد إلى حالة من اليأس.

وتواجه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الخطر المزدوج المتمثل في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة الصغيرة. وجعلتنا سياسة الحدود المفتوحة في منطقة البحر الكاريبي ممرا سهلا للشحن بين مصادر المخدرات غير المشروعة ووجهاته الرئيسية. وتشكل الجرائم

وأعمال العنف المصاحبة تهديدا رئيسيا للتنمية الوطنية لأنهما يحدثان حالة من عدم الاستقرار، مما يضطرنا إلى تحويل الموارد الشحيحة للتصدي لهذه الآفة.

وتتبع جامايكا نهجا متعدد الجوانب للتصدي للجريمة وأعمال العنف، ليس بالاعتماد على إنفاذ القانون فحسب، بل أيضا بالاعتماد على التدخلات الاجتماعية ومبادرات التحول الاجتماعي لإيجاد الفرص الجديدة وبعث الأمل، لا سيما في صفوف الشباب، الذين هم عرضة للتجنيد الإلزامي أو القسري في الأنشطة الإجرامية.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نقوم بذلك وحدنا. فطابع الجريمة المنظمة العابر للحدود الوطنية يتطلب التعاون العابر للحدود على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية إذا أردنا أن نكافح الاتجار غير المشروع ونتصدى بالقوة نفسها لجوانب العرض والنقل والطلب لتجارة المخدرات الدولية. وكان للاجتماع الرفيع المستوى الأخير المعني بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية واجتماع الدول الرابع الذي يُعقد كل سنتين بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أثر كبير في تعزيز ضرورة تنفيذ التدابير للحد من تزايد هذا الخطر. ومن شأن إبرام صك ملزم قانونيا للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة أن يعزز هذه الجهود، ونهيب بالأمم المتحدة أن تعالج هذه المشكلة المثيرة للقلق بالسرعة التي تستحقها.

لا يمكن أن تحافظ المؤسسات الدولية على مشروعيتها إذا لم تتكيف مع الزمن المتغير والتشكيل الجديد للمجتمع الدولي. ولا يمكن استثناء مجلس الأمن من هذه العملية. هناك ضرورة لإدخال إصلاحات أساسية لمعالجة أوجه الاختلال القائم في هيكل النفوذ الحالي في المجلس لكفالة توسيع فئتي العضوية ليعبر على نحو صحيح عن الواقع العالمي المعاصر.

وإذ ندفع قدما بالمناقشات بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، نؤيد ضرورة تحسين عمليات الأمم المتحدة على الصعيد القطري من أجل كفالة أن تتمكن المنظومة من الاستجابة لاحتياجات البلدان المتلقية للمساعدة ومنع فرض الشروط غير الضرورية. وفي هذا السياق، نشيد بإنشاء كيان الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (كيان الأمم المتحدة للمرأة)، ونهنئ رئيسة تشيلي السابقة، السيدة ميشيل بيشلت، على تعيينها رئيسة هذا الكيان. وأنا على قناعة بأنه سيتم تحت قيادتها إحراز تقدم كبير لتحقيق أهداف المساواة الجنسانية وتلبية احتياجات النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

ويجب ألاّ نسمح لأنفسنا بأن نكون أسرى ماضينا، ولكن حتى ونحن نتطلع إلى المستقبل، ينبغي ألا نتجاهل التجارب التي شكلت ظروفنا الحالية. فلقد كانت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي التي وقع ضحيتها ملايين الأفارقة أحد هذه الأحداث. ولذلك دول الجماعة الكاريبية يسعدها أن مبادرتنا لإقامة نصب تذكاري دائم لتكريم ضحايا الرق قد حازت على تأييد مجتمع الأمم المتحدة، تمشيا مع ولاية المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية لعام ٢٠٠١. ونشيد باليونسكو للقرار الذي اتخذته بالشروع في مسابقة دولية لتصميم هذا النصب التذكاري.

وتؤكد جامايكا مجددا ثقتها في الأمم المتحدة بوصفها محفلا لا غنى عنه في مداولاتنا الجماعية التي تهدف معالجة التحديات الرئيسية التي تواجه عالمنا. ويجب أن نعتز بإنجازاتنا، ولكن ينبغي ألاّ يغيب عن بالنا أنه لم يتم إنجاز مهمتنا بعد. ويجب ألاّ نشعر بالتعب، حتى عندما نصاب بالإحباط. ويجب تحويل انعدام صبرنا إلى طاقة متجددة. لقد أُوكلت إلينا المسؤولية عن جعل هذا العالم مكاناً أفضل ليعيش فيه جميع البشر، ويزدهروا ويتمتعوا بالسعادة. هذا هو

ما يتوقعونه منا. وهذا ما يستحقونه، ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لتحقيقه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جامايكا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أوريتي بروس غولدنغ، رئيس وزراء جامايكا، من المنصة.

خطاب السيد داتو سري محمد نجيب بن تون حاجي عبد الرزاق، رئيس وزراء ماليزيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسعدني سعادة كبيرة أن أرحب بدولة داتو سري محمد نجيب بن تون حاجي عبد الرزاق، رئيس وزراء ماليزيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد رزاق (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئ السيد ديس على انتخابه رئيساً للجمعية في دورتها الخامسة والستين. وإنني على ثقة بأن الدورة الخامسة والستين سوف تتمكن، تحت قيادته القديرة والماهرة جداً، من إنجاز أعمالها بنجاح. وأود أن أؤكد له دعم ماليزيا الكامل لرئاسته.

واسمحوا لي أن أؤكد من جديد دعم ماليزيا الثابت والمتواصل للأمم المتحدة ومبادئ تعددية الأطراف، ارتكازاً على القانون الدولي الذي تحتضنه. وأود أيضاً أن أجدد التأكيد على التزام ماليزيا بتأدية دورنا في مسعانا الجماعي. ونحن نفعل ذلك إيماناً قوياً منا بأن جميع الأمم، مهما كانت كبيرة أو صغيرة، غنية أو فقيرة، قوية أو ضعيفة، تتحمل مسؤولية مشتركة عن إيجاد عالم أفضل للمستقبل.

وأعتقد اعتقاداً راسخاً أنه بغية إنشاء عالم أفضل لأجيالنا المقبلة، يتعين أن نراعي الحقائق الموجودة اليوم ونتعلم من دروس الأمس.

ومن بين أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم والتي يتعين التصدي لها جماعياً التحدي المتمثل في كفالة تحقيق السلام العادل والمنصف والدائم – السلام الذي لا يتحقق في زماننا فحسب، وإنما السلام في جميع الأزمنة. ومن المحتم أن نحقق السلام القائم على العهد بين مريديه، وليس السلام المفروض بالهيمنة من خلال الترويع والإكراه. ولا يمكن تحقيق هذا السلام إلاّ إذا كنا راغبين في أن نتعامل تعاملاً بنّاءً بعضنا مع بعض عن طريق الحوار. ومن شأن هذه المناقشات أن تساعد على قيام تفاهم أعمق، فضلاً عن التقدير والاحترام بعضنا لبعض في عزمنا على تهيئة مستقبل أفضل لجميع مواطني العالم.

إن منظمة التجارة العالمية، بوصفها منظمة التجارة، لا تزال ذات صلة بالمناخ الاقتصادي القائم اليوم. وتعتقد ماليزيا أن جولة الدوحة يجب أن تعود إلى هدفها الأصلي المتمثل في كفالة التجارة الحرة والنزيهة والعادلة. فلنعمل على تضافر الجهود، والتركيز على الدفع بالعملية قدماً، والبناء على التقدم المحرز والإنجازات المحققة حتى اليوم. ومن الملحّ أن ننهي هذه المسألة في أسرع وقت ممكن.

ومنذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية قبل عقد من الزمن، وهي التي حثّت العالم على القيام بالعمل الجماعي، كان هناك افتقار إلى بذل الجهود للقيام بمساعٍ مشتركة صوب تحسين أحوال البشرية. والفرصة التي ضاعت في الاجتماع الذي انعقد في كوبنهاغن العام الماضي بشأن تغيّر المناخ هي تنبيه لنا جميعاً. ويتعين أن نسد الفجوات في حل ومعالجة مسألة تغيّر المناخ، التي تؤثر على حياة شعوب العالم ومورد رزقها، وعلى أجيالنا المقبلة.

وفي ٧ حزيران/يونيه، اتخذ البرلمان الماليزي بالإجماع قراراً بإدانة الهجوم الإسرائيلي الوحشي على القافلة الإنسانية في المياه الدولية. وارتكز ذلك القرار على أسباب إنسانية، وطالب بأن يعطَى الفلسطينيون حقوقهم الإنسانية، وهو السبب في أن أعضاء البرلمان، بصرف النظر عن اصطفافاتهم السياسية، وقفوا معاً في دعمه دعماً كاملاً. ونؤكد اليوم من جديد تضامننا وتعاطفنا مع شعب تركيا وأسر الضحايا على خسارتها المأساوية.

وأدركت ماليزيا ضرورة أن يعمل نظام تعددية الأطراف بنجاح. وشعرنا بالسعادة لرؤية إنشاء فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة، والبعثة الدولية لتقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان. ونحن مسرورون للحقائق التي توصلت إليها بعثة تقصي الحقائق، فوجد تقريرها (A/HRC/15/21) أن تصرّف القوة العسكرية الإسرائيلية والأفراد الإسرائيليين الآخرين تجاه الذين كانوا على متن الأسطول لم يكن غير متناسب فحسب، وإنما دل أيضاً على مستويات من العنف الذي لا يلزم والذي لا يصدّق على الإطلاق. وشكّل ذلك الهجوم الوحشي انتهاكاً صارخاً لقانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي. ويشعر البرلمان الماليزي أن تلك الحقائق تجعله على حق.

ونحن الآن في انتظار أن ينهي فريق التحقيق عمله. ونريد أن نرى مرتكبي الهجمات يُقدَمون إلى العدالة، وأن يُعطَى التعويض الكافي لضحايا الهجمات الأبرياء. ونريد من الأمم المتحدة أن تعمل بعدل وحزم، من دون خوف أو محاباة، بطريقة من شأنها أن تكفل التصدي للتعديات على القوانين الدولية الواضحة، وإعمال العدالة، وجعله مرئياً.

وبالنسبة إلى عملية السلام في الشرق الأوسط، تشعر ماليزيا بالتشجيع إزاء التطورات الأخيرة، ولا سيما الدور النشط الذي تؤديه إدارة أوباما والمجموعة الرباعية في السعي إلى إيجاد حل شامل ودائم، وهو حل ليس للمشكلة بين فلسطين وإسرائيل فحسب، وإنما أيضاً في المنطقة على نطاق أوسع. ونرحب بالمبادرة الأخيرة التي أخذت زمامها الولايات المتحدة لاستضافة محادثات السلام المباشرة بين فلسطين وإسرائيل. ونهيب أيضا بجميع الأطراف دعم هذه الجهود، وعدم تحول تركيز الانتباه عنها، أي الجهود الرامية إلى تحقيق التطلع المتمثل في إقامة دولتين ذواتي سيادة تعيشان جنبا إلى جنب في سلام، داخل حدود آمنة ومعترف بها. ولكي يتحقق هذا، لا بد من الوفاء بالشروط المسبقة التالية.

يتعين على إسرائيل أن تذعن إلى التوقعات العالية لدى المجتمع الدولي لإنهاء هذا الصراع الذي طال أمده. ونهيب بالولايات المتحدة وغيرها من أعضاء المجموعة الرباعية أن تقنع إسرائيل بإنهاء تشييد أي مستوطنات جديدة في الضفة الغربية والقدس.

ثانيا، لا بد لجهود المصالحة من أن تجني ثمارا. ومن الحيوي تحقيق الوحدة السياسية فيما بين الفلسطينيين للتحرك قدما بعملية السلام وإعادة بناء قطاع غزة.

ثالثا، يتعين على الطرفين التخلي عن العنف وضمان حماية المدنيين واحترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

بينما نسخر جهودنا لتعزيز السلم والوئام الدوليين، نشعر بالقلق إزاء تزايد الاتجاه في بعض أجزاء من العالم لإدامة أو حتى إذكاء نعرة الخوف من الإسلام. إن المحاولات الرامية إلى تحويل الإسلام إلى شيطان إنما تسيء إلى بليون ونصف البليون مسلم من أتباع هذا الدين، وتوسع من هوة الفُرقة بين العالم الإسلامي والغرب.

إن المسألة الحقيقية ليست بين المسلمين وغير المسلمين، ولكن بين المعتدلين والمتطرفين الذين ينتمون إلى جميع الأديان، سواء أكانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهود.

إننا نسمح في جميع الأديان، عن غير قصد، للأصوات القبيحة المارقة بإخماد العديد من أصوات العقل والحس السليم. لذلك أحض أنفسنا على الشروع في بناء حركة عالمية من المعتدلين تنتمي إلى جميع المِلل، وعلى المعتدلين الالتزام بالعمل معا لمكافحة وتهميش المتطرفين الذين جعلوا العالم رهينة تعصبهم وتحيزهم. ولا بد لنا، وأكرر – لا بد لنا – من أن نستعيد بسرعة مركز الثقل والأرضية الأخلاقية العالية التي اغتصبت منا. ولا بد لنا من اختيار الاعتدال على التطرف. ولا بد لنا من اختيار التفاوض على المواجهة. ولا بد لنا من أن نختار العمل سويا وألا نعمل بعضنا ضد بعض، ولا بد لنا من أن نولي أولوية عليا لهذا الجهد، لأن الوقت ليس في صالحنا.

وفي هذا الصدد، فإن ما يجعلنا نشعر بالتشجيع، أن نلاحظ أن مجموعة من المسيحيين الإنجيليين الأمريكيين تعمل من دون كلل لمنع حرق القرآن الذي هدد به أحدهم، بسوق حجج مقنعة بأن حرق القرآن يتنافى مع مبادئ المسيحية. وهذا مثال واضح على ما يمكن تحقيقيه عندما يقف المعتدلون من كل مِلة في وجه المتطرفين الذين يحاولون خطف القيم الشاملة لأديانا.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

ونشيد بالرئيس أوباما وبرئيس البلدية بلومبيرغ للتصدي لذلك التحدي لتأكيد حق المؤيدين لإقامة ”بيت قرطبة“ بالقرب من موقع مركز التجارة العالمي. هذا المشروع سوف يتضمن مسجدا ومركزا مجتمعيا متعدد المِلل ومفتوحا للجميع. ونؤيد أهداف قرطبة. والمبادرة أخذت زمامها منظمة تركز على إعلاء شأن السلام والتفاهم والاعتدال، بين المسلمين وغير المسلمين داخل المجتمع المسلم.

وينبغي لجميع البلدان أن تشجع وتدعم المبادرات التي تعزز الاحترام المتبادل والتعايش السلمي وترفض المتطرفين الذين يعملون على بث الفرقة بيننا جميعا بإقحام مسائل جرّت علينا في الماضي ويلات من البؤس والكراهية يعجز اللسان عن وصفها.

أود أن أتشاطر تجربة بلدي في إدارة مسألة التنوع. إن ماليزيا مجتمع متعدد الأعراق والديانات، ومتعدد الثقافات وديمقراطي استفاد من التفاعل الإيجابي والتآزر بين مختلف المجتمعات. فالمساجد والمعابد والكنائس وغير ذلك من أماكن العبادة تتعايش في وئام. وعلى الرغم من أن الإسلام هو الدين الرسمي، نعترف بالأديان الأخرى كالبوذية والمسيحية والهندوسية ونجعل احتفالاتها الثقافية والدينية أعيادا وطنية، ونحتفل بها بوصفها مناسبات وطنية. إن هذا التوازن الذي يؤدي إلى الاعتدال أو ما يسمى ”بالوسطية“ في التقليد الإسلامي المتمثلة في العدالة المشتركة.

إن ماليزيا تقف على مفترق طرق جغرافي للحضارات والأديان الرئيسية في العالم. لذلك بوسعنا أن نقوم بدور في تعزيز التفاهم الديني والوئام والتسامح. ولتعزيز عملية الوحدة الوطنية، فقد أدخلت فلسفة تعرف بماليزيا واحدة. فماليزيا واحدة تسعى إلى التجديد والانتعاش لضم جميع مواطنينا في علاقة عادلة يسودها الوئام. ماليزيا واحدة تدعو إلى قبول التنوع بوصفه مصدرا لوحدة كبرى. ونسعى إلى الاحتفال بمجتمعنا المتعدد الأعراق والمتعدد الأديان من أجل القوة الاستراتيجية واتساقها.

لقد حان الوقت للمعتدلين في جميع البلدان ومن جميع الأديان العودة إلى قلب الدائرة، ولإعلان خطة من أجل السلام والواقعية وتهميش المتطرفين. وهذه الحركة العالمية من المعتدلين سوف تنقذنا من السقوط في هاوية اليأس والفساد. إن هذه فرصة تتاح لنا لنوفر للجميع القيادة اللازمة بشدة لبعث الأمل واستعادة الكرامة. فبتعاظم الإرادة والتصميم الجماعي، سوف نبني عالما أكثر سلما وأمنا وأكثر إنصافا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء ماليزيا على خطابه الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب دولة السيد الداتو سري محمد نجيب بن تون حاجي عبد الرزاق، رئيس وزراء ماليزيا من المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية جزر فيجي.

اصطُحب دولة السيد الكومودو جوزايا ف. باينيماراما، رئيس وزراء جمهورية جزر فيجي إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): من دواعي سروري الكبير أن أرحب بدولة الكومودو جوزايا ف. باينيماراما ، رئيس وزراء جمهورية فيجي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد باينيمارا (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): أنقل إليكم، سيدي، ومن خلالكم إلى هذه الجمعية العامة الموقرة تحيات حارة من حكومة وشعب فيجي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئتكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، وأن أحيي سلفكم، معالي السيد التريكي.

وكما أكدت في خطابي في العام الماضي (A/64/PV.10)، فقد انطلقت فيجي وشعبها، عبر الإطار الاستراتيجي للتغيير، على مسار الإصلاح الهيكلي لتحديث وتحرير اقتصادنا بما يتماشى مع البيئة العالمية المعاصرة. وفي إطار جدول أعمالنا هذا، جرت إعادة صياغة سياستنا الخارجية. ويستند الاتجاه الجديد لتلك السياسة إلى القاعدة الفلسفية القائلة بأنه مع أننا نقرر مصائرنا باعتبارنا دولا ذات سيادة، يجب علينا في الوقت ذاته أن نعمل بالتعاون مع جميع الدول الأعضاء في سعينا إلى السلام العالمي المستدام والعدالة الموضوعية والكرامة والاحترام للجميع.

ولكننا لا نستطيع أن نحقق هذه الأهداف، أو أن ننفذ عمليا هذه المبادئ النبيلة إذا ما اعتمدنا ببساطة على أوجه النفوذ السياسي المحددة سلفا أو التحالفات المقررة سلفا. ويجب علينا أن نكون مستعدين لتوسيع نطاق علاقاتنا السياسية، لا أن نشارك في التصويت على أساس الكتل. وعلينا أن نقيّم كل مسألة ونقرر بشأنها وفقا لمعطياتها الموضوعية. ويجب أن نقرر في كل مسألة على أساس المساواة والعدالة الموضوعية والقانون الدولي. ويجب أن نحافظ على ذهنية منفتحة. وسينتج عن ذلك النهج ظهور نظام أكثر إنصافا وعدالة لجميع مواطني فيجي.

إن هذا التحول الهام في اتجاه السياسة الخارجية يمثل فاتحة لعهد عولمة فيجي ونضجها ويظهر نيتها بأن تصبح مواطنة عالمية صالحة ومشاركة. وبناء على ذلك، أقامت فيجي علاقات دبلوماسية رسمية مع بلدان لم تربطنا بها علاقات في الماضي. وعلاوة على ذلك، سعت فيجي إلى أن تصبح عضوا في حركة عدم الانحياز. وقد أعطى توسيع نطاق مشاركتنا مع بقية العالم زخما إضافيا، في أبو ظبي في حزيران/يونيه، حيث عقد مؤتمر قمة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ والبلدان الأعضاء في الجامعة العربية، بدعوة من الجامعة، وقد استضافته الإمارات العربية المتحدة.

إن هذا الالتزام بأن نكون مواطنين عالميين صالحين يتجلى بشكل أوضح في مشاركة فيجي المستمرة مع الأمم المتحدة والوكالات والأمانات المرتبطة بها. ولا يوجد مثال أفضل على تلك المشاركة من إسهامها الطويل الأمد في قضية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام. إن الجنود من أبناء فيجي رجالا ونساء يعملون في وقت متزامن

في بعثات حفظ السلام في العراق وجنوب السودان وليبريا وتيمور – ليشتي. وأعرب عن إشادة بلدي بالخدمة المتفانية التي يقدمها حفظة السلام وبناة السلام من الأمم المتحدة حاليا، والتي قدموها في الماضي، في المناطق المضطربة في عالمنا. إننا نقدم تحية خاصة لأولئك الذين قدموا أسمى التضحيات من أجل قضية حفظ السلام.

وفيما يتعلق بموضوع السلام والأمن، فإن فيجي تعتز بأنها من بين الدول الأعضاء التي صوتت في عام ٢٠٠٦ مؤيدة للتحضيرات لعقد معاهدة قوية وملزمة قانونا لتجارة الأسلحة بحلول عام ٢٠١٢. إننا نظل ملتزمين بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد صادقت فيجي على معاهدة الذخائر العنقودية وتعتبر هذا الصك تطورا محمودا لنصرة مبدأ العمل الإنساني ونزع السلاح الدولي. كما أنها تظل ملتزمة بالجهود الدولية لمكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق بتسوية النزاعات الإقليمية والمتعلقة بالسيادة في العالم، تؤيد فيجي بحزم الجهود الدولية الرامية إلى الحلول السلمية عبر عمليات الحوار الحقيقي. إنها ترحب باستئناف المفاوضات المباشرة مؤخرا بين قادة إسرائيل وفلسطين وتأمل أن تكلل تلك المفاوضات بنتيجة ناجحة.

إن فيجي عضو فعال في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة). وفي أعقاب مشاركتنا في البعثة الوزارية لمجموعة الطليعة الميلانيزية إلى كاليدونيا الجديدة، شاركت فيجي في تقديم القرار بشأن كاليدونيا الجديدة لعام ٢٠١٠. إننا نحث جميع الأطراف المعنية على تعجيل وتيرة التقدم بشأن أحكام اتفاق نوميا.

وعلى مدى العام الماضي، نفذت فيجي عددا من التعديلات القانونية التي لم تؤد إلى تحديث قوانيننا وتحقيق المساواة الجنسانية والاجتماعية فحسب، بل كفلت أيضا الامتثال إلى الاتفاقيات الدولية. وشملت هذه التعديلات مرسوم الجرائم الذي ألغى الأحكام المتخلفة فيما يتعلق بمحاكمات الاغتصاب. وقد طبقنا للمرة الأولى قانونا شاملا ضد العنف الأسري امتثالا للالتزام الدولي بحماية رفاه المرأة والطفل. ولدينا الآن قوانين لرفاه الطفل تلزم بالإبلاغ عن العنف ضد الطفل وعن الشبهات حول الاعتداء على القاصرين. وتساعد هذه القوانين وغيرها على الامتثال لنظام روما الأساسي من خلال الإقرار بالجرائم ضد الإنسانية وإدماجها في القوانين المحلية. كما شاركت فيجي في المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي المعقود في حزيران/يونيه الماضي في أوغندا، وهي بطبيعة الحال تدعم عمل المحكمة الجنائية الدولية. وقد ساعدنا إصلاح قوانيننا وتوقعاتنا على الامتثال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. كما أنه يدعم جهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأود أن أكرر التأكيد على النقاط الأساسية التي طرحت في اجتماع القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية والاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقودين في الأسبوع الماضي. وأود أن أقدم هذه النقاط بوصفنا أحد أعضاء الأمم المتحدة المدرجين في فئة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالرغم من جهودها المحلية الكبيرة بالتعاون مع المجتمع الدولي، فإن الدول الجزرية النامية قد حققت نتائج متفاوتة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وللمضي قدما، يجب علينا وعلى شركائنا الإنمائيين أن ندرس المجالات التي تحققت فيها المكتسبات والمجالات التي أخفقت فيها الجهود وأن نحدد الأولويات القطرية الخاصة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية.

إن خطر تغير المناخ، وبخاصة ارتفاع مستوى البحر، ما زال مسلطا علينا جميعا. ومع أن بعضنا أكثر عرضة من البعض الآخر، علينا أن نعمل بتضافر بوصفنا أسرة دولية مسؤولة لتخفيف الآثار الضارة لهذه الظاهرة العالمية. وفي هذا السياق، أود أن أكرر التأكيد على النداء المشترك للدول الجزرية الصغيرة النامية بأن يتم الوفاء بدون تأخير بوعد تمويل المسار السريع من جانب المجتمع الدولي لتدابير التكيف مع آثار تغير المناخ وتخفيفها.

ومن خلال الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، تتعهد فيجي بالمساعدة على كفالة زيادة تمثيل البلدان الجزرية الصغيرة في منظومة الأمم المتحدة. إننا نهدف من ذلك أيضا إلى زيادة توظيف مواطني جزر المحيط الهادئ في الأمانة العامة للأمم المتحدة والهيئات المتصلة الأخرى.

وفي هذا السياق، أود أن أضيف أن فيجي تؤدي دورا بارزا في الاتحاد الدولي للاتصالات. وأشير إلى أن الأمين العام، السيد بان كي - مون استلم قبل مجرد بضعة أيام، تقريرا عن عملية الرقمنة، بما في ذلك الحصول على استخدام النطاق العريض. وفي هذا المجال، شرعت فيجي أيضا في مبادرتها للحصول على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتحسينها. وتتضمن هذه المبادرة عملية الانتهاء من وضع السياسة الوطنية بشأن النطاق العريض وإدارة الطيف. ولذلك، فإننا نقدر مبادرة الأمين العام في هذا المجال ونحثه على النظر بعناية في التقرير وعلى إعطاء زخم على المستوى العالمي من خلال الأمم المتحدة. وتحسين التكنولوجيا والاتصال الإلكتروني سيحدد ذلك المسار لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية وتحسين حياة شعوبنا كافة.

وبوصفنا من الموقعين المؤسسين لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وضعت فيجي التزاماتها المتعلقة بالمحيطات في صميم سياستها الخارجية. ولذلك، تتبع فيجي النظام القانوني للمنطقة الاقتصادية الخالصة الذي ينطوي على حقوق سيادية، وتتوقع من الدول الأعضاء أن تحذو نفس الحذو.

ولأن هذا العام هو عام التنوع البيولوجي، فإننا ندعو السلطة الدولية لقاع البحار إلى توخي الحذر في تأمين السلامة البيئية لقاع البحار على مستوى العالم. وفي هذا السياق، فإن أحد التحديات الكبيرة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ يتمثل في تحقيق الفعالية في حفظ الأرصدة السمكية في المحيط الهادئ. إن تلك الأرصدة ذات أهمية حيوية لمورد رزقنا واقتصاداتنا. ولا بد من إبلاغ البلدان التي تفرط في استغلال هذه الأرصدة السمكية بأن تلك الممارسة لا يمكن أن تستمر. وعلينا نحن، كملاك ومستثمرين وصيادين، أن نتبع القانون الدولي ونتقيد به، وأن نرسم مساراً يحقق استدامة الأرصدة لما فيه الخير للجميع.

وما أود قوله اليوم إن علينا أن نقر بأن إجراء حوار ذي جدوى أمر أساسي - داخل بلداننا، وداخل مناطقنا، وفي العالم برمته. والسعي للتوصل إلى قرارات وحلول عن طريق الحوار هو السبيل للمضي قدماً. وبروح التعاون الدولي الحقيقي، يتعين علينا في كل وقت، كدول ذات سيادة في مجتمع للأمم، أن نطور ونصون علاقات قائمة على الاحترام والكرامة والمساواة. ولا بد لنا كذلك من البت في المسائل والأمور المعروضة على هذه الجمعية المهيبة على أساس الجدارة والعدالة والقانون الدولي.

أهنئكم مرة أخرى على انتخابكم، سيدي الرئيس، وأعرب عن أطيب تمنياتي بأن تكون هذه الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة مثمرة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية جزر فيجي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جوسايا ف. باينيمارامـا، رئيس وزراء جمهورية جزر فيجي، من المنصة.

خطاب دولة السيد باكاليتا بتويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمات العامة في مملكة ليسوتو

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمات العامة في مملكة ليسوتو.

اصطحب السيد باكاليتا بتويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمات العامة في مملكة ليسوتو، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد باكاليتا بتويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمات العامة في مملكة ليسوتو، وأدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

السيد موسيسيلي (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم عن جدارة لمنصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. إن حياتكم المهنية كقائد ودبلوماسي تتحدث عن نفسها. وأؤكد لكم دعم وفدي خلال فترة ولايتكم. أود أيضاً أن أشيد بسلفكم، السيد علي عبد السلام التريكي، على حسن أدائه لمهمته.

إن اختيار موضوع دورة الجمعية العامة هذه: إعادة التأكيد على الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية، ليس ملائما فحسب، فهو ملهِم لنا أيضاً. فتأسيس الأمم المتحدة كان الدافع إليه العزم على إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب. وكان محركه الرغبة في إعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وسيادة القانون، وأخيراً وليس آخراً، النهوض بالتقدم الاجتماعي ومستويات معيشة أفضل في إطار من الحرية أفسح.

وطوال السنوات الخمس والستين الماضية، تنعقد جمعية الأمم هذه هنا في كل عام سعياً إلى تحقيق المثل السامية للأمم المتحدة. ومع ذلك، فطوال ٦٥ عاماً، ما زال تحقيق هذه المثل بعيد المنال. فالأحادية والحرب ما زالا من الأمور اليومية. وازدراء القانون الدولي والتفاوتات الاقتصادية الهائلة والإجحاف وقمع الحريات الأساسية هي التحديات التي نواجهها اليوم، مثلما كنا قبل ٦٥ عاماً. وفضلاً عن ذلك، لدينا ما نسعى لمكافحته من تغير المناخ والأزمات المالية والاقتصادية والإرهاب والتعصب الديني. وغني عن القول إن التحديات من هذا القبيل زادت من حدة التهديدات للاستقرار العالمي والسلام والأمن الدوليين.

فلتكن أحداث العقد الأول من هذه الألفية درساً لنا جميعاً نتعلمه ونقدره. لقد تعلمنا درساً في عقم الأحادية والتعصب والحرب؛ وأن الأنانية في العلاقات الدولية انتحار. تعلمنا درساً في قيمة صنع القرار جماعيا والتنمية الشاملة للجميع، إذا ما أريد لكوكبنا وسكانه البقاء. وهذه الدروس تقول لنا إنه على البشرية أن تتحول بعيداً عن طريق التدمير الذاتي. والطريق إلى السلام والاستقرار واضح لنا جميعاً، ومع ذلك، مازلنا نضل طريقنا في برية عدم الاستقرار والفقر بعد أن أعمتنا دوافعنا الأنانية.

فإذا كنا نُقدَر دروس العقد الأخير، لا بد أن نقبل بأن الحرب عمل وحشي ومدمر وغير مقبول. لقد كان الآباء المؤسسون للأمم المتحدة على حق عندما أكدوا على مركزية الأمم المتحدة في صنع القرار والحوكمة عالمياً. ويجب أن نعترف بما يرتكب في أيامنا هذه من مظالم كبرى

وما تتعرض له حقوق الإنسان من ازدراء ونحن نشهد ذلك في صمت.

وفي هذا الصدد، ولعقود طالت، فإن شعوب الصحراء الغربية وكوبا وفلسطين تنادي على هذه الهيئة المهيبة لمساعدتها على عكس مسار المظالم والإذلال والفظائع التي يرتكبها الاستعمار والحصار الاقتصادي الأحادي والاحتلال الوحشي ضدها. وحتى اليوم، فإن شعوب هذه الأراضي ما زالت تنادي. إنها تناديكم. فهل ستسمعون وتستجيبون، أم إنكم ستنظرون أو تبتعدون؟ إننا بالتأكيد لا يمكن أن نتغاضى عن الظلم ثم نأمل في السلام. والسلام المستدام لا يقوم إلا على العدل وحماية الحريات الأساسية للجميع.

ومن نفس المنطلق، لا بد من تخليص زمبابوي من الجزاءات الانفرادية، فشعبها يعمل معاً في ظل حكومة الوحدة لتقرير مستقبله تحت قيادة من اختياره. وبالإضافة إلى ذلك، يجب ألا يسمح بأن تكون للمصالح الخارجية الأسبقية على رغبة شعب مدغشقر في الديمقراطية والاستقرار في بلده.

والصومال جرح متقرح على القارة الأفريقية. فللنب المناشدة التي وجهها رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال إلى الجمعية العامة قبل بضعة أيام. لقد حثنا على مساعدة شعب الصومال على الانضمام إلى الحركة الدولية من أجل إحلال السلام وتحقيق سيادة القانون والأهداف الإنمائية للألفية (انظر A/65/PV.16).

إن كوكب الأرض هو العالم الوحيد الذي يمكننا فيه أن نعيش في ظل تقاسُم الازدهار والسلام. وعقب الآثار المدمرة لتغير المناخ، اجتمعنا جميعا في كوبنهاغن بروح التفاؤل، ولكن غادرناها بمشاعر متضاربة في عدم التوصل إلى توافق للآراء على الصعيد الدولي وعدم إبداء الإرادة السياسية الضرورية. وفي غضون ذلك، يستمر تغير المناخ في إلحاق الدمار، على وجه الخصوص في البلدان النامية الضعيفة التي لا تمتلك الوسائل للتكيف مع آثار الاحترار العالمي أو تخفيفها. ووقّعت ليسوتو على اتفاق كوبنهاغن لأننا كنا نعتقد بأنه يمثل خطوة إلى الأمام، على الرغم من أنه لم يلب تطلعاتنا بصورة كاملة. ونأمل أن يحقق المؤتمر القادم في كانكون بالمكسيك توافق الآراء الدولي، مما سيفضي إلى اعتماد نظام ملزم قانونا بشأن إدارة تغير المناخ.

إن الاجتماع الرفيع المستوى الذي أختتم للتو بشأن الأهداف الإنمائية للألفية أكد لنا أن التراجع الاقتصادي والمالي الذي حدث مؤخرا قد عطّل استراتيجياتنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥. وعلى الرغم من هذه الحقيقة نناشد شركاءنا الإنمائيين الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية التي قطعوها على أنفسهم بغية المساعدة في التعجيل بتقدمنا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وما انفك العالم يتصدى للإرهاب، فما دام هذا الخطر قائما لن يكون هناك سلام على الأرض. فالإرهاب لا يعترف بالحدود ولا يحترم الحياة البشرية. ولا يوجد بلد ولا فرد يستطيعان أن يدعيا أنهما بمأمن من الإرهاب. وتستفيد الجماعات الإرهابية من العولمة عن طريق جعل عملياتها لامركزية، وبناء الشراكات الجديدة مع الجماعات المسلحة، واستعمال التكنولوجيا المتقدمة لتعزيز قضيتها. ولن يُستأصل هذا الخطر حتى نتناول الأسباب الجذرية للإرهاب وليس أعراضه.

وللتعصب الديني علاقة قوية بالإرهاب. ويجب علينا أن نعترف بأن التسامح الديني شرط مسبق لتحقيق السلام والاستقرار الدوليين، وبأنه يجب احترام تنوع الثقافات والأديان في العالم والتسامح معه، نظرا إلى أنه يمثل قوة

التراث الجماعي للبشرية. إن إذكاء ثقافة التسامح الديني يجب أن يتصدر جدول أعمال المجتمع الدولي.

وأحد الشروط الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين هو التزامنا بجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار. فبعد انقضاء أكثر من ستة عقود على إنشاء الأمم المتحدة، من المحزن أن يبقى نزع السلاح تحديا رئيسيا أمام المجتمع الدولي. واليوم نشهد قائمة متنامية على نحو ثابت بالدول الحائزة للأسلحة النووية بحكم الأمر الواقع. ويجب إيقاف انتشار أسلحة الدمار الشامل. وكذلك يجب إيقاف استحداث دول حائزة للأسلحة النووية لأجيال جديدة من الأسلحة النووية. ويجب أن نسعى إلى بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ومن مسؤولية تلك الدول الكفّ عن التهديد باستعمال الأسلحة النووية بوصفه خيارا في سعيها إلى تحقيق مصالح سياستها الخارجية. وستواصل ليسوتو التكاتف مع جميع الدول المحبة للسلام في دعم النظامين الدوليين لنزع السلاح وعدم الانتشار.

وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي سجل بعض النجاحات في توطيد دعائم السلام في بعض أجزاء العالم، فما فتئ عدد كبير من الصراعات بدون حل. وبعض هذه الصراعات تدور في أفريقيا. ونحن، بوصفنا قادة أفارقة، أعلنّا عن قصد ٢٠١٠ سنة السلام والأمن في أفريقيا. ونحن عاقدون العزمَ على التوصل إلى حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. بيد أننا اعترفنا بنواقصنا من ناحية القدرة على حفظ السلام وبناء السلام. وبالتالي، نتطلع إلى المجتمع الدولي لاستكمال جهودنا ومواردنا في هذا الصدد. ويجب أيضا على البلدان المتأثرة بالصراعات أن تتوفر لديها الإرادة السياسية الضرورية لمراعاة وتيسير التدخل الأجنبي المشروع الذي يروم حل الصراع. وفي نفس الوقت، يجب عليها أيضا ألا تتخلى عن مسؤوليتها الرئيسية، بوصفها حكومات عن حماية جميع مواطنيها.

وختاما، فإن رأيي الحصيف هو أن هذه التحديات يمكن تذليلها إذا قبلنا أن الأمم المتحدة مكان يجب أن تجري فيه مناصرة حياة أفضل وأكثر أمنا للبشرية. ولكن ينبغي إصلاح بناها للاضطلاع على نحو كفء بهذه الولاية النبيلة. وينبغي للدبلوماسية المتعددة الأطراف أن تحل محل المسار الأحادي التقليدي في حل المنازعات. ويجب ألا تؤخذ الأمم المتحدة رهينة لرغبات أي بلد أو مجموعة من الدول. وينبغي أن تجسد إجراءاتها أوسع نطاق ممكن لتوافق آراء الدول الأعضاء.

فلنواصل إعادة التأكيد على الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية. ولنتذكر أن القوة لا يمكن أبدا أن تكون محقة ولا يمكنها أبدا أن تهزم الإصرار الجماعي. ولن نكون قادرين على تعزيز التقدم وتحسين معايير الحياة في ظل حرية أرحب إلا حينئذ.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمة العامة في مملكة ليسوتو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد باكاليثا بيتويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمة العامة في مملكة ليسوتو، من المنصة.

خطاب يلقيه السيد توبليبا سايليلي ماليليغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير المالية في دولة ساموا المستقلة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير المالية في دولة ساموا المستقلة.

اصطحب السيد تويلايبا سايليلي ماليليغوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير المالية في دولة ساموا المستقلة، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يسعدني أن أرحب بدولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير المالية في دولة ساموا المستقلة، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ماليليغوي (ساموا) (تكلم بالإنكليزية): لا يزال عالمنا يشهد تغييرات عميقة. وقد أفضت الإنجازات التكنولوجية إلى التعجيل بالعولمة، وتنطوي على مختلف التحديات والبرامج الجديدة. ويتطلب حجم الأخطار التي تواجهنا اليوم حلولا شاملة مع اتباع نهج متعدد الأطراف. فليس هناك بلد، مهما كان قويا، يستطيع التصدي لهذه التحديات بمفرده. ويتعين على دول العالم أن تعمل معا للمضي قدما بنهج منسق. إنها مسؤولية مشتركة، ولا يمكن حل المشاكل بنجاح إلاّ من خلال التعاون الفعال.

ويلزم لمواجهة هذه التحديات إنشاء مؤسسة فعالة ترتقي إلى مستوى المهمة وتستجيب لمتطلبات زماننا. وقبل خمسة وستين عاما، أنشأ العالم الأمم المتحدة بوصفها السلطة الشرعية المسؤولة عن سلامنا وأمننا المشتركين. وشكل التعاون الدولي والتضامن أساسا صلبا لوجودها. وحتى هذا اليوم، توفر الأمم المتحدة الإطار السليم الوحيد والسلطة الشرعية للعمل على الصعيد العالمي لمعالجة المسائل التي تتجاوز الحدود الوطنية.

والأمم المتحدة يتعين عليها بوصفها مؤسسة عالمية أن تولي اهتماما لقدرتها على تقديم نفسها كمكان آمن – ليس لأصحاب المصلحة التقليديين فيها فحسب – أي الدول الأعضاء – بل أيضا للمنظمات الدولية والمجتمع المدني. فالشراكات مع هذه القطاعات من المجتمع تعتبر آلية هامة تستطيع من خلالها الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة لتنمية فرادى البلدان، وتسمح لمنظمتنا بتحقيق الأهداف الرئيسية لمهمتها، إلى حد كبير.

ولا تخلو منظمتنا من أوجه القصور، ولهذا السبب يجب علينا أن نعيد تعريف دورها وتكييفه باستمرار ليستجيب لاحتياجات العالم الذي وجدت لخدمته. ولذلك، فإنه فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، لم تتوان ساموا على مرّ السنين عن تقديم دعمها المبدئي لتوسيع المجلس في كل من فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. لقد أفضى التحرر الاقتصادي والسياسي إلى تغيير الواقع والمشهد الجغرافي السياسي المعاصر، ولذلك فإن توسيع مجلس الأمن بفئتيه مسألة أساسية لتعددية الأطراف الحقيقية ولنزاهة المجلس ومصداقيته.

والمسألة التي لها القدر نفسه من الأهمية هي عملية الإصلاح الجارية لإبراز أهمية الجمعية العامة بوصفها الهيئة التداولية والتمثيلية في عملية صنع القرار على الصعيد العالمي، وتستمع إلى رأي جميع الدول الأعضاء وتمثلها، بغض النظر عن ثروة البلد أو قوته. وكان ذلك هو الأساس الذي بموجبه أصبحت ساموا عضوا في هذه الهيئة العالمية على امتداد ٣٠ عاما.

إن التهديد الذي يشكله تغير المناخ تهديد خطير، وله آثار وخيمة على السلم والأمن في العالم. فهو يهدد بمضاعفة العوامل المحركة للصراع بطريقة يمكن أن تؤدي إلى دحر التنمية في العديد من البلدان. وأسباب تغير المناخ والمسؤولون عنها، والأخطار المتعددة الجوانب التي تشكلها والحلول للتخفيف من وطأتها والتكيف مع آثارها السلبية موثقة تماما ويقرها العلم على النحو الواجب وتجارب الحياة الفعلية.

وتجري حاليا مفاوضات بشأن إبرام صك جديد لتغير المناخ. ويتناقض التقدم البطيء المحرز مع خطورة المشكلة وإلحاحيتها. ومن المحزن، أن المصالح الوطنية المكتسبة تحظى بالأسبقية على الاهتمام بإيجاد حل عالمي ومنصف. وتطرح المواقف المتصلبة للحصول على تنازلات قسرية

ولإحباط إحراز تقدم. وبالنسبة للقلة المتميزة، فإن موقعها الجغرافي المحظوظ ووفرة مواردها قد أقنعاها أن تشعر بأن تغير المناخ ليس أولوية ملحة وأنها تستطيع الانتظار ريثما يتم التفاوض على اتفاق ملزم قانونيا بشأن تغير المناخ مهما طال التفاوض.

ليس هذا الترف متوفرا للدول الجزرية، التي من المفارقة أنها تقع في الخطوط الأمامية للآثار المدمرة لتغير المناخ، لكنها الأقل مسؤولية عن أسبابها، وغالبا ما تكون الأقل قدرة على التصدي لها والتكيف معها. وفي الواقع، إن تغير المناخ، بالنسبة لبعض الدول الجزرية، يهدد وجودها وبقاءها بالذات بوصفها دولا ذات سيادة.

وبما أن التحديات كبيرة، فلا شكّ أن تغير المناخ يشكل أولوية مباشرة وملحة بالنسبة للعالم. ومن الخطأ الفادح أن يفكر بلد خلاف ذلك. وبالمثل، فإنه من غير المفيد أن ننظر إلى تغير المناخ على أنه مسألة بيئية. إن تغير المناخ مسألة شاملة ويعرض التنمية الاقتصادية والاجتماعية للخطر، مع ما لذلك من آثار خطيرة على سلم مجتمعاتنا وأمنها، سواء كان الأثر على الصعيد الوطني أو عابرا للحدود.

إن أية معاهدة جديدة لتغير المناخ، مهما كانت طموحة وشاملة وملزمة، لن تكون فعالة بدون العضوية الكاملة ومشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما تلك الدول الملزمة بالمشاركة. ولا ينبغي إلقاء اللوم على عدم اتخاذ أي إجراء على غياب الحلول لعكس مسار آثار تغير المناخ بل على عدم رغبة بعض البلدان في أن تكون جزءا من الحل العالمي الموحد.

لقد أصبح التمويل المشهور الذي أعلن عنه على وجه السرعة في كوبنهاغن لتلبية احتياجات تكيف أكثر البلدان عرضة سرا مكتوما. فهناك ندرة في المعلومات عن حجم التعهدات التي تم الوفاء بها ولمن صرفت. وعندما تتوفر المعلومات، فهي معلومات غامضة ويبدو أنه يعوزها التنسيق. وكانت الموارد التي أعلن عنها على وجه السرعة التزامات على أعلى المستويات السياسية، واعترافا في كوبنهاغن بالحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير مؤقتة لمساعدة أكثر البلدان عرضة على تجنب المزيد من الآثار الضارة لتغير المناخ، إلى أن يتم إبرام اتفاق عن طريق التفاوض.

وعدم التيقن فيما يتعلق بالشكل والمحتوى القانونيين وموعد إنجاز المعاهدة الجديدة تجعل توفير الموارد، التي أعلن عنها على وجه السرعة دون تأخير ومع مبادئ توجيهية واضحة ومبسطة لضمان أن يحصل المتلقون المستهدفون على المساعدة فعلا، واجبا أخلاقيا.

ومن الآن حتى انعقاد المؤتمر في كانكون، يتعين على الدول الأطراف أن تتجاوز الخطابة وتتعهد بالتوصل إلى اتفاق، كحد أدنى، بشأن اللبنات الأساس لخطة عمل بالي، حيث وصلت المفاوضات مستوى من النضوج والوفاق بشأن الحلول الوسط المتفق عليها. لا نستطيع الاستمرار في تأجيل اتخاذ القرارات الصعبة. يلزمنا أن نستعيد مصداقية العملية. فكل يوم من التردد يزيد بشكل مفرط الأخطار التي تتعرض لها البلدان الضعيفة والتي تشهد المزيد من آثار تغير المناخ بصورة أكثر تواترا وحدة.

إننا لا نملك أن نغادر كانكون بخفيّ حنين. لا بد من تحقيق نتائج ملموسة، ليس لإشاعة الثقة لدى شعبنا بأن هناك استجابات موضوعية للحماية من تغير المناخ فحسب، بل في الوقت نفسه لتعزيز إيماننا بأن أممنا المتحدة تستطيع التوصل إلى اتفاق ملزم قانونيا.

إن أمننا العالمي في خطر. فالإرهاب يتجاوز الحدود الدولية في هجومه على القيم العالمية. والإرهاب، على غرار الأخطار الدولية الأخرى، مجال يثير القلق المتبادل الذي

يستدعي التصدي الجماعي له. والأعمال الإرهابية المرتكبة تحت أي ذريعة كانت هي موضع شجب، وينبغي إدانتها بقوة. أمّا الذين يشعرون بالتمجيد الذاتي جرّاء الجرائم الفظيعة التي يرتكبونها، فينبغي ألاّ يتوقعوا التعاطف معهم، أو توفير الملاذ الآمن لهم للاختباء فيه.

وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وخطر استحواذها من جانب الإرهابيين والمجرمين وغيرهم، ينبغي أن يظلا أولوية عليا للأمم المتحدة. والإرهاب النووي هو أحد أشد الأخطار تحدياً للسلم والأمن الدوليين. والعالم الخالي من الأسلحة النووية هو مكان أكثر سلامة وأكثر أماناً وازدهاراً للعيش فيه.

لقد سمعنا من على هذا المنبر عن الجهود المتجددة للدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية للشروع مرة أخرى في خفض ترساناتها النووية. ذلك أمر مشجع، لكننا نعتقد أن الضمانة الوحيدة المطلقة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هي عن طريق القضاء عليها بالكامل. وفي ذلك الصدد، نشعر بالارتياح حيال إعلان حكومة الولايات المتحدة في وقت سابق من هذا العام أنها ماضية في اتجاه التصديق على معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في المحيط الهادئ.

إن عمل الأمم المتحدة لحفظ السلام يساهم إلى حد كبير في استقرار البلدان والمناطق الموجودة فيها. فهو يمثّل إحدى الولايات المتنامية للمنظمة وأكثرها ظهوراً، ويحظى بالدعم الكامل من حكومتي. فأفراد الشرطة من الإناث والذكور من ساموا يخدمون جنباً إلى جنب مع أفراد الشرطة من البلدان المساهمة الأخرى في بعثات حفظ السلام في تيمور – ليشتي، والسودان ودارفور. وفي منطقتنا من المحيط الهادئ، نواصل احترام التزامنا ببعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان، تحت رعاية منتدى جزر المحيط الهادئ، من خلال وحدات الشرطة التابعة لنا.

وترحب ساموا بالمبادرة الأخيرة، برعاية الولايات المتحدة، القاضية بإجراء مفاوضات مباشرة بين زعماء إسرائيل وفلسطين، لتعزيز الحل القائم على دولتين، بحيث تعيش دولتا إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمان. ولا نزال نأمل في أنه بفضل الدعم والتفهم الحقيقيين من الزعماء الآخرين في المنطقة، لن تفوت هذه الفرصة مرة أخرى.

إن يوم الأربعاء هذا يصادف الذكرى السنوية الأولى لأمواج التسونامي التي عاثت في بلدي دماراً، فأسفرت عن خسارة فادحة في الأرواح، والإصابة بجراح، وتدمير الممتلكات. فالحياة لن تكون أبداً ذاتها بالنسبة إلى الناجين وأولئك الذين فقدوا أحباءهم. ومع ذلك، استُعيد الشعور بالحياة الطبيعية، وأُعيد إرساء الاستقرار.

وبدعم سخي من شركائنا في التنمية، تمضي مرحلة إعادة الإعمار قدماً، وأُعيد نقل الأسر والقرى المتضررة إلى أماكن مرتفعة في الداخل، بعيداً عن الساحل. ولقد شارفت البنية التحتية والمرافق الضرورية للمستوطنات الجديدة على الاكتمال. ولم يكن التقدم المحرز ممكناً من دون معروف وتفهم شركاء ساموا في التنمية والمجتمع الدولي.

ومما يتصف بأهمية كبرى لساموا في جهودها لإعادة تنشيط الاقتصاد عقب الضرر المزدوج الناجم عن أمواج التسونامي والأزمة المالية، هو القرار القريب العهد الذي أصدرته الجمعية (القرار ٦٤/٢٩٥) الذي منح ساموا ثلاث سنوات إضافية، حتى عام ٢٠١٤، لوضع استراتيجية انتقالية بغية كفالة استدامة أدائها الاقتصادي بعد خروجها من حالة أقل البلدان نمواً في ذلك العام. وتجربة ساموا بعد أمواج التسونامي واتخاذ قرار أقل البلدان نمواً بالإجماع هما دلالتان

هامتان على العلاقات الوثيقة والودودة التي يتمتع بها بلدي مع أعضاء الأمم المتحدة.

وعلى الصعيد الثنائي والشخصي، نوهت حكومتي فعلاً بالدعم الحسن التوقيت والهائل من جميع الذين ساهموا خلال حالة الطوارئ وفي مرحلتي التعافي وإعادة البناء في أعقاب أمواج التسونامي. وتم توجيه الشكر أيضاً إلى أعضاء الأمم المتحدة عندما اتُخذ قرارنا المتعلق بأقل البلدان نمواً. ومع ذلك، وبالنيابة عن ساموا شعباً وحكومة، أود هنا في الجمعية العامة أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا الصادق لجميع شركائنا في التنمية، بما فيهم أستراليا، ونيوزيلندا، واليابان، وجمهورية الصين الشعبية، والإتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وجيراننا في المحيط الهادئ، والأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة والمتخصصة، والعديد من الآخرين الذين تكثر تسميتهم، على كرمهم ومعروفهم لساموا. فنحن ممتنون جداً لهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء، وزير الخارجية ووزير المالية في دولة ساموا المستقلة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد تويلايا سيليلي ماليليغاوي، رئيس الوزراء، وزير الخارجية ووزير المالية في دولة ساموا المستقلة، من المنبر.

خطاب السيدة أنتونيلا مولاروني، رئيسة وزراء جمهورية سان مارينو

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة وزراء جمهورية سان مارينو.

اصطُحبت السيدة أنتونيلا مولاروني، رئيسة وزراء جمهورية سان مارينو، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسعدني سعادة كبيرة أن أرحب بدولة السيدة أنتونيلا مولاروني، رئيسة وزراء جمهورية سان مارينو، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيدة مولاروني (سان مارينو) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. ونحن على ثقة بأن خبرتكم الكبيرة في ميدان السياسة الخارجية والاقتصاد ستكون حاسمة في نجاح جميع قطاعات أنشطة الأمم المتحدة. وأود كذلك أن أشكر الرئيس السابق، معالي عبد السلام التريكي، على العمل الممتاز الذي قام به خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية.

وأود أن أتوجه بالشكر الخاص إلى الأمين العام معالي السيد بان كي – مون، على حيويته وعزمه المميز في قيادة هذه المنظمة. وتقدّر سان مارينو على نحو خاص الاهتمام الذي أبداه بجميع البلدان الأعضاء، من دون تمييز، وبصرف النظر عن حجمها. وتقدّر حكومتي تقديراً خاصاً التزام الأمين العام بميدان الإصلاحات، وتواجده الدائم في جميع الحالات السياسية الدولية ذات الصلة، وفي حالات الطوارئ. فتواجده في هايتي وباكستان في الأيام التي أعقبت الأحداث الرهيبة التي شهدناها جميعاً لا يدل فحسب على تصميمه على تأكيد حضور الأمم المتحدة خلال الأزمات، وإنما أيضاً على حساسيته الشخصية والخاصة تجاه المآسي التي تضر بالشعوب ضرراً عميقاً.

وفي الوقت الذي يتصف بالتحديات العالمية الكبرى التي يواجهها المجتمع الدولي، تصبح عملية إصلاح الأمم المتحدة عملية أساسية لاستقرار العالم في المستقبل، ويجب أن تظل هدفاً لجميع جهودنا. وعلينا واجب أن نضمن الفعالية الكاملة لأنشطة المنظمة، بغرض الحفاظ على قيمتها الأساسية وتعزيزها، كمرجع للمجتمع الدولي ولأي

إنسان. ولا يسعنا أن نرى دور الأمم المتحدة يتوانى من خلال عدم القدرة على التوصل إلى اتفاق بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها لتحسين عملها.

ويسعدني مرة أخرى هذا العام أن أؤكد من جديد على دعم سان مارينو لعملية تنشيط الجمعية العامة. وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر الأرجنتين وسلوفينيا، الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة، على تقرير الفريق الذي أصدره مؤخراً وحظي بالموافقة (A/64/903)، وهو نتيجة الجهود الكبيرة التي بُذلت والجلسات العديدة غير الرسمية التي عُقدت مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن هذا الإصلاح مهم للغاية بالنسبة لبلدي لأن الجمعية العامة هي أكبر هيئة ديمقراطية في الأمم المتحدة، وبهذه الصفة فإنها أنجع منتدى، وفي بعض الأحيان المنتدى الوحيد الذي يمكن فيه لدولة صغيرة أن تعرب عن آرائها، لذلك تأمل سان مارينو من خلال هذا الإصلاح أن تعمل الجمعية على نحو أكفأ وأن تحسِّن علاقاتها مع هيئات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى لتحاشي الازدواجية في الأنشطة ولكي تنفذ قراراتها بفعالية.

إن جمهورية سان مارينو تتابع باهتمام عملية إصلاح مجلس الأمن منذ عام ١٩٩٤، وهي ممتنة لرئاسة سفير أفغانستان للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح المجلس على العمل الهام الذي اضطلع به هذا العام وعلى ما تحلى به من حصافة وحياد لدى ترؤسه المفاوضات بهدف التوصل إلى أوسع اتفاق ممكن. وتعتقد سان مارينو أنه ينبغي للإصلاح أن يسفر عن مجلس أمن أكثر ديمقراطية ومسؤولية وشفافية وكفاءة. وينبغي للإصلاح أيضا أن يقيم علاقة أكثر توازنا بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وأن يحقق مزيدا من التعاون الفعال مع الأمانة العامة. تلك الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا من خلال مواصلة الحوار فيما بين الدول وزيادة المرونة في مواقف الدول.

أود أن أهنئكم يا سيادة الرئيس، على اختيار موضوع دورة هذا العام، ألا وهو دور الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية. وهذا موضوع معقد بشكل خاص، لأنه يتعلق بالتهديدات العالمية التي تؤثر بصورة متزايدة ومباشرة في مصائر شعوبنا، من قبيل تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والأزمة الاقتصادية والمالية، وأزمة البطالة، والأمن الغذائي، والصحة العامة، ونزع السلاح، وانتشار الأسلحة، ومكافحة الإرهاب.

واليوم، فلا محالة أن موضوع الحوكمة العالمية مرتبط بطريقة جديدة لتصور التعددية وبشكل جديد من أشكال التعاون الدولي، كترابط المشاكل التي نواجهها على الصُعد الدولية والوطنية والإقليمية، لقد علمتنا الأزمات في السنوات القليلة الماضية ضرورة اعتماد نهج متكامل وشامل، وآليات أكفأ لتنسيق سياساتنا، وإتباع منهاج عمل عالمي ومنسق.

تعتقد سان مارينو، أن من مسؤولية الأمم المتحدة أن تكون في قلب تلك العملية، وأن تقوم بدور طليعي في إدارة الحوكمة العالمية، ليس فقط بسبب طابعها الديمقراطي الشديد، والمشاركة العالمية في عضويتها، وبشرعيتها التي لا جدال فيها، بل أيضا، بفضل ثرائها وتنوعها الثقافي، والتقاليد التي تمثلها هنا، يمكنها أن تعتمد نهجا يوائم بين مصالح المجتمع الدولي بأسره ويهدف إلى التنمية المستدامة لجميع الشعوب.

في العام الماضي، عانى الاقتصاد العالمي من أزمة مالية كاسحة، ولا تزال نتائجها تتبدى للجميع. فقد وصلت البطالة اليوم مستويات عالية جدا في العديد من البلدان. أما الارتفاع في أسعار المواد الغذائية واستمرار عدم المساواة فتسهمان في زيادة معدلات الفقر وينجم عنهما توتر

اجتماعي شديد وعنف. إن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية قد سددت ضربة موجعة لكل بلد في العالم ومن دون تمييز. وهكذا أصبحت تشكل أكبر التحديات في عصرنا ولمنظمتنا أيضا. وتمكن البعض من الصمود أمام الأزمة، بينما، لسوء الطالع، لا تزال بلدان عديدة أخرى تعاني من مشكلة مباشرة جدا تؤثر بجميع القرارات.

وعلى الرغم من الانتعاش التدريجي في الاقتصاد العالمي هذا العام، من الأساسي أن ننسق دوما السياسات وأن ننسقها بفعالية لضمان نمو متوازن وشامل وموضوعي. وفي ذلك الصدد، تقر سان مارينو، بالدور الجوهري الذي تقوم به مجموعة العشرين التي تمكنت في عام ٢٠٠٩، من الحيلولة دون وقوع كساد اقتصادي عالمي بقيامها بعمل منسق وفي أوانه. ومهما يكن من أمر، ينبغي أن تكون عملية اتخاذ القرار لدى مجموعة العشرين أكثر شمولية وشفافية ليتسنى ترجمة قراراتها إلى أعمال فعالة على الصعيد العالمي. وهذا يتطلب تطوير آليات محددة يمكن من خلالها أن تؤخذ في الحسبان مصالح وشواغل وتطلعات البلدان الواقعة خارج مجموعة العشرين، مع إشارة خاصة إلى البلدان النامية، لتكون أعمال مجموعة العشرين مكملة لأعمال الأمم المتحدة.

إن جمهورية سان مارينو، إذ أدركت جيدا، على مر السنتين الماضيتين، ترابط السياسات الاقتصادية والمالية العالمية، كثفت من جهودها لجعل صكوكها التشريعية وممارساتها المتعلقة بالشفافية والتعاون الدولي، ممتثلة للمعايير الدولية التي أنشأتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتدابير مكافحة غسل الأموال التابعة لمجلس أوروبا. وفي فترة قصيرة، سُنت قوانين مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، ونُظِّمت الخدمات البنكية والرقابة المالية وأُدخِلت تعديلات على قوانين الشركات وأُلغِيَت الشركات المجهولة. إن حكومة سان مارينو، تعرب عن ارتياحها للقرار ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة والذي اعتمدته الجمعية العامة بالإجماع في ٢ تموز/يوليه. إن ذلك القرار الذي خرج إلى النور نتيجة لسنوات طويلة من المفاوضات يمثل إنجازا تاريخيا في عملية إصلاح الأمم المتحدة بشكل خاص، لتعزيز النظام برمته. ويوفر درجة عالية من التنسيق والكفاءة والشفافية، بينما يتحاشى التشتت والتبديد والازدواجية في المهام والجهد.

وثمة عنصر أساسي للقرار يتمثل في إنشاء جهاز جديد في الأمم المتحدة من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يعرف باسم جهاز الأمم المتحدة للمرأة والذي سيصبح نافذا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وستنتقل ولايات ٤ هيئات قائمة حاليا معنية بتعزيز حقوق المرأة إلى هذا الكيان الجديد، الذي سوف يُعزز من حيث القدرات والكفاءة والمسؤولية، منظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة.

إن جمهورية سان مارينو تولي اهتماما خاصا لهذا الموضوع، وقد عملت في السنوات القليلة الماضية على الترويج لعدة مبادرات وطنية تجعل المرأة في سان مارينو مدركة لحقوقها وحقوق الدولة في حماية الآليات المتاحة لها. فعلى الصعيد الدولي، انضمت سان مارينو إلى عدة حملات تهدف إلى زيادة الوعي بحقوق المرأة في أوساط الجماهير والسلطات الوطنية من قبيل حملة ”اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة“ التي أطلقها الأمين العام في عام ٢٠٠٨.

أود أن أشدد في هذه المناسبة، على الأهمية الأساسية لجهود المجتمع الدولي، والضغط الذي يمارسه المجتمع المدني لتحقيق معايير أعلى في حماية حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، لا يمكننا أن ننسى، أن النساء والأطفال من أضعف قطاعات المجتمع من حيث الحالات التي تنتهك فيها دوما الحقوق والحريات الأساسية. وفي عدة بلدان يتعين على النساء أن تواجه حالات صعبة؛ ويجري انتهاك الكثير من

حقوقهن، ولا يلقى مرتكبو الانتهاكات عقابا. ويجب على المجتمع الدولي ألا يدخر جهدا لضمان حماية الكرامة والحريات الأساسية لجميع بني البشر على النحو الواجب.

إن سان مارينو، تعتقد أيضا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون مسؤولا عن العمل بصورة فعالة قدر الإمكان لمكافحة الاتجار بالبشر. واليوم، فإن الشكل الحديث للعبودية لا يزال يؤثر بملايين البشر، والأغلبية منهم من النساء والأطفال أيضا. وتولي جمهورية سان مارينو، أقصى أهمية لاتخاذ القرار ٢٩٣/٦٤ في شهر تموز/يوليه الماضي، والذي يتضمن خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

إن الالتزام الجماعي بمكافحة الاتجار بالبشر أدى إلى اعتماد ذلك القرار الذي جاء نتيجة مشاورات طويلة ومفاوضات معقدة. وسان مارينو، تكفل دعمها لهذه المبادرة وسوف تتعاون مع جميع الدول الأعضاء لتنفيذ خطة العمل، وهذه المبادرة تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لنا، إذ أننا صادقنا في هذا العام على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال والمعاقبة عليها، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

وكما شدد الأمين العام في تقريره ''الوفاء بالوعد'' (A/64/665).فقد حقق إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية تحسنا بطيئا لكنه يسير تدريجيا في مكافحة الفقر المدقع، والجوع، والأمراض وتعزيز المساواة بين الجنسين، والتعليم، والاستدامة البيئية. ولكن التقرير يبيّن بأن التقدم كان متقطعا ومتباينا من منطقة لأخرى.

وقد شهدنا في الآونة الأخيرة سلسلة من الأزمات الحادة، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، والأزمة الغذائية وأزمة الطاقة، والأزمة المتعلقة بتغير المناخ – بما في ذلك الزلزال الذي ضرب هايتي والفيضانات الكبيرة التي وقعت في باكستان – وتلك التي تسبب فيها تزايد عدد الصراعات. وبعد أن حققنا نتائج جيدة، فإننا نواجه الآن انتكاسة كبيرة، وبات ضروريا أن يكون هناك التزام أكثر انتظاما للتغلب على تلك العقبات وتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

وتعرب جمهورية سان مارينو عن ارتياحها لانعقاد الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي اختتم مؤخرا. وتهدف الوثيقة الختامية للاجتماع (القرار ١/٦٥) إلى بلورة استراتيجيات فعالة للعمل، وفي المقام الأول، إلى تجديد التزام كل بلد بتحقيق مجموعة الأهداف والمسؤولية عن تحقيقها.

وفي الختام، أود أن أكرر تأكيد الالتزام القوي لجمهورية سان مارينو بتحقيق مّثل الأمم المتحدة والمبادئ المكرسة في الميثاق. ونحن نضمن دعمنا لجميع المبادرات من أجل بلوغ هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود باسم الجمعية العامة أن أشكر رئيسة وزراء جمهورية سان مارينو على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة أنتونيللا مولاروني، رئيسة وزراء سان مارينو، من المنصة.

خطاب السيد عباس الفاسي، رئيس وزراء المملكة المغربية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء المملكة المغربية.

اصطحب السيد عباس الفاسي، رئيس وزراء المملكة المغربية إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيد عباس الفاسي، رئيس وزراء المملكة المغربية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد الفاسي (المغرب): شرفني صاحب الجلالة محمد السادس، ملك المغرب، عندما كلفني بأن أدلي بهذا البيان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

أود بداية أن أهنئكم، السيد الرئيس بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة منوها بسلفكم الدكتور علي التريكي لما أضفاه من دينامية على أشغال جمعيتنا العامة. كما أتقدم بجزيل الشكر إلى معالي الأمين العام على عمله الدؤوب، من أجل تعزيز دور المنظمة الدولية.

إننا نعتبر هذه الدورة الملتئمة بعد مضي عقد كامل على انعقاد قمة الألفية، مناسبة سانحة لاعتماد رؤية توافقية لتوجيه عملنا الجماعي للسنوات القادمة، وتأكيد التزامنا بالمحاور الثلاثة الأساسية لهذه الرؤية والمتمثلة في الأمن والاستقرار، والتنمية والازدهار، والنهوض بحقوق الإنسان وصيانة كرامته. وهي أولويات تشكل في الوقت الراهن، حجر الزاوية في جدول الأعمال الدولي. ومن هنا، فإن هذا اللقاء الهام يشكل فرصة مواتية للإعراب مجددا عن وفائنا لتعهدات هذه الأسبقيات، وتأكيد عزمنا على النهوض بالتعاون الدولي، ووضع الأسس المتينة لبناء عالم آمن ومتضامن

ومن منطلق إيمان المغرب الراسخ بأهمية ومكانة الأمم المتحدة، باعتبارها إطارا مرجعيا للقيم الكونية، والشرعية الدولية، فإنه ما فتئ يعمل جاهد على الدعم الملموس للمنظمة وإشاعة مبادئها والإسهام في بلوغ أهدافها. بل حرصت بلادنا فضلا عن ذلك، على المواءمة الكاملة بين أولياتها الوطنية والقضايا المطروحة في برنامج العمل الدولي.

لقد شكل حفظ السلام، الغاية المثلى من تأسيس الأمم المتحدة التي تقوم بدور هام بالنسبة للبشرية جمعاء. ومن على هذا المنبر، فإن المغرب يدعو المجتمع الدولي، للانخراط القوي لتسوية كافة الخلافات، الظاهرة منها والخفية، التي تعكر صفو العلاقات بين دول الجوار، وتعيق اندماجها الاقتصادي الضروري، خاصة في قارتنا الإفريقية.

ومن منطلق رغبتنا الصادقة في تنقية الأجواء في منطقتنا المغاربية، قدمنا لمنظمة الأمم المتحدة، خلال سنة ٢٠٠٧ مبادرة للحكم الذاتي، قصد إيجاد حل نهائي للنزاع المفتعل حول استرجاع المغرب لأقاليمه الجنوبية. وقد حظيت هذه المبادرة المقدامة والخلاقة، بدعم المجتمع الدولي ومجلس الأمن؛ حيث وصفا مرارا الجهود التي تستند إليها بالجدية والمصداقية. كما أشاد بإسهام الغرب الفعال في تسهيل التوصل إلى حل لهذا الخلاف. الذي يرهن الاندماج المغرابي، ويعيق ازدهار الشعوب المغاربية الخمسة.

وفي هذا الصدد، فإن المغرب يدعو الأطراف الأخرى، إلى اغتنام هذه الفرصة التاريخية للانخراط في مفاوضات جادة، براعية الأمين العام، ومبعوثه الشخصي، اللذين نؤكد لهما صادق تعاوننا.

فتخليص منطقتنا من هذا الخلاف، الذي يعرقل عملنا المشترك أصبح اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، أشد وقعا عليها، بل وعلى شركائنا الاستراتيجيين. لذا، فقد أصبح لزاما علينا تجاوز هذا الخلاف، لا سيما في ظل التحديات المتعددة والملحة التي تواجهنا، وخاصة في المجال الأمني، سواء فيما يتعلق بمنطقة الساحل والصحراء أو في بعده الأطلسي.

إن تحقيق السلام بالشرق الأوسط، ليس هدفا مستحيلا. كما أن استمرار النزاع ليس قدرا محتوما. ويبقى

السبيل الوحيد للتسوية هو الحل على أساس وجود الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وسلام.

ومن هنا، فإن المجموعة الدولية مطالبة بدعم مسار المفاوضات المباشرة الجارية برعاية مشكورة للإدارة الأمريكية باعتبارها فرصة سانحة للعمل الجاد على إيجاد تسوية نهائية، طبقا للشرعية الدولية وللقرارات الأممية ذات الصلة وذلك انطلاقا من مرجعية واضحة، ووفق أجندة شاملة وجدولة مضبوطة، وأفق زمني محدد.

وباعتبار المغرب فاعلا في عملية السلام، فإننا واعون بأن التفاوض لا يطرح فقط مسألة إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف، وما يرتبط بها من مسائل شائكة؛ وإنما يمر حتما عبر تفادي الأعمال الأحادية الجانب. ووقف العمليات الاستيطانية، خاصة بالقدس الشريف.

وبصفتنا رئيسا للجنة القدس، فإننا ما فتئنا نثير انتباه منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي إلى حساسية قضية القدس الشريف، ومحاولات التهويد وطمس معالم هذه المدينة المقدسة. فالقدس لابد أن تظل رمزا للتعايش والوئام بين الديانات السماوية ومدينة للسلام والتعايش بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

قبل يومين، قدمنا حصيلة حول ما تم إنجازه من الأهداف الإنمائية للألفية وقد تم إقرار بأن تعاقب الأزمات، وتأثير التغيرات المناخية، قد أخر بشكل ملحوظ، إنجاز معظم هذه الأهداف في العديد من الدول النامية خاصة في قارتنا الأفريقية. فهي بسكانها الذين يفوق تعدادهم ٩٠٠ مليون نسمة، وبمواردها الطبيعة التي تمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي فإن أفريقيا قادرة على أن تصبح قارة للتنمية. ورغم هذه الإمكانات، فإنها تظل مهمشة، في مجال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا الوضع الذي تفاقم بفعل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. لذا يقترح المغرب أن تنظم الجمعية العامة للأمم المتحدة، حوارا على أعلى مستوى، حول الاستثمار في إفريقيا.

كما أن حجم التحديات التي أفرزتها العولمة، يستوجب من المجموعة الدولية إصلاحات ملموسة وملحة، لنمط الحوكمة الاقتصادية العالمية الراهنة، ومزيدا من التعبئة، من أجل وضع لبنات نظام بيئي عالمي جديد، عادل ومتوازن وفعال، وقادر على الحفاظ على كوكبنا للأجيال الحالية والصاعدة.

لقد جعلت المملكة المغربية من حماية حقوق الإنسان خيارا لا رجعة فيه. وذلك في إطار استراتيجية شاملة، تقوم على مقاربة تشاركية، وتتوخى النهوض بالعنصر البشري، وصيانة كرامته ضمن نموذج مجتمعي ديمقراطي تنموي.

وقد أطلق المغرب، وفق هذا المنظور مشاريع وإصلاحات كبرى، وحقق مكاسب متقدمة ومشهودة في مجالات توسيع فضاء الحريات الفردية والجماعية، والحفاظ على الكرامة الإنسانية وتعزيز حقوق مواطنيه وحمايتها، وخاصة النساء والأطفال والفئات الاجتماعية ذات الاحتياجات الخاصة.

وعلى الصعيد الدولي فإن انخراط المغرب القوي، منذ إحداث مجلس حقوق الإنسان، ووضع آليات عمله، يتأكد اليوم، من خلال اختيار المغرب ليتولى، في آذار/مارس ٢٠١٠، على مستوى الجمعية العامة، التسيير المشترك لأشغال مسار إعادة النظر في هذه الهيئة الهامة، ضمن منظور متجدد، يضع حقوق الإنسان في صلب التنمية البشرية والمستدامة، ولن يدخر المغرب أي جهد، من أجل تحقيق هذه الهدف، وانبثاق رؤية متطابقة ومسؤولة، حول القيم الأصيلة لحقوق الإنسان؛ بعيدا عن اختزالها في شعارات رنانة، أو التوظيف المغرض لغايتها النبيلة.

ما زال الطريق شاقا وطويلا أمام دول وشعوب العالم للعيش في إطار من التنوع، يشكل مصدرا حقيقيا لثروة روحية وثقافية وحضارية. فالحوار بين الحضارات لم يعد ضروريا فحسب، وإنما أضحى أولوية ملحة وأنه لمن الأساسي أن تصبح الأمم المتحدة رافعة متميزة لإشاعة ثقافة السلام والتسامح والتفاهم المتبادل، ومحفزا على اعتماد شكل جديد من التعاون التضامني والملتزم، من أجل رفاهية وتقدم المجموعة البشرية وطمأنينة وكرامة بني الإنسان في كل الأوطان

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء المملكة المغربية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد عباس الفاسي، رئيس وزراء المملكة المغربية، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد سام كوندور، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع الوطني والعمل والهجرة والضمان الاجتماعي في دولة سانت كيتس ونيفس.

السيد كوندور (سانت كيتس ونيفس) (تكلم بالإنكليزية): إن حكومة سانت كيتس ونيفس تتطلع إلى الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة هذه بالكثير من التوقعات. ونحن نرحب بهذه الفرصة للمشاركة في المناقشة العامة الثرية المعتادة توطيداً للعلاقات القائمة وبناء علاقات جديدة.

وإننا نؤمن بأن هذا المناخ ييسر تبادل الآراء بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. ونتطلع، بصفة خاصة، إلى الآراء بشأن العمل الذي ينتظرنا في معالجة التحديات العالمية المتزايدة.

والمهام التي في ذهني: تخفيف الآثار السلبية للأزمة المالية القائمة على بلداننا وشعوبنا، والتعامل مع تداعياتها العديدة بالنسبة للاقتصادات الصغيرة الهشة مثل اقتصادنا؛ ومعالجة التضييق الذي طال أمده للأسواق الائتمانية؛ وحماية البيئة من التدهور؛ وتعزيز الأمن البشري؛ ومعالجة الآفة العالمية المتمثلة في العنف بين الأشخاص.

وما ذلك إلا قليل من المشاكل التي يتعين على الحكومات في جميع أنحاء العالم أن تنكب على معالجتها. وعلينا أن نقوم بذلك على خلفية من عدم اليقين، وبدء مراكز القوة الثابتة في التحول. ولا بد للحكومات الآن من المواءمة بين السعي إلى فن الحكم والمصالح الوطنية والتغيرات السريعة التي تتزايد صعوبة التنبؤ بها فيما بين الدول.

وفضلاً عن ذلك، فإن الأزمة الاقتصادية والمالية التي نشبت في عام ٢٠٠٨ والتي ما زالت آثارها واقعاً حياً اليوم، قد قوضت الثقة في نظم أسواقنا المالية وفي ما كنا نعتقد حتى وقت قريب أنها نماذج اقتصادية سليمة.

وعلى نفس المنوال، ومنذ الكساد العالمي، فإن فئات الفقر تتضاعف في مختلف أنحاء العالم. ونسبة الفقراء العاملين بلغت مستويات لا سابق لها، وهناك ملايين آخرون، بلا عمل الآن، لا يرون بصيص أمل أو إغاثة. ونتيجة لذلك، فقد الكثيرون الثقة في أساليب الحكم وفي نظمنا المالية الراسخة.

لقد غدونا جميعاً ندرك بكل ألم أن التدهور البيئي لا يخص قطراً بعينه، وأن أفعال الأفراد والأعمال التجارية في قُطْر ما تضر النظم الإيكولوجية وتهدد موارد الرزق في أقطار أخرى في نهاية المطاف. لذلك، وإذ نسعى كبلدان في تنفيذ جداول أعمال وطنية، ينبغي ألا تغيب عن بالنا المصالح والصلات المشتركة التي تربط بين مجتمعاتنا وشعوبنا، وعلينا أن نستغل كل فرصة للعمل صوب توافق واقعي بين مصالح كل منا.

وما من شك في أننا قد أرسينا أساساً متيناً يسمح لنا بتصور آفاق جديدة ومحفزة. إلا أن بلوغ تلك الآفاق يتطلب، ونحن نتأمل في مبادرات جريئة تتناسب مع التحديات التي تواجهنا، أن تكون الأمم المتحدة نفسها مستعدة لزيادة تعميق انخراطها مع الدول الأعضاء والمنظومات الإقليمية والوطنية والمؤسسات المالية الدولية.

ويرى وفدي أن ذلك هو أحد السبل التي تساعد على تهيئة فرص جديدة، وتيسير وصول أكبر إلى الموارد اللازمة لتنفيذ السياسات الوطنية والوفاء بالالتزامات الدولية. إن الأمم المتحدة، التي أنشئت على أنقاض الحرب، استرشدت خلال العقود الستة ونصف العقد الماضية، وبفضل تدخل العناية الإلهية، بروح ثابتة، روح الشراكة، والحس السليم السائد، وعلى الرغم من التحديات التي لا تحصى، فإن تلك الروح لا تزال حية اليوم. ولذلك، يجب علينا أن نبذل مزيدا من الجهد من أجل تحقيق حلم مهندسيها والارتقاء إلى مستوى رؤيتهم. وبالتالي، يجب على الأمم المتحدة أن تبقى همزة الوصل الحيوية، التي تعزز الشراكات الضرورية من أجل المصلحة العامة. ولعل ذلك من شأنه أن يوفر لنا تواجدا أكثر بروزا على المسرح العالمي، معززا الجهود لبناء مستقبل أفضل لنا جميعا. وقد شهدنا هذه الشراكة تتجسد فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشهدناها حينما عملنا على التصدي للأزمة المالية العالمية التي هددت اقتصادات كبيرة وشلت تقريبا اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة. وشهدناها حينما هبت الحكومات والشعوب عبر العالم لمساعدة أشقائنا وشقيقاتنا في هايتي المنكوبة بالكوارث التي لم نشهد لها مثيلا من قبل في نصف الكرة هذا.

وفي سياق إعادة تشكيل الأمم المتحدة، بدأنا في وقت سابق من هذا الشهر، بعملية الاستعراض. ومن خلال تحسين الشراكات لدى الأمم المتحدة فرصة للجمع بين مجتمعات الأعمال التجارية الدولية والمجتمع المدني والدول الأعضاء على نحو أكثر تنظيما، مما يسمح بالتبادل العملي للأفكار وتشاطر الخبرات وأفضل الممارسات وتعزيز التنمية والازدهار. وترحب سانت كيتس ونيفس بهذا الحوار والشراكة، وتعترف بمدى حجم المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة لبناء القدرات، في وجه التحديات من قبل هجرة الأدمغة، التي تسلب من البلدان النامية مواردها البشرية القيمة، وعن طريق أعمال الدعوة هاته، يمكن للأمم المتحدة أن تساعد أيضا في حماية المكاسب من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتشجع سانت كيتس ونيفس الدول الأعضاء على احتضان فكرة الشراكة المتعددة الجوانب بوصفها سبيلا لتعزيز العمليات الإنمائية العالمية والمساءلة.

وإدراكا من حكومة سانت كيتس ونيفس لروح التعاون، فإنها تشكر حكومة وشعب تايوان على تأييدهما البارز والمستمر، وتعاونهما الدولي ومساعدتهما الإنمائية طيلة بضعة عقود. وأرحب بإقرار برلمان ذلك البلد مؤخرا لقانون التعاون والتنمية الدوليين لديه، الذي يضم جوهر ومبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة والأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة. ونحن مدينون لهما بالامتنان على جهودهما وعلى تشاطرهما لتجاربهما الإنمائية عن طريق المشاريع العامة والتنمية الاجتماعية والزراعة وتنمية القطاع الخاص.

ونلاحظ أنه على الرغم من أن أنتيغوا وبربودا، وهي دولة عضو زميلة في الجماعة الكاريبية، كانت ناجحة أمام هيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية، لم تستفد من ذلك بعد. وبروح التعاون، نحث الأطراف المعنية على السعي بسرعة إلى إيجاد حل للحالة والتوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات تكون منصفة وعادلة بالنسبة لأنتيغوا وبربودا ورعاياها.

لقد كان عام ٢٠١٠ حتى الآن سنة الكوارث الطبيعية العالمية الخارقة للعادة. إن انتظام وهول الفيضانات والأعاصير المدارية وارتفاع منسوب البحار وغيرها من الأحداث الكارثية تذكر تذكيرا صارخا بعواقب تغير المناخ. وذلك مصدر قلق خاص بالنسبة إلينا، نظرا لأن الدول النامية الجزرية الصغيرة تعرضت لأشد الأضرار الناجمة عن تغير المناخ. وعلى ضوء الحقائق، فإن وضع نهج استباقي منسق، بالتعاون مع المؤسسات المالية وشركات التأمين وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين بتخفيف آثار الأحداث الكارثية، لا بد أن يكون مسألة تتسم ببعض الأهمية. ومن الواضح أن نماذج التأهب للكوارث وتخفيف آثارها والاستجابة لها التي أدرجت في استراتيجياتنا الإنمائية الوطنية بحاجة إلى التعزيز على نحو الاستعجال. وبلدي ملتزم فعلا باتباع نهج شامل في الحد من خطر الكوارث وتخفيف أثرها عن طريق بناء القدرات وإيجاد آليات داخلية تضمن استجابات أكثر فعالية. وأحث الدول الأعضاء على مواصلة استعمال واستكشاف التكنولوجيا وأفضل الممارسات، بينما نعمل في إطار شراكة للتوصل إلى حلول مستدامة لهذه المشكلة.

ونعتقد بأن النجاح في هذا المسعى يتطلب تعزيز الالتزام السياسي وزيادة التعاون وتقليل التلاوم. ولذلك نأمل أن تظل الشراكة والتضامن العالميين اللذين أظهرا في أعقاب الكوارث الكثيرة في هذه السنة سائدين.

وقبل أربعة أشهر، في أيار/مايو ٢٠١٠، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٦٥/٦٤ بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها. ويسعى ذلك القرار إلى إيقاف الاتجاه المتنامي للوفيات المبكرة بسبب هذه الأمراض – وعلى نحو رئيسي السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية والسرطانات وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة. وتشيد سانت كيتس ونيفس بهذا القرار. بيد أننا، في الوقت ذاته، نغتنم هذه الفرصة لتذكير هذه الجمعية بمسألة أخرى تتعلق بالصحة العامة والأمن العام وتتطلب الاهتمام والتسوية. ويذكر كثيرون جهودنا في السنة الماضية لتركيز الانتباه على مسألة الوباء العالمي، وهو وباء العنف المجتمعي وآثاره على التنمية والصحة والأمن والحوكمة. وتكشف البيانات عن أن العنف المجتمعي يسبب زهاء ٣٠٠ ٤ حالة وفاة يوميا، حالة وفاة واحدة كل ٢٠ ثانية، ونصفها نتيجة للقتل. وفي بعض البلدان، تبلغ معدلات القتل ٦٠ إلى ٧٠ لكل ٠٠٠ ١٠٠. إن التكاليف البشرية والاجتماعية والمالية للعنف مرتفعة على نحو غير مقبول وهي تتصاعد.

وتؤدي منظمة الصحة العالمية دورا أساسيا في هذا المجال عن طريق مؤشرات الحملة العالمية لبرنامج الوقاية من العنف لديها، واتخذت الجمعية العامة فرادى القرارات بشأن العنف ضد الأطفال، والعنف ضد النساء والعنف المسلح. ولكن لم تتخذ الجمعية العامة بعد قرارا يدعو إلى اتباع نهج متكامل إزاء جميع أشكال العنف المجتمعي؛ ولم يتخذ قرار يتناول عنف الشباب، وهو أحد العوامل المساهمة الرئيسية في ارتفاع معدلات القتل والتفكك الاجتماعي؛ ولم يتخذ قرار يؤكد على ضرورة الاستجابة المتعددة القطاعات لهذه المشكلة. ولذلك، تطلب سانت كيتس ونيفس مرة أخرى تأييدكم لهذا القرار. وندعو إلى استجابة متكاملة ومتعددة القطاعات لجميع أشكال العنف المجتمعي والاعتراف بأسبابه، بغية إدراجه في جدول أعمال الجمعية العامة لمناقشته في السنة القادمة، ٢٠١١. وإذ نحتفل بالسنة الدولية للشباب، أعتقد أنه ليس هناك وقت أفضل من الآن لعرض مشروع القرار هذا.

وسانت كيتس ونيفس حريصة كل الحرص على حماية الإدارة الفعالة لمواردنا ورعايتها. ومواردنا الوحيد هو شعبنا، وخصوصا شبابنا – مستقبلنا. وبإعداده لوعود الغد وأخطاره الممكنة، نقوم بالاستثمار على نحو استراتيجي في التعليم – التعليم النافع. وأود أن أشيد بإنشاء جهاز الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين (جهاز الأمم المتحدة للمرأة).

والقاعدة السارية في سانت كيتس ونيفس هي أن تتبوأ المرأة مناصب رفيعة وتضطلع بأدوار في عملية صنع القرار، ولا نزال ملتزمين بتكافؤ الفرص بين الجنسين في الداخل والخارج. ونتطلع إلى أن نشارك في جهاز الأمم المتحدة للمرأة مشاركة فعالة في السنوات القادمة وسنكون سعداء بتشاطر خبراتنا.

وإذ نمضي قدما في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، أود أن شجع على أن نبقى ملتزمين بالمثل التي أوصلتنا إلى هذه النقطة. فلنتحلّ بالشجاعة للقيام بالأمور التي ينبغي القيام بها إذا أردنا أن تتمكن هذه المؤسسة العالمية التي لا غنى عنها من الاضطلاع بدورها على أفضل وجه.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وحكومة سويسرا، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وأشكركم، سيدي، على استعدادكم لرئاسة هذه الجمعية العامة في وقت يشهد تحديات كبيرة. ونحن على ثقة أنكم ستكونون على مستوى المناسبة بكل ثبات وعزم.

واسمحوا لي أيضا أن أشكر السيد علي التريكي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، على قيادته والتزامه خلال العام الماضي.

وأنا على ثقة بأنه تحت قيادتكم، سيدي الرئيس، سنغتنم هذه اللحظة للتغيير – هذه اللحظة الفريدة للإصلاح وهذه اللحظة التي تتجسد في المداولات التي جرت في الاجتماع الذي عقد مؤخرا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية – بينما نقترب من الموعد المستهدف لعام ٢٠١٥. وأود أن أؤكد لكم، سيدي، دعم حكومتي الكامل لقيادتكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد برنار كوشنير، وزير الخارجية ووزير الشؤون الأوروبية في الجمهورية الفرنسية.

السيد كوشنير (تكلم بالفرنسية): لقد اعتليت هذه المنصة باسم فرنسا لأعرب عن إيماني الصادق والقوي بالأمم المتحدة. إن فرنسا تطمح إلى أن تكون طرفا رئيسيا في بناء نظام للحوكمة العالمية يكون أكثر عدلا وتماسكا، ويتسم بطابع اجتماعي أكبر، ونظام عالمي يتم تنظيمه استنادا إلى أمم متحدة أقوى وأكثر تمثلا وفعالية – أمم متحدة قادرة على التصدي للتحديات الكبيرة في قرننا.

إنني أتطلع إلى الجمعية. وأعرف الكثير من الحاضرين هنا اليوم. فعلى مدى ٢٥ عاما – بل أكثر – أجوب دهاليز الأمم المتحدة ذهابا وإيابا، لأنني أحب الأمم المتحدة، ولأنني أؤمن بالأمم المتحدة، ولأنني أعرف أنه لا غنى عنها.

وأود أن أخاطب الجمعية بكل صراحة. وسأتكلم عن الرجال والنساء، وعن المعاناة والأمل. وسأتكلم عن المسؤولية، لأننا كمواطنين ودبلوماسيين وقادة سياسيين نتحمل المسؤوليات عن التصدي لهذه المعاناة، وعن تحقيق الآمال والتوقعات.

ومن الطبيعي أن يكون لدينا جميعا عدد لا حصر له من الأسباب لعرض بكائية من النوايا الطيبة، لا لشيء آخر سوى لكي نعود إلى أوطاننا، وضميرنا مرتاح، لما قلناه قبل برهة أمام الجمعية، وبعد ذلك نعود إلى مشاكلنا اليومية في أوطاننا. وطبيعي أيضا أنه بعد الأزمة الاقتصادية الرهيبة التي لم نخرج منها بعد، علينا أن نعيش بميزانيات منخفضة وأحوال اجتماعية – اقتصادية متوترة. إنها أوقات صعبة ومواطنونا يساورهم القلق. وإغراءات التراجع قائمة. ومن الطبيعي أن نتمكن دائما من الاعتماد على الآخرين لتصحيح أوجه الخلل والتفاوتات التي تقوض مجتمعنا وللكفاح من أجل كفالة أمن كوكبنا وتنميته. لكن من هم الآخرون؟ لا يوجد هناك ”آخرون“. نحن جميعا هنا، دول العالم،

ممثلون في الجمعية العامة، وما علينا سوى أن نقرر معا كيف نتصرف.

وإذا لم نتخذ إجراء اليوم، علينا أن نهيئ أنفسنا لانعدام النظام والظلم والفوضى. هذا الخيار لن يكون أبدا خيار فرنسا لأنه لا يتماشى مع تاريخنا وقيمنا ومصالحنا. وفي وجه انعدام النظام في العالم، فإن أكبر الأخطار هو أن نعود مرة أخرى إلى العمل المعتاد. ومن فضلكم لا تقولوا لي إننا لا نستطيع المضي قدما، لأن هناك جمود في الحالة. كلا، لقد تمكنا معا في الماضي وبشكل جماعي أن نكون ثوريين بشأن المواضيع الأساسية، حتى لو كان ذلك على حساب سيادة الأوطان التي نمثلها هنا جميعنا.

وأود أن أذكر بشجاعتنا هنا في عام ١٩٩٨، وقرار الجمعية العامة ١٣١/٤٣، وبعد سنتين من ذلك، القرار ١٠٠/٤٥، بشأن تقديم المساعدة لضحايا الكوارث الطبيعية والحالات الطارئة المماثلة. لقد أتاح لنا هذان القراران لأول مرة أن نكفل حرية وصول عمال الإغاثة الإنسانية إلى المناطق المتضررة. وجاء بعد ذلك قرار مجلس الأمن ٦٨٨ (١٩٩١) بشأن الحالة في كردستان، حيث فتح الباب لأول مرة، لعملية عسكرية لحماية السكان المدنيين من دولة مستبدة.

لقد كانت هاتان لحظتان تاريخيتان وضعتا المؤشرات الأولى للحق في التدخل. وأصبح ذلك المسؤولية عن الحماية، التي اعتمدتها الجمعية العامة بالإجماع في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (انظر القرار ١/٦٠). من كان يتصور أنه بمقدورنا القيام بهذا التوسع في القانون الدولي؟ لقد كان الكفاح طويلا وشاقا؛ إنه لم ينته – بل على العكس. وأود أن أخاطب الجمعية بصراحة، ليست النتائج تماما كما كنت أتوقع. لكن يجب أن نلاحظ أننا معا استطعنا أن نتغلب على بعض العقبات التي كان من المفترض أن تكون عقبات كأداء. فلا تدعوا شيئا يمنعنا من تناول المواضيع التي نقررها معا.

إن مسؤوليتنا المشتركة الأولى هي التنمية – وهي التأكد من أن جميع النساء والرجال، بمن فيهم أفقر الفقراء، يعيشون في ظروف عيش كريم. فالفجوة من حيث التفاوتات الآخذة في الاتساع ليست مقبولة من الناحية الأخلاقية فحسب، بل إنها خطيرة من الناحية السياسية أيضا. ومن الطبيعي أن يكون اتخاذ إجراء أمرا مكلفا، لكن تكلفة التقاعس أكبر من ذلك.

إن الاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي عقدناه للتو يلقي بالمسؤوليات على عاتقنا بالتحديد. وهذه مسألة ملحة. ولم يعد في استطاعتنا أن نطلب من السكان الذين يعانون مواصلة الانتظار.

لقد قام رئيس الجمهورية الفرنسية، نيكولا ساركوزي، بتذكير الجمعية بهذه الحقيقة، هي أن فرنسا ثاني أكبر المانحين في العالم للمساعدة الإنمائية الرسمية – ٩ بلايين يورو كل عام – التي تخصص لمجالات التعليم والصحة والأمن الغذائي والمرافق الصحية والبنى التحتية. ولن يتراجع التزام فرنسا بالتنمية، لكن الأرقام لا توجد السياسة. يجب أن يحكم على مساعدتنا وفقا للنتائج. ونحتاج إلى بذل مزيد من الجهود وأن نتحرك بصورة أسرع من أجل الأطفال الذين يموتون من الملاريا – طفل كل ٣٠ ثانية – ومن أجل الأسر المصابة بكاملها بمرض الإيدز، ومن أجل جميع أولئك الجياع أو الذين لا يستطيعون الذهاب إلى المدارس.

وأود أن أسأل الجمعية: ما نوع الكوكب الذي نريد أن نورثه لأبنائنا؟ هل سنتمكن من اتخاذ قرار طموح بمكافحة تغيّر المناخ والحفاظ على بيئتنا؟ هذا موضوع يخصنا جميعاً ويتطلب شراكة عالمية، حيث نصبو إلى الاتفاق على

خفض الانبعاثات واتخاذ التدابير معاً بغية تحقيق التكيف. ويجب علينا، في بادئ الأمر، أن نكفل تنفيذ الالتزامات التي قُطعت، وإنشاء آليات المتابعة والمؤسسات الفعالة.

ولأجل كل هذا، يجب أن نجد الأموال الكثيرة – عدة عشرات البلايين من الدولارات كل عام – لنا ولكوكبنا. فلنوفر الوسائل لتحقيق طموحاتنا. الحلول هنا، في متناولنا؛ وأثبتت أنها فعالة وهي لا تنتظر سوى إرادتنا السياسية وشجاعتنا. إنها تدعى التمويل الابتكاري. ولقد كانت الضريبة على تذاكر السفر لشركات الطيران خطوة إلى الأمام، طال الوقت لتحقيقها. وينبغي لنا اليوم أن نذهب إلى أبعد من ذلك باعتماد ضريبة دولية على التعاملات المالية التي من شأنها أن تغيّر الأمور من أجل التنمية. إنها فكرة ما زلت أدافع عنها منذ ٢٠ عاماً. وهي أولوية لفرنسا الآن. وقد ألمح إليها الرئيس هنا قبل بضعة أيام.

تذكروا أن ضريبة صغيرة نسبتها ٠,٠٠٥ في المائة، أي خمس سنتات على كل معاملة قيمتها ١ ٠٠٠ يورو، يمكن أن تجمع من ٣٠ بليون يورو إلى ٤٠ بليون يورو في السنة، أي قرابة ربع المساعدة الإنمائية الرسمية. مَن يمكن أن ينكر أنّ هذه طريقة ثابتة ويمكن التنبؤ بها لجمع مبلغ ضخم من المال لأجل التنمية؟ ويمكن، حتى بنصف ذلك المبلغ، إرسال كل طفل إلى المدرسة في البلدان المنخفضة الدخل. والكل متفقون اليوم على أنه من المجدي تقنياً واقتصاديا إنشاء هذه الآلية.

يجب ألاّ نخطئ؛ نحن لا نتكلم عن تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية أو التخلي عن مسؤولياتنا. لا، على العكس من ذلك، إن هذا المبلغ سيكون إضافياً. لذلك، يجب ألاّ نضيّع الوقت، نحن نعمل معاً، فلهذا أنشأنا هذه المنظمة، ولأن هذه المنظمة لا مثيل لها، فهي تدعى الأمم المتحدة.

والمبدأ المعترف به عالمياً الآن هو أن التنمية لا يمكن أن تتحقق من دون السلام والأمن، وهما في الأساس علة وجود الأمم المتحدة. وهنا، التحديات لا تزال كبيرة. أفغانستان، الصومال، السودان، الشرق الأوسط – إنها صراعات عديدة تواصل نشر الفوضى في جميع أنحاء العالم.

كم هي الفرص التي ضاعت، وكم هي الآمال التي تبددت، وكم هي الخلافات التي لأكثر من ٦٠ عاماً – أكرر ٦٠ عاماً – رافقت هذه العملية، السلمية بالاسم فحسب، في الشرق الأوسط؟ إن الصراع العربي – الإسرائيلي يعنينا جميعاً. أقول العربي – الإسرائيلي لأنه، إلى جانب المسار الفلسطيني، فرنسا تعتبر أن من الأهمية المتساوية بمكان العمل على المسارين اللبناني والسوري. أمامنا اليوم فرصة تاريخية. لا يمكن أن ندعها تفلت منا.

إن العملية توقفت تقريباً مساء أمس. لست متأكداً من استمرارها بطريقة منظمة، وبدعم إجماعي. آمل أن تستمر. الوقت المتبقي لنا محدود. فلسطين، الدولة العضو الجديدة في الأمم المتحدة التي يدعو العديدون منا إلى إنشائها، ستكون، على ما آمل، أفضل ضمان لأمن إسرائيل.

ويتعين على جميع الدول في المنطقة أن تؤدي دوراً هاماً. كل ذلك هام، لكن من الضروري أن يتخذ الإسرائيليون والفلسطينيون القرار الاستراتيجي بوضع حد لهذا الصراع من أجل مصالحهم. لذلك، أناشد الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو مراعاة الحس بالمسؤولية؛ ويجب عليهما أن يعتمدا معاً التسويات المؤلمة على طريق السلام.

قلت إنني مؤمن بالأمم المتحدة. لعلكم تعلمون أنني خدمت الأمم المتحدة في كوسوفو وفي عدد من الأماكن الأخرى. فأنا أعرف وأحترم وأحب حباً عميقاً الرجال والنساء الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل الأمم المتحدة. ومن على هذا المنبر، أود أن أشيد بتأثر ومحبة واحترام بجميع الذين

يخاطرون يومياً في خدمة الأمم المتحدة من أجل بلوغ مثالنا المشترك ألا وهو تحقيق السلام والتنمية. وإنني أفكر في جميع الأصدقاء الذين فقدناهم – والأصدقاء الذين يمكن أن نفقدهم – سنة بعد سنة، وأفكر بطبيعة الحال في الذين يحلون محلهم.

إن الكفاح أمر نبيل. واحترام القيم والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان يشكل الأساس الذي لا غنى عنه والذي يجب أن تُبنى عليه أعمال الأمم المتحدة. والطموح المتمثل في بناء نظام عالمي يقوم على الاحترام العالمي لكرامة الإنسان كان وسيظل في صميم الدبلوماسية الفرنسية.

هل تقدمنا جماعياً في خدمتنا لهذه القيم؟ ليس بما فيه الكفاية. كم سيستغرق بنا الوقت للاستمرار في القبول – بما أننا نعيش الآن في ما يدعى بمجتمع المعلومات، وهو العالم الذي يمكن فيه للناس أن يعرفوا ماذا يحدث في أماكن أخرى – بأن هناك العديد جداً من البؤر السوداء من حيث حقوق الإنسان، والعديد جداً من المآسي المنسية، والكثير جداً من المعاناة التي ما زالت مخفية؟ ومثلما سألت في البداية، ماذا حلّ بمسؤولية الحماية؟

اليوم، إن نجاح الأمم المتحدة يجب قبل كل شيء تقييمه من حيث إسهامها في حماية المدنيين. ذلك هو المجال الأول الذي ينبغي تعزيز متطلباتنا فيه. ثمة مجازر وعمليات اغتصاب تُرتكب كل يوم في جميع أنحاء العالم، في الصومال، وفي دارفور، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك المناطق المنتشرة فيها عمليات لحفظ السلام.

لا يسعنا بعد الآن مجرد إحصاء عدد الضحايا عند ارتكاب الجرائم الجماعية. ويجب ألاّ نكون أقل شجاعة من الذين يموتون من المخاطر التي لا نعرف بعد الآن كيفية مواجهتها.

وتعتقد فرنسا أن المحكمة الجنائية الدولية هي أحد أهم جوانب التقدم المحرز في تاريخ البشرية التي تدرك الأخطار المعرضة لها من شياطينها. وتتفهم فرنسا النقد ممن يعتقدون أن المحكمة بطيئة جداً أو أنها تذهب بعيداً جداً. فلنكن واضحين. إن فرنسا سوف تدعم على الدوام فكرة العدالة الجنائية الدولية النزيهة والعالمية، لأنها السبيل الوحيد لتلبية الأمر المحتم الذي يمليه تاريخنا، أي مكافحة الإفلات من العقاب. فإلى جميع الذين تدهشهم جرأة بعض المحاكمات التي تجريها المحكمة، أقول، على العكس من ذلك، إن الأمر سيكون مثيراً للجزع لو أن الضحايا حُرموا من حقهم في العدالة.

إن حقوق الإنسان، وحماية المدنيين، والعدالة الدولية – هذه ليست مفاهيم جوفاء أو مبادئ خاوية بالنسبة إلينا. إنها قبل كل شيء مبادئ العمل بالنسبة إلى فرنسا، والمعيار الصحيح الوحيد للحكم هو تأثير أعمالنا على الحالة الفعلية.

في غينيا، بعد أعمال القتل التي ارتكبت في ملعب كوناكري بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، اجتمعنا لإدانة انتهاكات حقوق الإنسان، ولمساعدة ضحايا الفظاعات المرتكبة. وأوفد الأمين العام لجنة تحقيق دولية إلى الميدان بعد شهر من الحادث، وأود مرة أخرى أن أشكره بإخلاص على ذلك. وأقدم مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية على رفع الدعوى. وذلك الضغط مكّن المجتمع المدني في غينيا من إحداث الفرق ميدانياً. واليوم استُبدل المجلس الحاكم بمجلس تنفيذي انتقالي. لم يتحقق أي فوز. ستكون هناك جولة ثانية من الانتخابات في غضون أسبوعين. لكنني أردت أن أذكّر بهذا النجاح للأمم المتحدة لأنني قلت في البداية إن مسؤولية الحماية كانت معرضة للخطر. أعتقد أن باستطاعتنا جميعاً أن نتفق على أن هناك حركة تتشكل في المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، وأنه ما زال بإمكاننا أن نتخذ إجراء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيد مراد مدلسي، وزير خارجية جمهورية الجزائر الديمقراطية.

السيد مدلسي (الجزائر): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم لتوليكم رئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة. إن خصالكم الإنسانية ومساركم المتميز ومعرفتكم بالحقائق الدولية ستكون بالتأكيد سندا لحسن تسيير أعمالنا و نجاحها. وبهذه المناسبة، أود أن أعبر لكم عن دعم الجزائر الكامل خلال فترة خدمتكم. أود كذلك أن أتوجه بالتحية الحارة لسلفكم، أخي السيد علي عبد السلام التريكي لتجنيده والتزامه بمبادئ التعددية واحترام القيم المؤسسة للميثاق. ولا يفوتنا أخيرا أن أعبر لكم عن بالغ ارتياحنا وتقديرنا لأميننا العام السيد بان كي – مون للنوعية التي أضافها على دور المنظمة في سياق سعينا المشترك لانجاز تأكيد هذه المُثل العليا.

لا يزال العالم يعاني من الآثار المرتبطة بالأزمة المالية والاقتصادية، بالرغم من ظهور بعض المؤشرات المشجعة على الانتعاش الاقتصادي في الآونة الأخيرة. إن الإجراءات المتخذة حتى الآن لمواجهة آثارها المضرة وتنشيط الآلية الاقتصادية العالمية، تؤكد أن أفضل السبل لتفادي حدوث هذه الأزمات يكمن في إعادة صياغة النظام الاقتصادي والمالي العالمي على أساس الحكم الرشيد للحد من المضاربة وتقلبات السوق وضمان تمثيل عادل للبلدان النامية.

بالفعل، فإن آثار الأزمة الاقتصادية العالمية تتجلى على نحو خاص في الدول الأكثر حرمانا، لا سيما في أفريقيا، إذ أنها تعرقل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في مجال الصحة العامة والطفولة ومكافحة الفقر. وعليه، من الأهمية بمكان أن يحترم المجتمع الدولي التزاماته في مجال المساعدة العامة للتنمية وتنفيذ الإجراءات الإضافية لمساعدة هذه البلدان لتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ومن أجل ذلك، يمكن استكشاف عدة سُبل، من بينها تلك التي تبدو لنا واعدة وهي: أولا، تأجيل دفع ديون البلدان النامية التي تواجه صعوبات؛ ثانيا، تحسين فرص وصول منتجاتها إلى أسواق البلدان الصناعية.

إن عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن التنوع البيولوجي قبل أسابيع من مؤتمر الأطراف المقرر عقده في ناغويا باليابان، يتيح لنا فرصة قيمة لتوجيه نداء عاجل للمجتمع الدولي لتعبئة واسعة من أجل الحفاظ على الموارد البيولوجية لكوكبنا الذي تتهدده تنمية اقتصادية لا تعير اهتماما لمستقبل الأجيال المقبلة. في هذا السياق، أود أن أؤكد ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة في حماية التنوع البيولوجي في البلدان النامية وتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب الذي يعود بالفائدة المتبادلة.

إن مسألة التغيرات المناخية تشكل تحديا كبيرا آخر بالنسبة للمجتمع الدولي، بالنظر إلى ما تشكله من مخاطر مختلفة تهدد أنظمتنا الإيكولوجية والاقتصادية. إن النتائج المتواضعة التي سجلت في كوبنهاغن من شأنها أن تقنع الدول كافة على مضاعفة الجهود من أجل السعي إلى إبرام اتفاق ملزم قانونا على أساس مبدأ معاهدة الأطراف وبروتوكول كيوتو، وذلك بمناسبة انعقاد اجتماع مؤتمر البلدان الأطراف المقبل في كانكون، بالمكسيك.

إن مسألة الظواهر الطبيعية التي أصابت مؤخرا لفترة متزامنة كلا من باكستان وروسيا والصين والهند، ربما بسبب اختلالات مناخية، وبسبب نتائج خطورتها الاستثنائية، يتعين إعادة هيكلة الآليات الدولية المكلفة بالوقاية من الكوارث. وعليه، وانطلاقا من هذه الروح المتسمة بالتضامن الإنساني، أوجه نداء من أجل بلورة فكرة التشاور بشأن البحث عن أنجع السُبل للتوصل إلى ضمان عالمي لوقاية حقيقية من الكوارث الطبيعية.

إن الدول غير الحائزة للسلاح النووي، ومن ضمنها الجزائر، من حقها أن تطلب من الدول النووية بأن تتحمل مسؤوليتها كاملة من أجل نزع حقيقي للأسلحة النووية. إن نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لسنة ٢٠١٠ يشكل خطوة إيجابية في هذا الاتجاه بفضل إطلاق المسار الذي سيفضي إلى إنشاء منطقة متزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط. ومن جهة أخرى، وبغية الارتقاء إلى مستوى تحديات السلم والأمن، يتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يستفيد من الظرف الدولي المناسب والاندفاع الإيجابي عما توصل إليه المؤتمر الثاني لاستعراض معاهدة عدم الانتشار النووي في عام ٢٠١٠ من اجل الإحياء الحقيقي له.

إن الجزائر انطلاقا من التزاماتها بإحياء حقيقي لإعمال مؤتمر نزع السلاح، فإنها مقتنعة بأن أهداف ومضمون برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح المصادق عليه سنة ٢٠٠٩ لا يزال صالحا، ومن شأنه أن يشكل قاعدة عمل ثمينة في دورته المقبلة.

ما زالت إشكالية السلم والأمن تطرح نفسها أيضا في ظل تفاقم ظاهرة ما انفكت خيوطها ترتبط بالجريمة المنظمة العابرة للحدود، وعمليات الاختطاف، والتهديد بالسلاح والاتجار بالأسلحة والمخدرات، والاتجار بالبشر.

لقد رحبت بلادي باتخاذ مجلس الأمن القرار رقم ١٩٠٤ (٢٠٠٩) المتعلق بالتجريم القانوني لدفع فدية للجماعات المسلحة، انطلاقا من مبدأ وجوب إدانة هذه الممارسات بصورة مطلقة لأنها تشكل مصدرا هاما لتمويل الإرهاب. كما ترى أنه يتعين على المجتمع الدولي بذل جهود كبيرة من أجل استئصال هذا التهديد العابر للحدود، ليس فقط في إطار عملية تطبيقها الكلي والتلقائي، بل أيضا في معالجة إشكالية إطلاق سراح الإرهابيين مقابل تحرير الرهائن، وهي مسألة يجب التعامل معها بكل حزم وعزم ومسؤولية.

تدعو الجزائر أيضا المجتمع الدولي إلى اتخاذ التدابير المناسبة للحيلولة دون أي استعمال لصور الأقمار الصناعية من خلال الإنترنت لأغراض إجرامية، مع الإشارة إلى أن المعاهدة الشاملة بشأن مكافحة الإرهاب التي مافتئت الجزائر تنادي بها ستمثل، بعد المصادقة عليها، تعزيزا رئيسيا للترسانة القانونية الدولية.

وفي إطار احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فإن الجزائر تساهم بصفة فعالة، وضمن تعاون إقليمي متكامل ويشكل حلقة ضرورية في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، حيث أنها كانت وراء عدة مبادرات، من بينها دعم التعاون الثنائي والإقليمي فيما بين دول المنطقة، سواء في ميدان السلم والأمن أو التنمية. وستظل الجزائر متمسكة بمواصلة العمل المشترك من أجل بناء اتحاد المغرب العربي، هذا المشروع الحضاري الذي يشكل الإطار المناسب للتعاون والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة. وحرصا منها على بناء هذا الصرح، فقد سبق لها أن قامت، ضمن البرامج الأخيرة للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، بإطلاق مشاريع إنمائية ذات بعد مغاربي واسع بغية التمهيد للاندماج الإقليمي.

إن الشعب الفلسطيني، الذي يتطلع دوما إلى إقامة دولة قابلة للحياة، يظل رهينة لتردد بعض الأطراف التي تعمل على تثبيت الوضع القائم المثقل بالسياسات العدوانية والحصار الجائر. وبهذه المناسبة، نجدد نداءنا للمجتمع الدولي إلى إبداء مزيد من الحزم والتصميم إزاء هذا التزاع من خلال ممارسة ضغوط ذات مصداقية على سلطة الاحتلال. كما أن التسوية النهائية العادلة والشاملة لهذا الصراع تمر حتما عبر تنفيذ مبادرة السلام العربية. وأود أن أتقدم في هذه المناسبة

للشعب الفلسطيني الشقيق، باسم الشعب الجزائري ورئيسه وحكومته، بالتقدير والمحبة.

كما تنادي الجزائر بالوقف الفوري للاستيطان وحق اللاجئين في العودة واختيار القدس الشرقية عاصمة لفلسطين في إطار حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧، وهي التسوية التي يجب أن تشمل كذلك استعادة الأراضي العربية المحتلة في الجولان وفي لبنان.

وإذ نحتفل في هذه السنة بالذكرى السنوية الستين لاتخاذ القرار ١٥١٤ (د-١٥) الذي كرس مبدأ تحرير الشعوب المضطهدة من نير الاستعمار، فإننا نسجل للأسف استمرار وجود أقاليم غير مستقلة ما زال سكانها يتطلعون إلى تقرير مصيرهم. ولهذه الغاية، ووفقا لمسؤوليتنا وواجباتنا، فإن الجزائر تظل مستعدة لتقديم كامل الدعم لجهود منظمة الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص، السيد كريستوفر روس، الرامية إلى حل للنزاع في الصحراء الغربية، وتظل كذلك متمسكة ببعد حقوق الإنسان وكفالته من قبل مجلس حقوق الإنسان والآليات الدولية ذات الصلة. كما ندعو المجتمع الدولي إلى تحمل كامل مسؤوليته إزاء شعب الصحراء الغربية، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، بغية التوصل إلى حل سياسي عادل يسمح له بممارسة حقه في تقرير المصير عن طريق الاستفتاء. ولا يسعني إلا أن أجدد بهذه المناسبة موقف بلادي المنسجم مع موقف الاتحاد الأفريقي، والذي تم تأكيده في آخر اجتماع قمة للاتحاد الأفريقي، المعقود في كمبالا، والمتمثل في أن العدالة الدولية ذات الوجهين والتي تركز على منطقة معينة من العالم دون غيرها، من شأنها أن تهدد السلم والأمن في نهاية المطاف.

كما أن بلدي يرفض القانون والقواعد التي تتجاوز الحدود الوطنية وكذلك جميع أشكال الإجراءات الاقتصادية القسرية، بما في ذلك الجزاءات الاقتصادية ضد البلدان النامية، ويجدد تأكيده بهذه المناسبة على ضرورة وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وشعبها منذ ما يزيد على نصف قرن.

وقد أعلن الاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٠ عاما للسلام والأمن في أفريقيا، معبرا بذلك عن إرادة الدول الأعضاء لاستخدام جميع الوسائل السلمية لحل النزاعات والأزمات التي لا زالت قائمة. كما أن قارتنا تعمل على تكريس اندماجها سواء اقتصاديا أو سياسيا لكي تصبح شريكا يحسب له حساب في إطار المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رسلان كازاكبايف، وزير خارجية جمهورية قيرغيزستان.

السيد كازاكبايف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): أود، بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس ديس، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، وأن أتمنى لكم كل النجاح.

وبالنسبة لقيرغيزستان، كان عام ٢٠١٠ عاما للتغيرات الكبيرة والتحديات الخطيرة التي هددت استمرار وجودنا ووحدتنا ومركزنا كدولة. وفي نيسان/أبريل، بعد أن أطحنا بالنظام السلطوي لحكم الدولة، مع ما كان يتسم به من فساد وفقدان المشروعية، اختار الشعب القيرغيزي بعزم مسار التجديد والتطور الديمقراطي الحقيقي.

ومع ذلك، شهد العالم، في أيار/مايو وحزيران/يونيه، حالة اضطراب شديد في جنوب قيرغيزستان، حيث حاولت قوى متطرفة تابعة للحكومة البائدة وجماعات إجرامية ومتطرفة القيام بأعمال انتقامية. وبناء على ذلك، تسببت تلك الجماعات باصطدامات دموية بين الطائفتين القيرغيزية والأوزبكية، اللتين عاشتا وعملتا جنبا إلى جنب بسلام على مدى قرون.

وقد لعبت تلك الجماعات بخبث الورقة العرقية، مستغلة عمدا الضعف المتعلق بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، مثل الفقر والبطالة – وخاصة لدى الشباب – والفساد والوصول غير المتكافئ إلى الموارد الاقتصادية والاجتماعية، التي تجاهلتها الحكومة السابقة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية).

وخلال تلك الفترة الصعبة، نجحت الحكومة الانتقالية في توحيد جميع قوى الشعب الوطنية والإيجابية. وبمساعدة المجتمع الدولي، تمكنت الحكومة الانتقالية من تحقيق الاستقرار، وبالتالي، حالت دون العودة إلى الماضي.

وفي ٢٧ حزيران/يونيه، جرى اعتماد دستور جديد عبر الاستفتاء، مما وفر أساسا برلمانيا لحكومة البلد. ونستطيع اليوم أن نعلن وضميرنا مرتاح أن جميع الظروف الضرورية، السياسية والاقتصادية والتنظيمية، قد تمت تهيئتها لإجراء انتخابات برلمانية شفافة في قيرغيزستان في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وأمام قيرغيزستان فرصة نادرة لبناء دولة برلمانية ديمقراطية حقيقية على أساس سيادة القانون وحقوق الإنسان. وأنا واثق أن شعب قيرغيزستان سوف يبدي الحكمة ومستوى عاليا من المشاركة السياسية ولن يفوّت هذه الفرصة.

ولكي نتقدم بنجاح على مسار التطور الديمقراطي ونتلافى الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المستقبل، فإننا نعتزم إجراء تحليل شامل لمصادر وأسباب الصراعات الواضحة التي وقعت في بلدنا خلال العام المنصرم، وبالتحديد خلال الأشهر الستة الماضية.

وفي الوقت الحالي، تنكب لجنة رسمية على التحقيق في أسباب النزاع. وتتألف اللجنة من نشطاء سياسيين بارزين وعلماء وخبراء من قوميات قيرغيزية وأوزبكية وغيرها ممن يكونون قيرغيزستان المتعددة القوميات. كما بدأت لجنة دولية مستقلة عملها، بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبلدان الشمال. لا بد لنا أن نحدد مدبري المصادمات الدامية وأن نسعى إلى استخلاص الدروس التي يمكن أن نستفيد منها، وأن نحاول فهم أسباب الاحتكاك وإزالتها وأن نبحث عن السبل الكفيلة بتحقيق توافق بين الأعراق في المجتمع.

ولكن الأهم من ذلك أنه لا بد أن يترسخ في أذهان الناس من كل الطوائف العرقية التي تعيش في قيرغيزستان إدراك الطابع المأساوي والعقيم لنتائج أعمال التطرف. ويجب أن يصبح الالتزام الراسخ بالوحدة الوطنية والمواطنة عنصر التماسك والقوة الموحدة في البلد.

ونحن نوسع مختلف أشكال التعاون مع المنظمات الإقليمية الدولية بغية زيادة تعزيز استقرار الأوضاع في قيرغيزستان. وبهدف تقديم المساعدة للعاملين على إنفاذ القانون واستعادة الثقة بين المواطنين والإدارات المحلية، توشك المفاوضات بشأن إشراك الفريق الاستشاري الشرطي من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الانتهاء. وبموجب الاتفاقات التي تم التوصل إليها، تقدم البلدان الشريكة في منظمة معاهدة الأمن الجماعي المساعدة في المشتريات والمساعدة الاستشارية.

والجمهورية القيرغيزية تقدر أيما تقدير موقف وتصرفات القيادة في جمهورية أوزبكستان والرئيس إسلام كريموف شخصياً، في تحقيق الاستقرار في جنوب بلدنا، خصوصاً في الأيام الأولى من الاضطرابات. ونحن ممتنون كذلك لما قدمته حكومة ذلك البلد الشقيق من الدعم والمساعدة القيمة لمواطني قيرغيزستان الذين نزحوا إلى أوزبكستان وتيسير عودتهم.

ونعرب عن خالص الامتنان لكل من استجاب للدعوة إلى تقديم العون والمساعدة في إطار النداء العاجل الذي وجهته الأمم المتحدة، وكذلك للدعم الشامل المقدم على أساس ثنائي.

لقد كانت المساعدة الإنسانية الفورية من البلدان الصديقة والمنظمات والوكالات الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة حيوية الأهمية في إنهاء حالة الأزمة والتغلب على الآثار المدمرة لكارثة إنسانية. وحتى اليوم، تلقينا ٤٠ في المائة من المساعدة المطلوبة في إطار النداء. ومن الواضح أنها لا تكفي، بالنظر إلى الحاجة الملحة للسكان في شوارع المدن والمستوطنات التي تضررت. وما زال الناس يحتاجون إلى السكن، والجرحى بحاجة إلى الرعاية الطبية، وتحتاج المدارس ومباني الخدمات الاجتماعية إلى إعادة البناء.

وتركز حكومتنا في الوقت الحالي جهودها الأساسية على إعادة البناء فيما بعد الصراع للبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، لا سيما في المناطق الجنوبية. ولذلك، فإن تنفيذ التعهدات التي قطعت في مؤتمر المانحين بشأن قيرغيزستان المعقود في بيشكك في تموز/يوليه الماضي بشكل عملي وحسن التوقيت أمر فائق الأهمية.

وقيرغيزستان تؤيد موقف الأمين العام بان كي - مون، المعلن في ٢٣ أيلول/سبتمبر في اجتماع قمة مجلس الأمن (انظر S/PV.6389)، بشأن تعزيز دور الأمم المتحدة في الاستجابة للكوارث الإنسانية وحل حالات الأزمة.

لقد كان إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى خطوة هامة وضرورية من جانب الأمم المتحدة. ونرى أنه من الضروري توسيع عملياتها وتعزيزها، الأمر الذي سيسمح بتنفيذ رزمة من التدابير الوقائية وتفعيل خدمات الوساطة. ونرحب أيضاً بإطلاق استراتيجية لمكافحة الإرهاب لمنطقة آسيا الوسطى ونحن مستعدون لتعزيز التعاون بهدف اعتماد خطة عمل مشتركة بحلول عام ٢٠١١.

إن اجتماع قمة مجلس الأمن يحفزنا على النظر بمزيد من الجدية في مشكلة الإرهاب. فأحداث حزيران/يونيه من هذا العام في جمهورية قيرغيزستان - عندما حاولت مجموعات مختلفة من الإرهابيين دخول الأراضي القيرغيزية عن طريق الممرات الجبلية من بلدان مجاورة - تدلل على وجود تهديدات إرهابية حقيقية للسلام والأمن في الدول المتاخمة لأفغانستان.

فالتحالف بين مجموعات الإرهابية وبارونات المخدرات وعناصر إجرامية أخرى يقلقنا بالغ القلق. ومثل هذا الخليط المدمر ينبغي أن يجتث بأقوى الإجراءات. ولذلك، فإن وكالة مكافحة المخدرات في دولة قيرغيزستان، التي تم تصفيتها قبل عام مضى، قد أعيدت للعمل مؤخراً. وإذ نكثف جهودنا في الكفاح ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات، فإننا مهتمون للغاية بتعزيز برنامج استراتيجي لبلدان آسيا الوسطى للتصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات ومكافحة الجريمة الدولية. ويتعين علينا أن نعزز بدرجة أكبر نشاط المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد المؤثرة على العقل وسلائفها تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وينبغي أن تكون خطة العمل للاتحاد الأوروبي وبلدان آسيا الوسطى للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ جزءاً هاماً في الجهود الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، إلى جانب التدابير المنسقة في إطار رابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون. وما فتئنا ندعو الأمم المتحدة إلى تحسين تنسيق المكافحات ضد الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

وفي أفغانستان، فإن العملية الهشة لحفظ السلام والمصالحة وتطور الهياكل المؤسسية من دواعي قلقنا بشكل خاص. والانتخابات البرلمانية الأخيرة في ذلك البلد تلهمنا بعض التفاؤل إزاء تعزيز المجتمع المدني وإرساء برلمان وحدة وطنية. وبناء اقتصاد مستقر وتوفير دعم فعال لمؤسسات الدولة في أفغانستان سيكون أساساً للسلام الدائم في ذلك البلد وسيحد من التهديدات للأمن في منطقة آسيا الوسطى. وقيرغيزستان تدعم البرامج الدولية لإعادة البناء الاقتصادي في أفغانستان، وهي مستعدة للإسهام مادياً وبالأفراد والعمل بشكل وثيق مع الائتلاف المضاد للإرهاب.

لقد دلل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في أيار/مايو الماضي على إمكانية تحقيق تفاهم في مجال نزع السلاح النووي البالغ الحساسية. وبلدي يسهم في ذلك الجهد أيضاً. وقد عينت قيرغيزستان لتكون الوديع للمعاهدة بشان إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وهي بذلك تعزز الأمن الإقليمي بينما توسع التعاون مع المناطق الخالية من الأسلحة النووية الأخرى.

يمثل البعد الإيكولوجي أحد الملامح الخاصة لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وذلك لأنه بقيت هناك كمية كبيرة من مخلفات اليورانيوم في قيرغيزستان، مما يشكل خطراً كبيراً على الحياة البشرية وعلى البيئة عموماً. وفي هذا الصدد، فإننا ممتنون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاهتمامه المتزايد بتلك المناطق ذات الخطورة الإيكولوجية العالية ولعقده اجتماعاً دولياً في عام ٢٠٠٩.

ونود أن تسترعي انتباه الوفود إلى البند ٩٧ (ط) في جدول أعمال الجمعية لهذه الدورة، المعنون ''إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا''، ونطلب منها تأييده.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة أساسية لحفظ وصون السلام على كوكبنا. وقيرغيزستان هي البلد الوحيد في المنطقة الذي يساهم بأكثر من ٣٠ من حفظة السلام في بعثات الأمم المتحدة في أفريقيا وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي، وهي على استعداد لزيادة مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وقد أعلن وفد قيرغيزستان مرارا وتكرارا عن تأييده لتحقيق الإدارة المثلى لعمليات حفظ السلام. وهو يؤيد الاستراتيجية الشاملة للدعم الميداني وإصلاحه، كما هو موثق في ''برنامج جديد للشراكة: رسم آفاق جديدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام''. ونحن على اقتناع بالأهمية الحيوية لإشراك منظمات إقليمية موثوق بها مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي في أنشطة حفظ السلام والتعمير بعد انتهاء الصراع.

وقيرغيزستان متفانية من أجل مقاصد ومهام تعزيز السلم والأمن الدوليين، وهي على استعداد، بوصفها مرشحة للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن، للإسهام في خدمة قضية السلام، لا سيما بالمشاركة في أعمال المجلس ولجانه.

ونرغب في تركيز انتباه الجمعية على مسألتي السلامة البيئية والطاقة الكهرمائية. لقد أكدت دراسات أجريت مؤخرا فقدان ما يزيد عن ٢٠ في المائة من المساحات الجليدية والثلجية في قيرغيزستان، مما يتطلب بذل جهود على نحو مستعجل للمحافظة على أعالي الأنهار لدينا واستعادة أحراشنا. وتهتم قيرغيزستان بالاستغلال الرشيد لمواردها، وتهيئة مناخ استثماري جذاب، والمحافظة على الأمن الإيكولوجي واستحداث مصادر الطاقة البديلة. نحن بحاجة إلى إطلاق مشاريع إقليمية ضمن إطار سوق الكهرباء الإقليمية لآسيا الوسطى/جنوب آسيا، بالابتداء بإنشاء خط

قيرغيزستان – طاجيكستان – أفغانستان – باكستان للطاقة الكهربائية.

ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل لوضع تدابير ملموسة في المؤتمر القادم السادس عشر المتعلق بتغير المناخ في كانكون في تشرين الثاني/نوفمبر. ومن الخطوات العملية التي ستتخذ في هذا المجال أذكر أن المؤتمر الدولي القادم المعني بالبلدان الجبلية، بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في كاتماندو، سيقدم مقترحات عامة لاجتماع كانكون.

وتقوم قيرغيزستان بدراسة مشاريع هادفة بشأن التنمية المستدامة، وتؤيد السيد لازلو بوربلي في عمله للدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة. وهدفنا الحتمي هو تحقيق جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وجعل خطة عمل جوهانسبرغ حقيقة واقعة.

وختاما، أود أن أؤكد على وجوب أن يستجيب نشاط الأمم المتحدة استجابة كاملة لتوقعات الشعوب في كل أرجاء الكوكب وألا ننسى، نحن البلدان الصغيرة والكبيرة، المسؤولية التي نتحملها عن إجراءاتنا. وأتمنى أيضا أن تتوفر لدى الجميع الحكمة والجرأة اللتان ستساعداننا في تحقيق المقاصد والقيم الدائمة لمنظمتنا في بناء سلام أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، وزير خارجية مملكة البحرين.

الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة (البحرين): السيد الرئيس، يطيب لي بداية أن أنقل لكم تحيات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين حفظه الله، وتمنيات جلالته لكم بالتوفيق والنجاح. وأهنئكم معالي الرئيس لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة، شاكرا معالي الدكتور علي عبد السلام التريكي، رئيس الدورة السابقة، على حكمته في إدارة أعمالها، مشيدا في الوقت ذاته بجهود الأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد بان كي – مون، ودوره في خدمة القضايا الدولية.

جميعنا يعلم بأن الأمم المتحدة، ومنذ تأسيسها، قد حققت الكثير من النجاح في سبيل العمل الدولي المشترك. وطرحت الكثير من المبادرات والأفكار المفيدة لخير البشرية، ومنها أفكار خلاقة كتحديد الأهداف الإنمائية للألفية. وها نحن اليوم نتحدث عنها كأهم موضوع مشترك نتفق عليه جميعا. وبصفتي مسؤولا في بلادي سأتناول ما يواجه البشرية من تحديات في مختلف القضايا، إنْ كان ذلك في حل الخلافات بين الدول أو تحقيق طموحات الشعوب أو إبراز ما تم إنجازه من نجاحات قد تصبّ، إن اجتمعت، في مصلحتنا جميعا. وإن من أهم تلك التحديات التي نواجهها في عالمنا هو تحقيق تلك الأهداف قبل حلول عام ٢٠١٥، والتي نعلم أن الكثير من الدول قد بذلت جهودا كبيرة ومشهودة. وفي هذا الإطار حققت مملكة البحرين مركزا إيجابيا متقدما ولا سيما في المجالات الاجتماعية والتربوية والصحية وتوفير التعليم المجاني في مراحله الأساسية وجودة التعليم والنهوض بدور المرأة وتوفير تكافؤ الفرص بين الجنسين وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي للفئات غير القادرة وتطبيق نظام التأمين ضد التعطل وتعزيز التدريب المهني لتنمية قدرات الموارد البشرية البحرينية.

ويشرفني أن أمثّل بلدا فاعلا في مسؤوليته الدولية، فعندما نتحدث عن الدولة الحديثة في مملكة البحرين باعتبارها النتاج السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي الأكثر أهمية في تاريخ المملكة فذلك لأن كل الإنجازات التي تحققت كانت نتاج حكم رشيد رعى وساند مجهودات فكرية ومبادرات ورؤى سياسية وتنظيمية هائلة لبناء مجتمع المؤسسات والأجهزة التي تهدف إلى تعزيز وتقوية مبادئ المجتمع الحديث المنظم والملتزم بقيمه في مختلف المجالات والقائم على دولة المؤسسات التي توفر الفرص لكل أبنائها

الموهوبين وابتكاراتهم وحضورهم القوي، قائمين بدورهم بوصفهم مواطنين فاعلين في عالمنا الحاضر.

ومن هنا جاءت الرؤيا الاقتصادية ٢٠٣٠ التي أطلقها صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ لتشكل منعطفا تاريخيا وبوابة للإصلاح الاقتصادي واستكمالا للإصلاح السياسي ولتضع تصورا بعيد المدى للمسارات المستقبلية للاقتصاد الوطني خلال فترة تمتد حتى ٢٠٣٠. ولقد تحددت أهدافها بالانتقال من اقتصاد قائم على الثروة النفطية إلى اقتصاد منتج قادر على المنافسة العالمية ترسم الحكومة معالمه ويتولى القطاع الخاص الرائد عجلة تنميته بشكل يوسع حجم الطبقة الوسطى من المواطنين البحرينيين الذين يتمتعون بمستويات عالية جراء زيادة معدلات الإنتاجية والوظائف ذات الأجور العالية، من أجل مجتمع يعتمد على مبادئ الاستدامة والتنافسية والعدالة.

إن الأزمة المالية التي أصابت الاقتصاد العالمي منذ عام ٢٠٠٨، وما نتج عنها من أزمة الديون السيادية في أوروبا، وما تبعها من إجراءات تقشفية وإعادة إصلاح أنظمة المصارف وزيادة تدخل الدولة في بعض الجوانب المصرفية والاقتصادية في مختلف الدول، أدى إلى بروز دور مجموعة الـ ٢٠ وزيادة تأثيرها وأهميتها لمواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية نظرا لاستئثارها بـ ٩٠ في المائة من الاقتصاد العالمي.

وبناء عليه فقد آن الأوان لأن تأخذ هذه المجموعة وغيرها من المجموعات كمجموعة G-3 دورا رياديا لتعزيز وتطوير العمل المشترك من داخل الأمم المتحدة بكافة أجهزتها ومؤسساتها وطرح خطط تقوم على العمل الجماعي لتعزيز قدرات الدول على مواجهة الأزمات المستقبلية وتحقيق الانفتاح والتكامل الاقتصادي. وهذا يتفق مع الطرح البناء الذي قدمه معالي رئيس الجمعية العامة في هذا الشأن.

إن حل الخلافات والصراعات بين دولنا يشغلنا جميعا وبشكل يومي. تلك خلافات وصراعات صنعناها بأنفسنا كبشر، إن كانت عقائدية، أو عرقية، أو تتعلق باحتلال أرض الغير وطرده من بيته وموطنه، وغيرها من الأمور التي تشغلنا عن الأمور الأكبر والأهم وهي مواجهة الفقر والجهل والمرض والكوارث الطبيعية التي تحصد الأرواح وتقتل الإبداع الإنساني. كل ذلك نتيجة مصالح ضيقة تتعلق بهذه الدولة أو تلك، ولا تأخذ في الاعتبار مصلحة العالم ككل.

ولدينا في منطقتنا إحدى أهم تلك المسائل وهي مسألة الصراع العربي الإسرائيلي. فمنذ عقود ونحن ما زلنا في مكاننا. نرى الأمل ونرى بعده الفشل. نرى بصيص النور فنتفاءل، ونرى التراجع فنتشاءم ونعود إلى الوراء. ولكننا لن نفقد الأمل. الأمل في التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل يعيد الحقوق إلى أصحابها، ويفتح الأبواب لأن يتقبل كل منا الآخر كجار وصديق وشريك بكل ما يتطلب ذلك من احترام والتزام.

إننا في هذا الصدد، نقدر الالتزام التاريخي والجهود المتواصلة من الرئيس باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، لما يقوم به وإدارته في إعطاء عملية السلام المنشود في الشرق الأوسط من دفعة قوية للأمام، وذلك بإطلاق المفاوضات المباشرة بين فلسطين وإسرائيل لحل هذا الصراع المزمن. إن هذه الجهود الكبيرة تتطلب من جميع الأطراف الالتزام الكامل والدعم المتواصل، واتخاذ خطوات تفتح أبواب التعايش بين الجميع، وتتضمن قدرا كبيرا من الاتصال والتواصل، وتمكن كل طرف من إقناع الآخر بالتعايش مع جاره وشريكه في هذه المنطقة من العالم، وليس عدوه الذي يضمر له الخداع والشر. وما تمسكنا بالمبادرة العربية للسلام إلا خير مثال على ذلك. مبادرة ملتزمون بها جميعا بكل ما تحمل بنودها تجاه السلام الحقيقي المنشود.

إن من ثوابت سياستنا الخارجية، الحرص على دعم الأمن والاستقرار والتنمية في منطقتنا، وفي هذا الشأن نتطلع إلى أن نرى العراق آمنا مزدهرا وقادرا على إبعاد أي تدخل خارجي في شؤونه، مع الحفاظ على هويته العربية والإسلامية، الجامعة لمختلف الأعراق والثقافات.

وفي ما يخص الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإن أكثر ما يهمنا هو استقرارها ورفاهية شعبها، متطلعين إلى دورها الحيوي في إبعاد شبح الخلاف حول برنامجها النووي، مرحبين بالتزامها بسلمية هذا البرنامج، ومؤكدين على أهمية الشفافية الكاملة والالتزام الكامل بمتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن جانب آخر فإن حل قضية احتلال إيران للجزر التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، وذلك من خلال المفاوضات المباشرة أو عن طريق محكمة العدل الدولية، يعد خطوة حيوية لوضع أسس التفاهم الإقليمي بما يحقق الاستقرار المطلوب للتنمية في المنطقة، وبما يخدم مصالح شعوبنا جميعا.

أما فيما يتعلق باليمن، فإن استقراره هو من ركائز أمن المنطقة. وعليه تؤكد مملكة البحرين دعمها التام للجمهورية اليمنية في كل ما تتخذه من خطوات لمحاربة الإرهاب حماية لأمنها الوطني، داعية المجتمع الدولي للقيام بدوره في تقديم الدعم والمساندة لهذا البلد الشقيق، إن كان ثنائيا أو عن طريق مجموعة أصدقاء اليمن.

أما فيما يخص الأوضاع في السودان، فإننا نرحب بالاتفاقيات التي تم توقيعها بين حكومة السودان والأطراف السودانية المعنية، مشيدين بالجهود الكبيرة التي تقوم بها دولة قطر الشقيقة في هذا الشأن، ونتطلع إلى أن تستكمل المفاوضات حول قضية دارفور ضمن الاتفاقات الإطارية الموقعة للحفاظ على وحدة السودان الشقيق.

إن حل هذه الخلافات وغيرها سيمكننا من مواجهة التحديات الحقيقية التي يجب أن نوليها اهتمامنا المشترك، تحديات الأمن والإرهاب، تحديات الكوارث الطبيعية المدمرة، كالمحن المأساوية التي واجهتها كل من جمهورية باكستان الإسلامية الشقيقة وجمهورية هايتي إثر الفيضانات الكارثية والزلزال المدمر، معربين عن تضامننا معهما وأن تتمكنا من تجاوزها بدعم ومساندة المجتمع الدولي على نحو يتوازن مع حجم الكارثة.

أما الإرهاب، فهو ظاهرة يعاني منها العالم أجمع، ولها أشكال ووجوه متعددة، سواء كانت اعتداءات إرهابية آثمة تواجهها العديد من الدول في العالم، أو استغلال المنابر لإثارة العنف والخلافات بين الدول وفي المجتمعات بخلاف دورها الحقيقي في الوعظ والإرشاد، أو باستخدام وسائل الإعلام للغاية نفسها. ولعل أفضل الطرق لمكافحة الإرهاب هو متابعة وكشف مصادر تمويله وهذا يتطلب الاتفاق على نظام دولي واضح ينظم انتقال الأموال بشفافية تامة.

من أجل أن ينجح المجتمع الدولي في مواجهة هذه التحديات والتهديدات الخطيرة، فإن ذلك يتطلب أن تكون دولنا قادرة على القيام بدورها على أكمل وجه وذلك بتعزيز مفاهيم المشاركة السياسية وسيادة القانون والإصلاح القانوني والمؤسسي وحرية الرأي والتعبير وترسيخ نهج الديمقراطية وحقوق الإنسان وإشراك المجتمع في تحمل المسؤوليات.

واختتم كلمتي بالقول: إنه إذا كنا نريد إعادة بناء العلاقات الدولية وتشكيل تحالفات أوسع نطاقا، فعلينا أن نبدي احتراما أكبر للأفكار والقيم التي يؤمن بها الآخرون، انسجاما مع التزاماتنا لتحقيق المقاصد والمبادئ النبيلة المنصوص عليها في الميثاق وهي: السلام والأمن والعلاقات الودية والتعاون الدولي بين الأمم والشعوب. وإن بلادي

تؤكد لكم التزامها بدورها كعضو فاعل في المجتمع الدولي، عضو مشارك ومبادر بالخير والإصلاح لما فيه مصلحتنا جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برونو رودريغز باريا، وزير خارجية كوبا.

السيد رودريغز باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): لقد صادف يوم أمس بالتحديد الذكرى السنوية الخمسين لأول خطاب للقائد العام فيديل كاسترو روس في هذه القاعة، إذ قال تلك الجملة الخالدة إنه، عندما تختفي فلسفة المغامرات، ستختفي عندئذ فلسفة الحروب.

كان على ستين مليونا أن يموتوا في الحرب العالمية الثانية كي يتمكن قادة ذلك الزمن من إنشاء الأمم المتحدة بغية إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

واليوم، يدرك أبناء وأحفاد ذلك الجيل أن البشرية تواجه خطر الفناء، ففي غضون عدة عقود، لن يكون عكس اتجاه تدهور الظروف المعيشية على الكوكب ممكنا، ويمكن أن يحدث الشيء نفسه خلال بضع ساعات إذا ما استخدم جزء صغير من الترسانة النووية، ولم يتخيل من اجتمعوا في سان فرانسيسكو لصياغة ميثاق الأمم المتحدة الخطر الذي يشكله الاحترار العالمي أو الشتاء النووي.

وبينما نتداول هنا، كما حذر الرفيق فيدل، تقوم القوى القوية والمؤثرة في الولايات المتحدة وإسرائيل بتمهيد الطريق لهجوم عسكري ضد جمهورية إيران الإسلامية. ومن جانبه، وربما تحت وهم منع وقوع ذلك الهجوم، يمضي مجلس الأمن في تطبيق الجزاءات ضد ذلك البلد، وهي مع الجزاءات من طرف واحد، التي تفرضها مجموعة من الدول بصورة غير قانونية، تسعى لخنق الاقتصاد الإيراني.

لقد أسهم التقرير الأخير المتحيز سياسيا، الذي أصدره المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في زيادة التوترات وقدم ذريعة للتصعيد العسكري. وإذا تحقق ذلك العدوان، فإنه سيكون جريمة ضد الشعب الإيراني واعتداء على السلام والقانون الدولي الأمر الذي قد يشعل صراعا سيتحول بالتأكيد إلى حرب نووية. ومن شأن الخسارة أن تتمثل في فقدان ملايين الأرواح، والضرر الذي يلحق بالبيئة والاقتصاد والاستقرار العالمي يفوق الحصر.

مَن يمكنه أن يؤكد خلاف ذلك، وبناء على أي ضمانات؟ كيف يمكن القول إن مسار الأحداث الراهنة يبعد الكوكب عن الحرب في الشرق الأوسط؟ إن التهديد خطير جداً بحيث لا نثق بمقدرة مجلس الأمن على مواجهته، إذ يعتمد الطرف الرئيسي المسؤول عن الأزمة على قدرته على فرض خططه.

إن الحربين على العراق وأفغانستان تدلان على أننا لا نستطيع أن نعهد إلى حكومة أو بضع حكومات بالسلطة لكي تقرر ما إذا استُهلكت جميع الخطوات الدبلوماسية لمنع الحرب، وما إذا أصبح استعمال القوة متعذراً تفاديه، وما إذا أصبح موت مئات الآلاف أو الملايين من الناس وزعزعة الاستقرار في منطقة كبيرة على الكوكب – أو جميع هذه الأشياء معاً – أمراً لا مفر منه. والجزاءات وعمليات الحصار والصراعات ليست السبيل إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. على العكس من ذلك، إن الحوار والتفاوض والتقيد بمبدأ التساوي بين الدول في السيادة هي السبيل الوحيد لتفادي الحروب.

وتشيد كوبا بجهود جميع الدول، من قبيل الصين وروسيا والبرازيل وتركيا، التي تسعى إلى إيجاد حلول سلمية، وتشجعها، وتناشد المجتمع الدولي أن يدعم هذه المبادرات. ومن واجب الجمعية العامة هذه أن تدعم رسمياً تلك الجهود.

ويجب إصلاح الأمم المتحدة إصلاحاً جذرياً، واستعادة صلاحيات الجمعية العامة هذه. ويجب إعادة خلق

مجلس الأمن. ولا بد من التأكيد مجدداً على أن يكون الأمين العام وجميع المسؤولين الأقدمين في الوكالات الدولية، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مسؤولين أمام جميع الدول الأعضاء، مثلما تنص عليه الولايات الواضحة المعتمدة وفقاً للميثاق والنظام الداخلي.

والتهديد الخطير الذي تشكله الأسلحة النووية لن يزول إلا بالقضاء عليها ومنعها بالكامل. والتلاعب المحيط بعدم الانتشار، المرتكز على الكيل بمكيالين والمصلحة السياسية، ووجود نادٍ للمحظيين وحرمان بلدان الجنوب من الاستعمالات السلمية للطاقة النووية – يجب أن يتوقف. ونحث الولايات المتحدة، الدولة النووية الكبرى، على وقف معارضة التفاوض بشأن إبرام اتفاقات ملزمة يمكنها أن تخلصنا مرة وإلى الأبد من هذا التهديد ضمن إطار زمني محدد. ونظراً للقوة الكبيرة الفتاكة للأسلحة التقليدية وتطويرها الجاري، يتعين علينا أيضاً أن نكافح من أجل نزع السلاح الكامل والعام.

وبغية المضي قدماً في تحقيق تلك المهام، قدمت حركة عدم الانحياز اقتراحاً لم يحظ بالاهتمام. ويتوخى الاقتراح وضع خطة عمل تشمل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ومن الملحّ إنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط، حيث إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تعارضها. ومن شأن النجاح في هذا الجهد أن يساهم إسهاماً كبيراً في تبديد الأخطار الناجمة عن الصراعات والانتشار النووي، وفي تحقيق السلام الدائم في تلك المنطقة.

والفيضانات التي أضرت بباكستان، وأمريكا الوسطى، والعديد من البلدان الأخرى في شتى أنحاء العالم، فضلاً عن الجفاف ودرجات الحرارة العالية للغاية التي أضرت بروسيا، تذكرة مأساوية بالأخطار الناجمة عن اختلال المناخ. وإزاء هذا التهديد الخطير، ينبغي ألاّ يسود أي من المصالح الأنانية أو البرامج السياسية الضيقة التي تمنع إبرام اتفاقات ملموسة وملزمة في المؤتمر المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. والبلدان المتقدمة النمو التي تتحمل المسؤولية الكبرى عن الاحترار العالمي، ينبغي لها أن تقبل أهدافاً أكثر طموحاً لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتمتنع عن تدمير الإطار الذي أنشأته الاتفاقية وبروتوكول كيوتو التابع لها.

وستكون حكومات البلدان الصناعية عديمة المسؤولية جداً إن تجاهلت المزاعم المشروعة للمنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية التي تعرضت للقمع الوحشي في كوبنهاغن، واجتمعت لاحقاً في كوتشابمبا قبل خمسة أشهر بقليل للدفاع عن أمنا الأرض، أو التي تسعى من جديد لخدع الرأي العام عن طريق توجيه اللوم إلى الاقتصادات البازغة.

وندعو إلى تقديم الدعم الكامل من المجتمع الدولي إلى فنزويلا في كفاحها. ويدل الفوز الذي تحقق أمس في الانتخابات البرلمانية على دعم الأغلبية الواسعة من الشعب للرئيس شافيز والثورة البوليفارية، التي عانت من تدخل أمريكا الشمالية ومن حملات الاحتقار والتضليل التي أطلقتها جماعات القلّة وأمبراطوريات وسائط الإعلام.

والآن بعد أن غادرت كاميرات التلفزة هاييتي، ندعو إلى احترام التعهدات التي قُطعت بتقديم المساعدة الدولية. فالشعب الهاييتي النبيل بحاجة إلى الموارد لإعادة الإعمار، وقبل كل شيء إلى التنمية.

وتدرك حكومة الولايات المتحدة استعداد كوبا للتعايش في مناخ من السلام والاحترام والمساواة في السيادة، وهو ما أعربنا عنه صراحة من خلال الأقنية الرسمية، وأكرر التأكيد عليه هنا بالنيابة عن الرئيس راوول كاسترو. وإنني على اقتناع بأن تطوير العلاقات القائمة على القانون الدولي

ومقاصد ومبادئ الأمم المتحدة من شأنه أن يمكّن كوبا والولايات المتحدة من معالجة العديد من خلافاتهما وحل خلافات أخرى. ومن شأنه أن يساعد على تهيئة جو يفضي إلى محاولة حل مشاكل منطقتنا، وفي الوقت نفسه توفير الدعم الكبير لمصالح كلٍ من شعبينا.

إن المبادرات المتعلقة ببرنامج الحوار والتعاون الثنائي التي رُفعت إلى إدارة الرئيس أوباما في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، والتي أعلنت عنها علناً في هذه القاعة قبل عام بالضبط (انظر A/64/PV.11) لم تلق استجابة بعد. وأظهرت حكومة أمريكا الشمالية عدم الاستعداد لمعالجة أمور ضرورية بشأن البرنامج الثنائي، لذا فإن المحادثات الرسمية التي عُقدت بدون إحراز تقدم كبير اقتصرت على مسائل محددة.

وخلافاً للتوقعات، حتى داخل الولايات المتحدة نفسها، يبدو أن حكومتها لا ترغب في تعديل أكثر الجوانب اللامنطقية والمرفوضة عالمياً من سياستها المناهضة لكوبا. والعنصر الرئيسي في علاقاتنا الثنائية هو الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة ضد بلدي مباشرة، ومن خلال تطبيق قوانينها التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية. وما فتئ الحصار موضوع ١٨ قراراً، دعت باستمرار إلى إنهائه بدعم إجماعي تقريباً من الدول الأعضاء.

ومع ذلك، وفي السنتين الماضيتين، لم يحدث تغيير في سياسة الحصار والتخريب ضد كوبا، رغم أن الجميع يعلمون أن رئيس ذلك البلد يملك السلطة الكافية لإحداث تغيير حقيقي، ويحظى بتأييد الأغلبية الواسعة من شعب أمريكا الشمالية في ذلك الصدد.

والسفر إلى كوبا يظل غير قانوني بالنسبة إلى مواطني الولايات المتحدة أو الأجانب المقيمين في ذلك البلد. من المستحيل، أن تباع في الولايات المتحدة المنتجات الكوبية أو أي منتجات تحتوي على عناصر كوبية، أو تكنولوجيا كوبية. ومع استثناءات محدودة جدا، يُحظر على كوبا هنا أو في أي بلد آخر، الحصول على أي منتج يحتوي جزءا بسيطا من المساهمة أو التكنولوجيا الأمريكية. والتحويلات المالية التي تتم بدولارات الولايات المتحدة، سواء أكانت مرتبطة بكوبا أم بغيرها، يمكن الاستيلاء عليها أو تجميدها، والبنوك المعنية قد تتعرض للغرامة. وتبلغ قيمة الغرامات عدة ملايين، وهذه الغرامات تفرض على شركات الولايات المتحدة والشركات الأجنبية التي تنتهك قوانين الحصار الفاسدة

وبالإضافة إلى ذلك، وفي تناقض صارخ مع المعايير الدولية، لا يزال يُنتهك المجال الإذاعي لكوبا ولا يزال يستخدم البث الإذاعي والتلفزيوني لأغراض تخريبية، بينما تُسَخر الملايين من الأموال الفيدرالية لإثارة زعزعة الاستقرار السياسي في بلدي. وتحتل الولايات المتحدة جزءا من أراضي كوبا، وفرضت قاعدة عسكرية في غوانتنامو أصبحت تلك القاعدة مركزا للتعذيب خارج الولاية القضائية للقانون الإنساني الدولي.

إن سياسة الهجرة التي تتبعها الولايات المتحدة نحو كوبا، ترتكز على قانون التسوية الخاصة بكوبا، وهو استثناء محفز سياسيا يشجع على الهجرة غير الشرعية ويكلف أرواحا بشرية، وإدراج كوبا على القائمة الأمريكية المزيفة للدول التي تدعم الإرهاب الدولي عمل غير أخلاقي جدا.

من المعروف جيدا ما نطالب به وما يرتبط به من مناشدة عالمية. أي وجوب إطلاق سراح الأشخاص الكوبيين الخمسة، المناهضين للإرهاب، الذين يُحتجزون في الولايات المتحدة لأكثر من ١٢ عاما باعتبارهم سجناء سياسيين. فإطلاق سراحهم عمل عادل يمكّن الرئيس أوباما من إظهار التزامه الحقيقي بمكافحة الإرهاب في نصف الكرة الأرضية الذي نعيش فيه.

ولا تزال توجد فرصة لدى رئيس الولايات المتحدة لإجراء إصلاح دستوري لسياسة تتمثل في الإبادة، وهي سياسة عقيمة بالكامل وعمرها ٥٠ عاما، ومن مخلفات الحرب الباردة. ذلك الإصلاح سيمثل عملا ينم عن الحزم، وسيشجع على دعم الذين انتخبوه من أجل التغيير ومن أجل مجتمع الدول الذي يصوت له كل عام. وبغض النظر عن الظروف، ستواصل الثورة الكوبية المضي بصلابة ودون هوادة على طريق السيادة الذي اختاره شعبنا، ولن تتوقف عن مساعيها القائمة على قواعد السلوك التي وضعها مارتي وفيديل للتغلب على الظلم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان بول آدم وزير خارجية جمهورية سيشيل.

السيد آدم (سيشيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة، للانضمام إلى من سبقوني في الكلام في الإعراب عن التهنئة لمعالي السيد جوزيف ديس، على انتخابه رئيسا لجمعيتنا، وعلى قيادته السديدة لعمل الجمعية. كذلك أشكر وأهنئ معالي السيد علي عبد السلام التريكي، على قيادته والدفع قدما بالدورة الرابعة والستين للجمعية.

لقد قضينا الأيام الثلاثة الأولى في الأسبوع الماضي، نناقش التقدم المحرز – أو غير المحرز، مهما كان عليه الحال – لإحراز الأهداف الإنمائية للألفية، بحلول عام ٢٠١٥. بالنسبة للعديد منا لا يزال أمامنا خوض كفاح شديد. أما بالنسبة لسيشيل، ولئن كنا قد قطعا شوطا كبيرا نحو الوفاء بهذه الأهداف، علينا أن نواصل العمل بقوة لئلا ننتكس في ما أنجزناه بكد بالفعل. وهذا يعيد إلى الأذهان سؤالا: هل الأهداف الإنمائية للألفية غاية في حد ذاتها؟ إن المهمة لا تنتهي في عام ٢٠١٥. ولن تنتهي في عام ٢٠١٥. فماذا يحدث وأين نحن متجهون بعد ذلك؟ إن البلدان المتوسطة الدخل من بيننا، وذلك يشمل العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، تعرف بالفعل طائفة التحديات المختلفة التي تفرضها تلك المسائل – مسائل يتعين على البلدان الأخرى أيضا أن تواجهها خلال تحقيقها للأهداف الإنمائية وتجاوزها. إن المناقشة يجب أن تبدأ الآن، ونحن نقترب بسرعة إلى عام ٢٠١٥، بشأن الكيفية التي يمكن أن تحصل بها البلدان على التمويل المعقول الذي تحتاجه ليس لتجاوز الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن لكفالة الإبقاء على ما حققته وعدم فقدانه.

لذلك، أعلنت سيشيل، في القمة المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية بأننا سندخل مع منظومة الأمم المتحدة في التزامات جديدة نحو وضع الأهداف الإنمائية زائد الغايات، والغاية العامة المتمثلة في جعل التنمية المستدامة حقيقة تتجاوز الأهداف الإنمائية للألفية والجيل المقبل.

وندرك جميعا الفروقات القائمة بيننا من حيث حجمنا وعدد سكاننا. إن احتياجات كل عضو في الأمم المتحدة مختلفة. لقد تعلمنا الكثير عن التنمية على مر السنين، والكل منا يعرف اليوم، أن قياسا واحد لا يناسب الجميع. وفي الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنمائية، أنشأنا فئات إنمائية لتيسير حصول من هم بأمس الحاجة على الموارد المناسبة. فالموارد يجري ضغطها دائما، وإذ نمضي إلى ما بعد عام ٢٠١٥، علينا أن نكفل أن الفئات الإنمائية تيسر حقا التنمية. وهذه الفئات يجب ألا تصبح طريقة لمعاقبة الذين نجحوا في التنمية.

وعلينا ألا نسمح للدول الجزرية الصغيرة النامية بأن تتزلق من الشقوق المفتوحة بين الفئات. إن الدول الجزرية المتوسطة الدخل تواجه مشاكل خاصة لا تأخذها في الحسبان الهياكل الإنمائية الدولية. والتمويل المتوفر للدول الجزرية مجزأ. ولا يوجد لديها تمويل يمكن الركون إليه. وحتى في ما يتعلق

بالمسائل التي تتأثر بها أشد التأثر الدول الجزرية، من قبيل تغير المناخ، يقف العديد من الحواجز أمام قدرتنا على الحصول على التمويل، ليس أقلها، استخدام معايير متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لأهلية الحصول على التمويل.

إن هناك سؤالا سيتردد كثيرا، بينما نحاول الإجابة على السؤال المتعلق بكيفية التمويل الإنمائي ما بعد عام ٢٠١٥، ألا هو، أين يمكن للبلدان الجزرية أن تذهب من أجل تمويل تنميتها؟ والجواب هو، علينا أن نحدد فئة إنمائية معينة للدول الجزرية يستخدمها جميع الشركاء الإنمائيين.

لذلك، تقول الدول الجزرية الصغيرة النامية: ”فلنبدأ في الوطن“، بالطلب إلى الأمين العام أن يبادر إلى إجراء استعراض على نطاق المنظومة بأسرها بشأن كيفية دعم الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة للدول الجزرية، وكيفية إمكان تحسين ذلك الدعم. ويمكن أن يقوم بذلك الفريق العامل المشترك بين الوكالات، الذي يقدم توصيات محددة، للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، بشأن الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم احتياجات معينة للدول الجزرية. فقد زادت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية من ضعف الدول الجزرية أمام الصدمات الخارجية. لقد بينت الأزمة أكثر من أي وقت مضى، أن الجزر تحتاج إلى أكبر قدر ممكن من الدعم، إذا ما أريد لها أن تكون قادرة على السعي إلى التنمية بنجاح.

وكما أبرزت بالفعل في كلمتي، توجد فجوات في النظام الإنمائي الحالي. وتلك الفجوات تعني أنه يتعين علينا، أن نكون مستعدين لاتباع نهج ابتكاري في التصدي لتحديات التنمية التي تلوح في الأفق. ونرحب بجهود العديد من البلدان وجهود الأمين العام من أجل اعتماد وسائل جديدة وابتكارية لتمويل التنمية. إن الضغوط المتعلقة بأزمتي المواد الغذائية، والوقود، والأزمة المالية في سيشيل، بينت أنه تعين علينا في عام ٢٠٠٨ الدخول في إصلاح واسع في الاقتصادات الكلية، بدعم من مؤسسات بريتون وودز، وبنك التنمية الآسيوي، ومن الدائنين في نادي باريس. إننا في غاية الامتنان لجميع شركائنا على دعمهم.

وأعتقد أن من المثير للاهتمام أن نلاحظ بأننا أثناء إعادة هيكلة ديننا القديم، بدأ اقتصادنا بالنمو، بفضل استثمارات أجنبية مباشرة، أغلبيتها من العالم النامي – الخليج وأفريقيا وآسيا. وتوجد هناك قنوات عديدة للتنمية التي ما زالت غير مستكشفة وغير مهيكلة نسبيا.

كما أود أن أحيط الجمعية العامة علما بالمشروع الرائد في مجال الطاقة المتجددة الذي يجري تنفيذه في سيشيل بدعم من حكومة الإمارات العربية المتحدة. ويشكل هذا المشروع مثالا على قدرة جزيرة صغيرة للحصول على التمويل الميسور للحد من اعتمادها على الوقود الأحفوري – وهو أحد العناصر التي تجعل الجزر الأكثر ضعفا. وهذه الديناميات فيما بين بلدان الجنوب كثيرا ما يتم تجاهلها في الديناميات التقليدية للأمم المتحدة. كما أننا، في كثير من الأحيان، نهدر الكثير من الوقت في مناقشات أيديولوجية تزيد من الالتباس حول الأهداف الحقيقية للتنمية. ويجب أن نكون عمليين وعلينا أن نتخذ إجراء.

ويظل تغير المناخ، وعلى وجه الخصوص ارتفاع مستوى البحر، أكبر تهديد تواجهه الجزر الصغيرة. ويجب اتخاذ المزيد من الإجراءات العالمية الأكثر طموحا لتحقيق تخفيض كبير في انبعاثات الغاز ولتنفيذ التكيف بطريقة تكفل تحقيق تطلعات التنمية وبقاء جميع البلدان، ولا سيما الجزر الصغيرة. كما يجب علينا أن نكفل أن التمويل السريع متاح للصرف في أسرع وقت ممكن.

ولا بد لي أن أشدد على شواغل الجزر الصغيرة لأن جزءا كبيرا من التمويل المتاح للتكيف مع آثار تغير المناخ يجري إيصاله عبر القنوات التقليدية. وهذا يعني أن أغلبية الدول الجزرية الصغيرة النامية لن تتمكن من الحصول على الأموال بسبب مركزنا باعتبارنا بلدانا متوسطة الدخل. إن تغير المناخ يحتاج إلى آليات تمويل لا تعتمد حصريا على العمل على نحو ما جرت عليه العادة. ونحن بحاجة إلى تمويل سريع فعلا. وفي هذه الأثناء، ما زلنا نتعثر في نقطة البداية.

وبينما نفكر بشأن حوكمة الأمم المتحدة، يجب علينا أيضا ألا ندخر جهدا لنكفل القدرة على تسوية الصراعات في تلك المناطق التي بلغت المعاناة الإنسانية فيها أسوا أحوالها. وفي القرن الأفريقي، نظل نشعر بالقلق العميق حيال الحالة المستمرة في الصومال. إننا نعرب عن تضامننا مع الشعب الصومالي ومع الحكومة الاتحادية الانتقالية التي تسعى إلى استعادة السلام والأمن. إننا ندعم كل الدعم جهود الاتحاد الأفريقي، من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وجهود الأمم المتحدة.

ولكن من الواضح أن علينا الآن أن نكون على استعداد لتجاوز ما قد جربناه واختبرناه حتى الآن. فللأسف، لا تزال المشاكل المستمرة المتصلة بالحالة في الصومال تعيق أيضا التنمية في المنطقة على نحو مستمر. وبينما يتفاقم تهديد الإرهاب، تستمر آفة القرصنة في توسيع نطاق انتشارها بحيث وصلت إلى ملديف شرقا ومدغشقر جنوبا.

وقد عملت سيشيل بشكل دؤوب لضمان بقاء مناطقنا البحرية آمنة، ونحن نشكر شركاءنا على ما يقدمونه من دعم. ومع ذلك، أدت القرصنة إلى خسائر مباشرة لاقتصادنا بلغت ما يزيد على ٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. إننا نرحب بالمشروع الإقليمي الجديد المعني بالقرصنة الذي تعمل على إعداده لجنة المحيط الهندي والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقيين بدعم من الاتحاد الأوروبي. ويتناول هذا المشروع المشكلة من عدة زوايا على نحو متزامن، بينما نسعى إلى تعزيز القدرة الإقليمية على تسيير الدوريات والمراقبة، وتعزيز القدرة القانونية والقضائية لبلداننا، وتخفيف الآثار السلبية على اقتصاداتنا.

وأود أن أشكر أصدقاءنا وجيراننا على دعمهم بشأن هذه المسألة. إنها مسألة تعتمد على عمل جميع البلدان معا، سواء في المنطقة أو في خارجها. كما يتعين علينا مواصلة المشاركة مع الصومال لتعزيز قدرته على بناء مؤسساته.

كما أعتقد أن على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده للتصدي للجريمة عبر الحدود الوطنية، من غسيل الأموال إلى الاتجار بالأفراد، التي غالبا ما تكون لها علاقة بانعدام الأمن وعدم الاستقرار. وفي منطقة المحيط الهندي، نحن عازمون على العمل مع جميع الشركاء لنضمن معالجة هذه المسائل على نحو فعال.

إننا جميعا جزء من الأمم المتحدة، لأننا نؤمن بأن علينا العمل معا لتحقيق التنمية. فالتنمية عملية تعاونية. وعلينا أن نعزز تعاوننا. ويتعين علينا أن نبذل المزيد من الجهود لنكفل وجود تمويل أكثر إبداعا لتمويل التنمية. ونحن بحاجة إلى المزيد من المرونة في نهجنا. ونعلم أن ذلك لن يكون سهلا، ولكن ذلك يقوي عزيمتنا. ونحن مستعدون للمضي قدما معا.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/١٥.